فهرست شد
مجدداً فهرست شد ۱۳۴۸/۶/۲۸

میکروفیلم تهیه شد

باز بین شد
خ ۱۳۵۳

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب حاشیه بر شرح جامی — عربی
مصنف / مؤلف محشی سید نعمت الله جزائری
خطی / چاپی نسخ ۲۰ سطری
سال طبع یا تحریر ۱۲۰۳ عدد اوراق ۱۵۲
جزء کتب نحو شماره ۲۰۸
شماره عمومی ۳۸۰۴ شماره قبض
واقف حاج سید حسین تاریخ وقف ۱۳۰۳/۳/۶
طول ۱۹/۵ سم عرض ۱۰/۵ سانتیمتر قفسه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	حاشیه بر شرح جامی		
	درجه نفاست	عادی	خطی / چاپ سنگی	خطی
	تعداد اوراق	۱۵۲	اندازه	۱۰×۱۹/۵
	قطع	رقعی	شماره اموالی	۳۸۰۴
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	ندارد
	نیاز به جعبه	ندارد	نوع آفت: شیمیایی / زیستی / فیزیکی	
	نیاز به جلد سازی	ندارد	نیاز به مرمت جلد	ندارد
	نیاز به مرمت اوراق	ندارد	نیاز به دوخت عطف	ندارد
	نیاز به لکه گیری	ندارد	نیاز به گردگیری	ندارد
	نیاز به آفت زدایی	ندارد	نیاز به اسیدزدایی	ندارد

بررسی کنندگان: ۱. [illegible] ۲. [illegible] ۳.
تاریخ بررسی: ۸۶/۲/۲

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

۲۸

بسم الله الرحمن الرحیم

[illegible] محمد مهدی [illegible]

[illegible]

[illegible] العالمین [illegible]

۱۲ [illegible] ۱۲۳۶

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد [illegible] باز بینی شد
۱۳۵۳ خ

كتابخانه آستان قدس

بسم الله الرّحمن الرّحيم وبه نستعين

الحمد لله الّذي جعل علم النّحو نوراً يهتدى به الى فهم القرآن المبين
ومميّزاً يفرق به بين التّفنّن والتّبيين والصّلوة على من جعفته
بمطهريّة اسمائه وفضّله على ارضه وسمائه وآله مصابيح الظّلام
ومفاتيح الخيرات على الانام المشرّفين لمن والاهم بتبشير الّذين
اذهب الله عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيراً امّا بعد فيقول الحقير
في بلدان المبعد عن الاهل والاوطان نعمة الله ابن عبد الله
الحسيني الجزايري انّي لمّا رايت العلم المزبور من اجلّ العلوم وحرف
النّظر فيه من الامر المحتوم صرفت برهة من زماني نحو تحصيل مقدّ
ماته وهاجرت اعواماً عن اوطاني في جمع اسبابه وادواته طال
ما اسهرت في درك شوارده جفوني وكثيراً ما تفرّدت عن غوصا
مع الافاضل ولم اقف فيه على طنو نحتي مددت اليه يد الفكر
فاقطعت منه لبّ ثماده ووقفت على جوفه فلان كفي من بنا دجاه
فالّفت فيه في صغر السنّ ما يطغي القليل ويشفي العليل ثمّ ضلعت
قرائب الشّرح المنسوب الى الحبر الجليل والفاضل النّبيل عبد
الرّحمن الجامي فقد احتوى من علم النّحو على اللّباب وانطوى على
ما يدهش العقول والالباب قد صبّت الفرسان جيادها
عادية عليه وقصدته المشاة والرّكبان فوقفوا لديه يطلبون
فارساً حاذقاً يدلّهم على الطّريق ودليلاً عريفاً قد سلك
هذا الفجّ العميق وانا كنت قد علّقت عليه حال الاشتغال

وينبغي

عصابة

كتابخانه آستانه قدس

عصابة من الاخوان ببغداد بستر لديّ وقد اكرمني بين يديّ ابا كشف
الغطاء عن عويصاته واوضح المعضل من مشكلاته ثمّ تناوبت
على ايدي الاستفادة وفرقت اوقاتي في البراري والبلاد يوما
بالبصرة ويوما بالاصفهان ويوما بشيراز فاعدت النّظر في
تلك الحواشي وافعاعها فاسنزها من الفواشي وتحقيقها تحقيقا
احلى من ايّام الشّباب وزيّنتها بتدقيقات اشهر من معانقة
الاحباب وصيّرته هديّة للاخوان في الدّين وجعلته تحفة
رحم الله مؤلّفه وصيّره في زمرة الامنين لمن قد طوى البرية
لم يقبل ما تلوناه عليه فقد غصب الجواهر بلا اثمان ولم يتّصف
بما لم يتّصف به ذو الايمان جعلنا الله واياكم من حسن
طلع عليه النّهار وتغايبت عليه الابكار والاسحار انّه قد
يؤيّد بالاجابة جعيد به قال الشّارح طهّر الله ذكيّ تربته وحشره
مع جدّه بسم الله الرّحمن الرّحيم اعلم انّ الكلام في التّسمية
يستند على تحقيق امور الاوّل في الباء ومعانيها قيل انّها
للملابسة مثل قولهم دخلت عليه بالجبّة والاستعانة كقولك
كتبت بالقلم والاوّل ادلّ على التّعظيم لدلالته الثّاني على كون
اسمه تعالى التّوصّل به الى الغايات وعلى الاوّل الظّرف
مستقرّ وعلى الثّاني لغو والفرق بينهما ~~او الفرق بينهما~~ انّ
الاوّل ما كان متعلّقه عامّا واجب الحذف للقرينة فانتقل
الضّمير منه الى الظّرف فاستقرّ فيه نحو فهو صلة المفعول

بالاخوان

سال ١٣٤٨ خورشيدي

كالتلبّس هنا فانّه شامل لجميع امثاله واللّغو ما كان عامله
خاصّا محذوفا كان او مذكورا سمّي به لخلوّه وكونه ملغى
عن العمل في ضمير المتعلّق امّا اذا كان مذكورا فظاهر وامّا
اذا كان محذوفا فلانّه في حكم المذكور كالاستعانة وعلى
التقديرين فالفعل المقدّر هنا امّا ماخوذ من الابتداء او التأليف
وقول علماء البيان تقدّر ما جعلت التسمية مبدأ له ان قصدوا
ان تقدير الافعال المدلول عليها للبيان فمرحبا بالوفاق
وان قصدوا تعلّق الظرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فمجال
المنع واسع فانّ القائل ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم
يمكنه ان يجعل الظرف لغوا ومستقرّا على حاله وهذا وقد
نقل الفاضل الطيبي للظرفين معنى آخر فقال الظرف المستقرّ
الذي يقتضي تمام الكلام به وذلك بان يكون خبرا نحو ما كان
فيها خير منك واللّغو ما كان الكلام تامّا بدونه نحو ما احد
خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى الاصطلاح
السابق والامر الثاني في تحقيق لفظ الجلالة امشتقّ ام جامد
وذهب بعض الى الثاني والّا لزم التسم وح فهو علم للذات
المقدّسة في اصل الوضع وهو مذهب المحقّقين استنادا
الى انّه لا يوصف ولا يوصف به وبانّهم عبّروا عن كلّ شيء تحيّر
الاذهان فيه باسم فكيف يجهل خالق الاشياء ومبدعها ان
مثل كلّ واضع شيء لا بدّ ان يتعقّله وذاته تعالى عزّ تعقّله

لنا

لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ امّا هو سبحانه وان قلنا بانّ واضع
غيره وهو مذهب بعض الاصوليين او نقول بتصوّره الموضوع
له بوجه ما كاف في صحّة الوضع فيكون الواضع له البشر
وآخرون الى الاوّل فقيل انّه مشتقّ من الوله اي التحيّر
لتحيّر العقول الكاملة في كنه حقيقته بحكم قول رسول الله صلعم
ما عرفناك حقّ معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة وامّا قول
امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء لما ازددت يقينا فهو امّا
محمول على الامور الاخروية كالجنّة والنار والحساب ونحوها
او المراد اليقين بوجوده تع واثاره وصفاته اي ظاهرا منى
لزوم كون المعرفة الامام ازيد من معرفة الرسول ص فيندفع
امّا بحمل طلب النبي لزيادة المعرفة على الحلية قبول المادة بحيث
لمّا كانت النبيّ اكمل من مادّة الامام فهي قابلة اذن لزيادة
المعرفة وامّا مادّة الامام فقد كملها او بحمل طلب الزيادة
على ايّام الحيوة وقبل استكمال المعرفة التي لا يتصوّر فوقها
بالنسبة الى مراتب البشر لانّ درجات معرفته تدريجا كانت
تزيد يوما بعد يوم الى ان قبضه الله واكمل له المعرفة اللائقة
بجنابه وهو قد وضع تلك العلوم باسرها الى الامام ع فهو
مبدأ ذلك العلم كالكامل قال هذا القول وهذا والاوّل
مسلكي في حلّ هذا الخبر وسابقه مسلك العلامة الحلّي
ولا يخفى ما فيه وقيل من لاه اي احتجب لاحتجابه عن الحواسّ

وقيل من الهت الى فلان اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره
والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقيل لاه فالحقت به الالف
واللام للتفخيم لا للتعريف اذ اسماؤه تعالى معارف وقال سيبويه
اصله الاله على وزن فعال حذف الهمزة وعوض منها حرف التعريف
ولذلك قطعت الهمزة في النداء الامر الثالث في الرحمن الرحيم
وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر
من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقض بحذر
وحاذر واجيب بان المراد اتحادهما في النوع بان يكونا اسم
فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد الرحمن اسم خاص
بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق
على غيره تعالى واما صفة عمومه فلان رحمته تعالى في هذه النشأة
شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجه الرحيم التابع في دفع التعارض
بين الحديثين الموردين في الابتداء بالتسمية والتحميد وهو كل
امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي خبر لم يبدأ فيه
بحمد الله وهو يحصل من وجوه احدها ان المراد بالابتداء
الابتداء العرفي الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى
الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء عليهما بهذا
المعنى وبهذا يندفع تعلق الجار في اوائل المضايق بالابتدا
لان قراءتنا الا لفظا الحديث ومعناه وفي غيره امتثالا لظاهره
للمعنى خاصة ثم ان الابتداء بين الحقيقي قبل الابتداء

بالبسملة

٤

بالبسملة المتقدم وقيل بالحمدلة لان الابتداء الحقيقي يقتضي
شيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء
وثانيها ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي
الاستعانة باخر وثالثها ان الباء فيهما للملابسة والتقريب
على ما مر ورابعها ان الابتداء بمعنى التقديم قال في المغرب
بدأ بالشيء اذا قدمه فلا تعارض لتقدمهما معا وخامسها
وهو التحقيق عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات
وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكلا دل على الذات دل على
اتصافه تعالى بالكمال لاستبهار الذات به وكلا دل على اتصاف
الذات بالكمالات يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء
باحدهما مستلزما للابتداء بالاخر لا منافيا له فان قلت الابتدا
بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شيء
منهما اسم الله تعالى بل لفظ اسم المضاف الى الله لكن لا بخصوصه
بل بلفظ دال عليه فانه تعالى متصف بجميع اسمائه والباء وصلة الى ذكره
تعالى على وجه يؤدي الى جعله مبتدأ بالفعل فهو من تتمة ذكره
على وجه المطلوب فقول شيخنا الشهيد اضافة اسم الى الله تعالى
دون باقي اسمائه لانها معان وصفات عن جيد واعترض ايضا
بان كلا من التسمية والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما بمقتضى
الحديثين من بسملة اخرى وحمد والجواب ان المراد كل امر
ذي بال يلاحظ ان يكون للتسمية ويقصد بالابتداء ولا يجعل

كتابخانه آستان قدس
مرکز مخطوطات

وسيلة الى ابتداء احمد قوله الحمد لوليّه تحقيق هذه الفقرة
يتم ببيان امرين الاول منهما في معنى اللام اعلم ان لام
التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود
بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمّى من حيث هو هو وذلك
لام الجنس يسمّى لام الحقيقة ايضا او الاشارة الى المفهوم من
حيث تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق
او بعضا معيّنا وذلك لام العهد الخارجي او غير معيّن وذلك
لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف
في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا
عليه بانها التعريف ما دخلت عليه وهو لا يدل الا على
الحقيقة وذهب بعض آخر الى انها للاستغراق لانها المناسب
من مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى فلا اعتداد به او لانه
راجع الى حمده تعالى فانه المفيض على الاطلاق على نفسه
حمل اللام على الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن
الظاهر ان مرادهم من الاختصاص مجرد الربط فاذا قالوا
المال لزيد فالمراد الربط بينهما من جهة انه عنده اكثر من عند
غيره لكن التلازم بينهما من جهة ان قصر الحقيقة على شيء توجب
قصر افرادها لانها لا توجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت
فرد منها لغيره لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره
فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض آخر الى انها لام

العهد

العهد الخارجي فالمراد الحمد لله الذي حمد به رسله ملائكته واولياءه
او حمد به نفسه وهذا يحتمل معان احدها وهو المروي انه تجلّى
صوتا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في كل يوم ثلث ساعات وثانيها
ان المراد حمده الذي القاه على السنة عباده وثالثها وهو التحقيق
ان المراد بالحمد ما دلّ على اظهار صفات الكمال كما مرّ سابقا وهو يكون
بالقول ويكون بالفعل وهو اقوى من هذا القبيل حمده تعالى
لنفسه وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا
تحصى ووضع موائد كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات
كماله وسمات جلاله واظهرها من الازل فلعلمنا بتفصيله غير متناه
فان كل ذرّة من ذرات الوجود تدلّ على كمال قدرته القاهرة
واستكمال حكمته الباهرة ولا يتفاوت في العبارات مثل هذه الدلا
لات ومن ثم قال عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
الثاني في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة الثناء باللسان على
الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها والحق ان قيد اللسان والاختيار
عنها خلل في مفهومه اما الاول فلما مرّ من ثنائه على نفسه وقوله
عزّ وجلّ وعلا وان من شيء الا يسبّح بحمده ولا لسان واما الثاني
فلوقوع الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة ونحوهما
مع انها ليست اختيارية واما ما اجابوا عنه بتكلف مستغنى عنه
بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب المواردة لانه يرادف فالفا
رق بين معناه لغة واصطلاحا قيد الحيثية فانها ماخوذة في

المفهوم الاصطلاحی حتى اذا عرفت هذا فاعلم ان الحمد بکلا
معنییه مصدر اما بمعنی الفاعل فمعناه ح ان جنس الحامدیة
او جمیع افرادها القائمة بفاعلها متعلق لولیة او بمعنی المفعول
فح معناه ح جنس المحمودیة او جمیع افرادها قائم به والاولی
انه مصدر مبنی للفاعل وفاعله هو الله تع معناه ح الحامدیة
له تع مختصة به لا تتاتی من غیره فیکون وصفا بالجمیل باظهار
العجز عن الحمد ماخوذ من قوله لا احصی ثناء علیک وانت کما
اثنیت علی نفسک والولی هنا بمعنی المتولی والصاحب ولم
یصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او لانه من قبیل تعلیق الحکم
علی الوصف المشعر بالعلیة قوله والصلوة علی نبیه الصلوة
من الله تعالی بمعنی الرحمة ان مثل الصلوة فی اللغة بمعنی
الدعاء وفی الاصطلاح بمعنی الارکان من ای جاز ان
یکون بمعنی الرحمة فلت اطلاق مثل هذه الاسماء علیه تعالی
باعتبار غایاتها فان غایة الدعاء الرحمة وکذا اطلاق
الرحمن الرحیم علیه تعالی ولذلک تسمع اهل العرفان یقولون
خذ الغایات واحذف المبادی والنبی فعیل اما بمعنی
مفعل کبدیع بمعنی مبدع من نبأ بمعنی الاخبار لانه المخبر
عن الله تعالی وانکار صاحب الکشاف واضرابه له مکابرة
صریحة لوروده فی الکلام الفصیح وحذا ظلما الکلام معه
فی تعالیفنا علی تفسیر القاضی واما بمعنی مفعول بمعنی النبوة

بمعنی الارتفاع سمی به لرفع الله تعالی علی سایر المخلوقات وقیل انه ماخوذ
من النبی وهو الطریق لانه الطریق الحق الذی یفضی سالکه
الی المطلوب قوله وعلی آله اسم جمع لا واحد له من لفظه وخلف
فی اصله منقلبة عن هاء او واو وقال بالاول سیبویه وقال
بالثانی الکسانی ویظهر اثر القولین فی التصغیر ثم اعلم انه قد
اختلف فی الآل فقال الشافعی هم اقاربه المؤمنون من بنی
هاشم والمطلب ابنی عبد مناف لانهم اهله وقال آخرون انهم امته و
عند الامامیة ان آله هم الذین یؤلون الیه صورة ومعنی
ذوا الحظ الاوفی وهم اهل العباد وباقی الائمة وقد وافقنا علی هذا
الامام الرازی فی تفسیره الکبیر قال الفاضل المحشی منع الشیعة
ادخال علی علی الآل عند التصلیة ونقلوا فی ذلک حدیثا و
الزم اهل السنة ذکرها ردا علیهم فانها موجودة فی الاحادیث
الصحیحة فالظاهر ان ما نقلوه موضوعا انتهی وانا اقول اما الحدیث
الذی اشار الیه فهو قوله ع من فصل بینی وبین آلی بعلی فقد
جفانی واما نسبته الی الشیعة فان اراد به الامامیة فهو کذب
علیهم لعدم وروده فی اخبارهم ووروده من ائمتهم علیهم السلام
الفصل بعلی وان اراد غیرهم من الفرق فالحال علی ما قال
لا نار وبما یطرقنا الی شیخنا البهائی انه راه فی کتب الاسماء
علیه فائدة لهذا البحث لم یتعرض لها قدماء الاصحاب وهی
ان التصلیة علیه وعلی آله لا خلاف فی انها تعود بالنفع علینا

واما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر على عدمه واولى
انّ الله تعالى يتفضّل عليهم بما لا مزيد عليه والذي يفهم من
تتبّع الاخبار واختاره استادنا العلامة عودها بالنفع
عليهم لانّ الصلاة فالنبي والصالح كريم يؤيده ما ورد في بعض
الاخبار من انّ حوادث الايام التي تنزل عليها ولا على الرسول
ثمّ على باقي الائمة حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلّل في الخبر بقوله
لئلا يكون علم آخرنا ازيد من علم اوّلنا ومن ههنا قال من قال انّه
لم يكن حاصلا قبل واما لعن اعدائهم فلا خلاف ظاهرا في عوده
بالنفع عليهم لكن وقع الخلاف في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر
على عدمه والنفع به مامة واختاره استادنا العلامة زيادة عذابهم
بها وهو الحق الصريح لكن يرد ههنا اعتراض في حاصله انّ
اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف يعاقب به آخر لنا فانه
ينافي العدل ويمكن الجواب عنه من وجوه احدها انه تعالى
لما قدّر الاحكام فرّد عذابا بازاء الفعل او بتركه حتى بازاء
لعن اللاعنين واسمعوهم كلهما فمن اجترى على ذلك الفعل
فقد عرض نفسه لعقاب بين يعقده اهل العلم وثانيها انّ هذا العقاب
من قبيل المقاصة للحق فانّ اعداءهم حيث منعوهم من حقوقهم
واستدرجوا فاتسع الجهل والاحتياج الى ذات الحشية
والمعونة لهم فقد غصبوا اصل كل لاعن حقا فالعذاب بازائه
وثالثها انّ كل محبّ لهم اذا سمع ما صنع اعداؤهم تالم وحزن

فلم

فلم حزنا فله ذلك العذاب بازاء هذا التالّم والالم واصحابه
جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل انّ فاعلا لا يجمع على افعال
بل هو امّا جمع لصحب بسكون الحاء كنهر وانهار واما جمع
صحب بكسر الحاء كنمر وانمار بخفّف صاحب وقد اختلف
فيه فالمشهور بين العامة انّ الصحابي كل مسلم رأى الرسول
وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وكان اهلا للرواية عنه
وفاته سنة مائة الف واربعة عشر الفا قوله الماد حين بادابه
اي المتخلقين باخلاقه الجارين على طريقته تخرج من قصد
ادخاله لانّ حديث معنا انّ كان انّا اشهر من الشمس في رابعة
النهار قوله امّا بعد هذا قال سيبويه اصل امّا زيد فقائم
مهما يكن من شيء فزيد قائم والظاهر انّ مراد سيبويه بيان المعنى
التحقيق وتصويب انّ امّا يفيد لزوم ما بعدها لما قبلها لانه كانت
في الاصل كذلك كما فهمه الاكثر وبعد كلمة تسمّى فصل الخطاب لفصلها
بين ما مضى من الكلام وما سيأتي واوّل من تكلم بها قبل داود عليه السلام بحكم
قوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقيل علي عليه السلام في بعض رسائله
الى معاوية وقيل قس ابن ساعدة الايادي حكيم العرب ولما
حذف المضاف اليه ههنا لفظا ومعنى بني على الضمّ جبرا
لما فاتها من المضاف اليه والمشار اليه امّا المعاني المدلول عليها بالالفاظ
الدالة عليها المرتبة في الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل
التصنيف ام بعده وكانه منزل المعقول منزلة المحسوس فاستعمل

فيه ما هو من خواصه قوله وافية اي تامة فيها وصنعت له من حل
المشكلات قوله الكافية التاء للتانيث او للنقل من الوصفية الى
الاسمية فان المعنى المنقول اليه فرع معنى المنقول كما ان المؤنث
فرع المذكر فلما اشتركا في الفرعية جعلت علامة المؤنث له قوله
العلامة صفة للكافية سميت به الكاتبة وحال منها على طريقة
قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا والتاء فيه للمبالغة وحقيقتها
التانيث لان هذا الواحد في صفة كانه جماعة فلهذا لم يطلق عليه
تعالى هذا اللفظ وان اتصف بالعلم ولا يطلق هذا الاسم حقيقة
الا على من جمع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلي والشيرازي
وقد قيل ان الحاجبي لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة
قوله المشتهر بكسر الهاء وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر
جاء متعديا ايضا قوله المشارق والمغارب هما كنايتان
عن جميع الارض وتوجيه الجمعية اما باعتبار ان للشمس من
اول السرطان الى اول الجدي في كل يوم مطلع حتى تستكمل
ماة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها وكذا الحال في المغارب
واما قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين فباعتبار
مشرقي الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب واما باعتبار
ان المراد منهما البلاد التي في جانب المشرق والمغرب فكانه
سمى كل بلد في طرفيه وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل ان
يكون الجمعية مبنية على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق

على

8

على جماعة وتغرب على اخرى قوله الشيخ ابن الحاجب
لقب لان جده كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في اللغة من
مضى له خمسون او احد وخمسون سنة الى اخر العمر او الى الثمانين
وقد نقل انه صار شابا فالوصف ح للتعظيم قوله تغمده الله
التغمد الستر يعني ستر الله تعالى ما كان منه بغفرانه للآبق
بجنانه قوله بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط الشيء
والجنان بكسر الجيم يعني جعل الله تعالى وسط الجنان سكنا له
لما اشتهر من ان خير الامور اوسطها قوله في سلك التقرير
وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوائده بالدرر وجمعها بنظمها
والسلك الخيط الخالي من اللآلي فالاضافة هنا مثلها في لجين
الماء ومعناه الى تجمع الفوائد في تقريره كالخيط فكما ان الخيط
يحفظ ما فيه من الضياع كذلك التقرير لان معناه جعل كل
شيء في مستقره ومكانه والسمط الخيط الذي فيه الجواهر و
التحرير تجريد الكلام من الحشو والزوائد والاضافة هنا مثلها
سابقا ولما كان التحرير بعد النظم في سلك التقرير شبه التحرير
بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللآلي العزيزة لعزته عند
اهل الكمال يكون بالكمال لكن الظاهر انه قصد المجتبة العيشية قوله
ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء الدين الاعراب الثلاثة
والرفع والنصب ابلغ في المدح والجر حال من التقدير الا
ضافة لامية اي نور يهتدى به الى معرفة الدين وهو لقبه

ويوسفا اسم مشتق من الاسف وهو الحزن ويوسف اى الحزين
المغموم كما جرى على من سمى به اولا قوله وحبائب اللهف والتأسف
ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما بمعنى الحزن وجمع
المترادفات فى الخطب ربما اورث حسنا وفرق بعضهم بان
اللهف والتحزن على ما فات والتأسف مطلق الحزن وقال
الجوهرى الاسف اشد الحزن واللهف الحزن قوله الصبابة
من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافى نسبوا الى الجزء
المقصود نحو زبيرى بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه
الجزء الثانى وههنا المقصود هو الجزء الاول لان المطلق
كونه موردا لابتغاء به فى معرفة امور الدين قوله كالعلة
الغائية انما اتى به بكاف التشبيه لان علة الغائية حقيقة ما
يتقدم فى التصور ويتأخر فى الوجود وصفاء الدين متقدم
فى الوجود ولكن لما كان باعثا محركا صار كانه العلة الغائية
وهى هنا عبارة عن تعلم جميع المحصلين لهذا الكتاب ونيل
الثواب الاخروى قوله وما توفيقى الا بالله فاعل التوفيق
هو الله تعالى واستقبح العقلاء نسبة الفعل الى الفاعل
بالباء لانه نسبة التشبيه الى الالة فى قولك ضربت بالعصا فوجه
فى الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اى ما كونى موفقا الا
بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبى ونعم الوكيل حسب مصدر
بمعنى محسب ليصح الحمل ونعم الوكيل جملة بقصد انشاء المدح

العلم اى الذى لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم الرجل زيد
مدح عام كانه استحق المدح على جميع صفاته واما فيما نحن
فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث علق فيه الحكم على الموصوف
المشعر بالعلية وهى اما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص
بالمدح محذوف اى الله تعالى لدلالة الضمير السابق عليه
وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة
السابقة لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم كن حسبى وكافى
او عطف على الخبر السابق على تأويله بالجملة الفعلية اى يحسبنى
لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص
بالمدح هو الضمير السابق اى وهو نعم الوكيل فهى جملة خبرية
حذف ها جملة انشائية وهو ايضا معيب عندهم وهو غير مستحسن
والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق اى وهو نعم الوكيل فهى
جملة خبرية حذف ها جملة انشائية بتقدير الخبر مقول وجوز
بعضهم كون الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على
جواز وقوعها اخر الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما ذكروه
من القاعدة من غير معيب لوروده فى الكلام الفصيح اما
حكاية العطف فورد فى الايات القرانية والشواهد الشعرية
كقوله تعالى وبشر الذين امنوا فى سورة البقرة وبشر المؤمنين
فى سورة الصف نقله ابن هشام عن ابن عصفور قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاء لى زيد ومن عمرو العاقلان على ان

يكون العاقل لان خبر المحذوف واوضح منه لك قوله تعالى
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقوله تعالى وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل وقول الشاعر وان شفائى عبرة
مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله فقالت حنان
فانكح فتاتهم اى هذه حنان واما حكاية وقوع الانشاء
خبرا فيدل عليه قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومن
القتال وانى لك هذا ونحوها لقول فى جميع ذلك يعتسف وتحقيق
هذه المسئلة بالاسم به عليها ان شاء الله تعالى فى موضع يناسبه الواو
للابتداء وكما جعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام
كما ذهب اليه بعض علماء البيان هذا واعلم ان ما عابوه من
القاعدة مبنى على محبب لو يرده فى الكلام الفصيح اما حكايته فوروده
فى الاثبات قوله اعلم ان الشيخ اه اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين
احدهما ان المص خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير
التصانيف بالتحميد وحاصل دفعه انه هضم نفسه ويحتمل ان كتابه
هذا من حيث انه مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسائل ليس
ككتب السلف الثانى مخالفة الحديث واشار الى الجواب بقوله ولا
يلزم الخ وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد لله
فانه يتصوره فى الخواطر فهو امتثل بالثانى كما فى سائر مطالب
الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين التلازم الابتداء بالتسمية
والتحميد تنفعك فى هذا المقام مما نترح فذاك بالحمد فى ضمن

الشبهة

الشبهة الا ان يقال المراد بالاتيان بها ان يكون مستقلة
بنفسها واجاب الفاضل الهندى عن الاعتراض الثانى بان
كتابه ليس ذا بال حتى يكون تركه اقطع وهو مبنى على ان المراد
من ذى بال الامر الذى يهتم بشانه ويعتنى بمكانته فكانه ملك
القلب لعظمته وجلالته ويحتمل ان يكون المراد من هذا الوصف التعميم
على حد قوله نعم بطيبوا انجاحهم فالمراد من امر ذى بال اى خطير
ذا بال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال
ولو سلم فالمراد انه ذو بال فى الواقع ونفس الامر لا فى نظر
المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والصوم يحتمل انه ليس
فى اعداد العقلاء المكلفين قوله وبدء بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما فمن لم يعرفهما كيف يبحث عن
احوالهما اشار الى ان الموضوع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه
يبحث عن اثبات الاحوال لهما لنفسهما او لاقسامهما الراجعة
اليهما اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة اما
دلت على معنى فى نفسها واما اثباته لاقسامها فكما يقال الاسم
معرب واما اثبات احوال الكلام بنفسه فكما يقال الكلام اما
ركب من اسمين او فعلين وبالجملة فتعريف الموضوع صادق
عليهما لان موضوع العلم عن ما يبحث فى ذلك العلوم عن احواله
واحوال اقسامه وفى كلامه رد على من قال موضوع اما
الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن الكلمة

داجع البر وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالها كما عرفت
وقوله قيتي لم يعرفا اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز
ان يكون الغرض عن تعريفهما تميز هذا العلم عن غيره لان تمايز
العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت
عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم تعريف علم النحو
ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقصود
عنه ليوجد رغبة الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال
الكلم التي هي اعراب وبناء واما الغرض منه فصون اللسان عن
الخطاء في المقال والمصنف لم يتعرض لهما وما للاختصار وما
اعتذر به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي الذي
لا يكون تحصيله الا قسرا فلا ينفع في تحصيل البصيرة ولا ما
يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما
في الكتاب فيجتهد بل علته مقبلة عليه فان من يوجد قسرا
يحسن له المطالب ويترتب في نظره المآرب ويتبين له الغايات
ليخرج من حالة القسر الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمها
من ثمة تعريفها فلا يرد ما اورد بانه ما علل الا تعريفها
دون تقسيمها فتامل فائدة في بيان معرفة واضع هذا
العلم قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر
محمد ابن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني قال
حدثنا يعقوب ابن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد ابن مسلم

ربا

الباهلي قال حدثني ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال
دخلت على علي ابن ابي طالب ع فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر
يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان
اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت
فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله
الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن
المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن
معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك
واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس
بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر
ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفته قال ابو الاسود فجمعت
منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت
فيها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها
فقلت لم احسبها فيها فقال لي بل هي فيها فزدها فيها انتهى
كلام الامالي واما انا فقد رويت كتب الفاضل الحرفوشي
باجازة من العالم المحقق السيد هاشم الاحسائي وواضع
النحو وقد وفق لوا ليه اتفق العلماء على انه ابو الاسود الدؤلي
باذن امير المؤمنين علي ع وكما اتفقوا على ان اول من وضع
الصرف معاذ بن مسلم الهراء والسبب في ذلك الوضع انه لما
سمع رجلا قرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام

حاء الى على عم نقص عليه ذلك عليه فقال هذا من نحا لطرا العرب
بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب
وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال له
انح الى هذا فلاجل هذا سمى هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه
انتهى وهذا لا ينافى ما نقلناه عن الامالى بل تؤكده وذكر بعض
المتأخرين وجها اخر دسوله على ان يكون الواو للقسم قوله لكون
افرادها جزء من افراده وفهومها جزءا من مفهوم هذان
الوجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيدا جزء من
زيد قائم واما الثانى فلان مفهوم الكلمة ما سيتلى عليك من قوله
الكلمة لفظة الخ وقد اخذ فى مفهوم الكلام الذى هو قوله ما تركب
من كلمتين بالاسناد لكلمتين اللتان كل واحد منهما كلمة المراد
بها المفهوم وان قيل كيف المقصود بيان الوجه فى تقديم تعريف
الكلمة على تعريف الكلام فبيانه بان افرادها جزء من افراده
لا يدل عليه بل يدل على تقديم نفسيهما الى افرادها على نفسيه
الى افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشى وجعله من باب اللف
والنشر المشوش مستدلا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم
تقديم المفهوم الا ترى ان افراد المفرد جزء من افراد المركب و
اهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزام
تقديم الافراد على الافراد تقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث
انهما متلازمان فما يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر

واما تقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد فالعارض حيث
ان مفهوم الاول وجودى ومفهوم الثانى عدمى ومعرفة
الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها قوله هو والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح اذ الاشتقاق على ثلاثة اقسام
صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق والمشتق
منه تناسب فى الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب سمى به
لانه من نظر المضرب يعلم بدون التأمل انه مشتق من الضرب
والكبير ان يكون بينهما تناسب فى اللفظ دون الترتيب
نحو جبذ من الجذب سمى به لانه معرفة كون احدهما مشتقا و
الاخر مشتقا منه لا تعرف الا بعد تأمل كثير لانعدام المناسبة
فى الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب فى المخرج نحو نعق
من النهق سمى به لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد
تأمل وبعضهم ادرج الكبير فى الاكبر تبعا للامام الرازى وجعل
اقسام الاشتقاق قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة فى الاصطلاح
هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وقرينة
هو القسم الاول وعرفوه ارباب الصناعة بان يكون اللفظين
متناسب فى احد المدلولات الثلاث مع اتحاد الحروف الاصلية
او وجود اكثرها مع المناسبة فى الباقى وارادوا بالمدلولات
الثلاث المعنى المطابقى والتضمنى والالتزامى فالمناسبة الاولى كما
بين مصادر المزيد الماخوذة من مصادر المجرد كالاستخراج

والمخرج والثانية والثالثة كما بين ضرب ومصدره فانه
يناسبه في مدلوله التضمني اعني الحدث وفي المدلول الالتزامي
اعني المرجع والمكان واخواتها واعلم ان نسبة الى الفعل يشعر
بنسبة ومثله لان المناسبة بينهما ليس باعتبار التأثير المخصوص
الذي هو لازم معنى الجرح وهو التأثير الذي يعقبه الالم وهو ليس
مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا لها
حيث لا يفهم منه عرفا من اطلاق بل هو حاصل من معنى بعض افرادها
وهذه مناسبة بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرحه يجرحه بفتح
العين واما الجرح بالضم وهو اسم بمعنى الجراحة قوله وقد عبر
بعض الشعراء المقصود من انشاد الشعر ان العلاقة بين المشتق
والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم اللسان
قال الشارح الكازروني قائله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب
ولم يبلغ ملك الشارح ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه ببعض
الشعراء انتهى فاقول انه يخفى ان الديوان المنسوب الى امير المؤمنين
علي ابن ابي طالب فلم اجده ولكن حقيقة معناه وعلو طبقته
شاهدان عادلان على صدوره من ذلك الامام اما نظما
كما هو منظوم الآن او نثرا فنظمه الشعراء كما في كثير من حكمه
ولو اليه وورد بانه لم يتكلم بالشعر لعلو مرتبته عن الشعر ونقص مرتبة الشعر
مردود اما اولا فلانه عم استشهد تمثل باشعار العرب في كثير من
خطبه البليغة واما ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقام النبي

والا

ولكنه كمال في نفسه ولو وردت هذه اللفظة لكانت ردة كثيرة من
اطواره عم في المعاشرات والمحاورات التي هي كمال في حد نفسها
نقص بالنسبة اليه عم واما ثالثا فقد قال السكاكي الكلام الموزون
المنتج نقل الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد قائله انه شعر والعلم
فصاحته وبلاغته عم ادتك الى ما تراه شعرا وهو غير مقصود
له عم وقد رأيت مثل هذا في شرح مغني اللبيب منقولا عن
النبي عم قوله والكلم بكسر اللام لا جمع كلمة وغيره اعلم ان المذاهب جنس صح
هنا ثلاثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها
انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب وثالثها
انه اسم جمع نقله الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق
يتوقف على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلاثة فلا بأس
ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة فاذا قلت
جاء الزيدون فكانك قلت جاء زيد وزيد وزيد لانه موضوع
للاحاد بشرط انضمام بعضها الى بعض واسم الجمع ما دل على
كل واحد واحد من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط فانه
موضوع لمجموع الافراد فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة الكل
على كل واحد من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم
جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى
فيه اعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالسمن والعسل
والثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من فردين

كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين اذا عرفت
ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وان ما اسند اليه
من الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنس جمعي هذا
وقد اجاب عنه بعض الائمة بطريق آخر حيث قال وقد يكون بعض
اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد
والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم انتهى
والظاهر ان مثل لفظ حمام واخواتها على القول بانها اسم جنس
من قبيل الثاني منه فما استشكله بعض على انه ينافي قول الحمام
الواحدة بكفارة قتل الثلاث فصاعدا حيث ان الوارد لفظ الحمام
غير مشكل قال ان كان الحمام اسم جنس كان حكم الواحدة حكم
الثلاث وان كان جمعا فلا يطلقوا الواحدة بالثلاث وقد عرفت
الحاكم قوله اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تأنيث
الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال تقديره فكانك
قلت جاءني جماعة ومما ينبني عن جمعيته ايضا كونه على وزن لم يبن
عليه المجموع مصغره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد والصعود
الحركة الى المكان العالي المحسوس استعير للعالي قدرا ومرتبة
والكلم الطيب على ما قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر اذا قالها العبد عرج بها الملك الى السماء فاذا
لم يكن له عمل صالح لم يقبل منه قوله حيث لا يقع الا على الثلاث
لو تم هذا الدليل يدل على ان مثل القوم والرهط واخواتهما
مما يدل

١٤

مما يدل على الثلاث فصاعدا جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن
فاضل قوله والكلم الطيب باول بعض الكلم اما بان يقال الكلم ملفوظ
الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ البعض مقدرا له وعلى هذا
فيكون عليه لكون الصفة كاشفة مثلها في قولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ يشغله وهو بعيد عن اداب اهل اللغة
هذا وقد قال فاضل المحشي ويمكن رد شاهد المجلسي بان يقال
قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل
معنى الجمعية فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث لعينه فكيف لا يكون
معنى الجمعية هنا منه ذكره ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلم الا
ما لم ينقص جماعة انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع الذي بمعنى الجماعة
له جمعيته باعتبار لفظه اي لفظ الجمع وجمعيته باعتبار معناه اي
ان المراد به جماعة واداة الاستغراق لما دخلت عليه ابطلت جمعيته
معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة جماعة
واما جمعيته لفظه فكونه على اوزان المجموع فهي باقية لم يغيرها — وكونه مفردا
معتبرة والتوابع كالوصف والبدل واخواتها انما يتبعان له من
حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغيره معتبرة
لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال جاءني
الرجال العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى مثله يكون
جماعة فاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الاعتبار بل باعتبار آخر
كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد السند واضرابهما من المحققين

قوله واللام فيها للجنس اى الحقيقة لان التعريف انما يكون
لبيان الحقيقة المطابق والماهيات لانها معقولة حال التعريف
لوجدتها الافراد لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل قوله
والتاء للوحدة ولا منافات بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها
وحدة الجنس كوحدة التمر ثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان
والانسان ثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة الجنس الشخص
كوحدة زيد وعمرو ولا يتوهم المنافات بين الجنس والوحدة الاولى
لوضع كل منهما صفة للاخر كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان
وانما يتوهم بينه وبين ثالث معانيها وهو مدفوع ايضا
بانها وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما
لما عرفت فتوقل هذا لوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب
بالتزام نحو والتاء من معنى الوحدة لانها ليست فيما بينها كما
توهم الفاضل الهندى كيف لا ولو كانت كذلك لم يصح كلما
وتمرتان لاقتضاء التشبيه التعدد واقتضاء تاء الوحدة و
يؤيده قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة هذا
وظنى ان ما ذكر فى مقام الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقصود
من الكلمة هو الحقيقة وهى واحدة حقيقة والتعدد فى افرادها
كما حقق فى الحكمة وتلحق الوحدة مطابقة لها قوله ويمكن حملها
على العهد الخارجى اه لان الكلمة افراد حقائق احدها الكلمة
اللغوية والثانى الكلمة المنطقية والثالث الكلمة المنطقية والنحوية

الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات و
ارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو متداولهم ويتصدرونه بلفظ
الامكان يشير الى ان فيه ضعفا بين الفاضل المحشى بوجهين
احدها ان اللام الداخل فى المعرفات لغير الجنس خروج
عن عادة التعريف وثانيهما ان لام العهد يكون للاشارة الى
قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة
ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول الظاهر
انه فهم من قولهم لام الجنس المعتبر الذى اصطلح عليه المنطقيون
وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا
ترى انهم حيث قالوا الانسان كلى مقول على كثيرين اه جعلوا
اللام فى الانسان للجنس والحقيقة ولا جنس ههنا ولما كانت الكلمة
مختلفة الحقائق كما سبق عرفت الحقيقة المصطلح عليها فى هذه
الصناعة فكانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة
قوله هى لفظة اه فلام العهد هنا لا تخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار
ان تلك الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من
افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من حقيقة لا يصح
ما قال فهذا جواب الدليل الاول وفهم منه الجواب عن دليله
الثانى فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة اه تم لما عرفت
من ان المعهود قسما وحقيقة من حقائق مفهوم من الكلمة فتامل
فى هذا التحقيق فانه ربما يخفى لك ظاهرا هنا فانه لا اصطلاح

اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصدوه فان
قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة
وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف ح لتلك الحصة من
حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق
الكلام فاعتبار كونه حصة منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا
الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل مقام التعريف يأباه
فليجعل ابتداء للحقيقة من حيث هي هي واما حمل اللام على العهد
الذهني فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتني التعميم بقرينة
المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي اللفظ في اللغة يطلق على
معان ثلثة احدها الرمي المطلق ثانيها الرمي من الفم ثالثها
النطق وهذا المبني المحسوس على ان الشارح قصد المعنى الاول حيث
اطلق الرمي اولا ثم اطلق ثانيا بقوله اي رميها لئلا يتوهم
ان المراد به الرمي من الفم ح على ما زعموه والاول وان كان
ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني
وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من
لوازم الفم والا فالمناسب لفظ الحجر ونحوه وثانيهما ان
ترتب اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه
فالتلفظ ح لا يتصور الا من الفم فقول المحشين يقال لفظت
النواة اذا رمي النواة لا من الفم بل اخرجتها من التمر بل
ادخالها في الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول لفظت

النواة ويقول هذا ويترتب عليه اكل الثمرة مع ان المعنى
الثاني انسب بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان
اشد انطباقا الا انه لما كان مقيدا بحروف الحق فالمناسب للمعنى
الاصطلاحي اللفظ به ولكونه اخص من المعنى العرفي لان
اللفظ الاصطلاحي يتناول الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها ومن
قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هنا وقد قال بعض الائمة
ان اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو
المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون فيه
نقل في عرف النحاة الا ان يقال انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ
به حقيقة وفي هذا العرف يتناوله مع الحكمي قوله ثم نقل في عرف
النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق
الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من قبيل تسمية
المسبب باسم السبب فان رمي الحروف ح من مخارجها سبب للتكلم
والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام
فان الملفوظ بمعنى المرمي مطلقا حروفا او غيرها وهذا انسب
بالمعنى الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى المفعول واورد ولد
المحقق الشريف على هذا التعريف دورا بان معرفة ما يتلفظ
الماخوذة في تعريفه موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب
ان يتلفظ به بمعنى ينطق به فهو احد معاني اللغة والمعرف هو
اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي هذا الكتاب

فى المركبات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلما يلزم
ان يكون زيد من جائنى زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه
من اقسام الكلمة وان لم يكن كلمات لم يكن حدّ الكلمة مانعا فذهب
بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم
والمعرب هو الاسم المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها
ليست بكلمات واخرجها عنها التعريف بان المراد من اللفظ
ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع صحته عنه يخرج لخروجه بل هو
مخرج الضمائر واشباهها والحق انها ليست بكلمات فى الاصطلاح
لكنها خارجة عنها بالوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة
موضوعة بواسطتها لا فى ضمن كلمة حتى كذلك لزالفا المفاعلة على
الفاعلة قوله مهملا كان او موضوعا قاله فى الماسبة وانما
قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما فى عباراتهم المشهورة تنبيها
على ان المراد بهم مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم
الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل
اصلا وقدم المهمل على الموضوع لانه اشرف من لان الاصل
فى كل كلمة الاهمال والوضع طار عليها قوله كزيد وضرب ثم انه
للحرف الكفاء عنه بالكاف او الواو قوله اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا وهذه كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثانى
يُنتجان ان كل لفظ حقيقى فهو من مقولة الحرف والصوت ولا
شئ من المنوى بمقولة الحرف والصوت فلا شئ من اللفظ الحقيقى

بموى

وبالعكس بدل

بموى وبالعكس الى لا شئ من المنوى بلفظ حقيقى وهو المطلوب قال
المحشى ولا ادرى انه من اى مقولة ولم يعلم انه من مقولة الراجع اليه
فان كان راجعا الى الواجب فهو الجوهر وان كان راجعا الى الجسم
فهو من مقولته وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففى المثال
المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فيعلم انه ليس من مقولة
الحرف والصوت ليس على ما ينبغى قوله ولم يوضع له لفظ بل لما كان
عمدة فى الكلام اكتفى عن فهمه من غير لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل من
ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد
ولا يخفى ما فيه قوله وانما عبروا عنه باستعارة اه دفع لما يتوهم من انه
لما عبر عنه بهذه الضمائر كانت موضوعة له فبين ان التعبير على
طريق الاستعارة قوله واجروا عليه احكام اللفظ اى الحقيقى لكونه
محكوما عليه كضرب ومؤكدا كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة
ومعطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجرت عليه احكام اللفظ
الحقيقى سمى لفظا حكما قوله والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون
هذا الكلام صرفا مقام التحقيق وبيان ان المحذوف من اى القسمين
واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المحقق الابصاح من ان
المستتر هو المحذوف ولكن عبر عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمستتر
صونا للسان عن حذف الفاعل وبيان الرد ان المستتر لفظ حكما
فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقة فلا يكون للفظ الحكمى مثال ح
قوله لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان قد هنا للتحقيق

لا للتقليل لظهور بعض الاحيان لان الحذف ان كان جائزا فالتلفظ
به ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف حتى يمكن التلفظ به وان كان
غير محتاج اليه او انه يتلفظ به حال اختلال احد شرائط الوجوب
كان لا يقوم مقامه غيره او ان تنتفي القرينة الدالة عليه وفي هذا
الكلام رد على الفاضل الهندي حيث قال والمحذوف لفظ حقيقة
لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان
وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا ينافيه فهو قد
حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان وظني انه تعليل
مستحسن لا غبار عليه قوله كلمات الله تعالى داخلة فيه اه لما اعتبر
الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن و
الملائكة فان المتلفظ بها كل واحد منهم وحاصل الجواب
ان الانسان يتلفظ بها واما المحل فليس له مدخل في هذه
الصناعة او يقال انها من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات
الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان ولهذا
يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله قوله والدوال الاربع
وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها الدوال مبتدا وغير داخلة خبره
وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسابية والعقود
جمع عقدة وهي عقد الاصابع لان كل عقدة موضوعة لعدد
خاص في اصطلاح ارباب الحساب والتجار والنصب جمع

نصبة

١٨

جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما قال بعض
المحشين تعريض بنجم الائمة حيث واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط
والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على
معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز عن الاعتراض بالجنس ايضا
اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع
للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون انتهى ووجه الرد ان
الاعتراض عن الشيء فرع دخوله في التعريف وظني ان الشارح
ان قصد هذا فكلامه في غاية السخافة لان مراد نجم الائمة الاعتراض
عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاصوب ان يقال انه
قصد ما قصده ذلك الفاضل من دفع الاعتراض من يقول
ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع الفصول الاحترازية فلا بد
لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ الموضوع
ان كان تجنيسا لما عرفت فلا حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد
لاخراجها وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق قوله وانما
قال لفظ ولم يقل لفظة اه اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها
لفظة اه والحاصل له امران احدهما ان الكلمة لا يكون كلمة حتى
يكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما المطابقة فاجاب الشارح بانها
بين المبتدا والخبر فكان سائلا يقول لم لا يجري المصنف على حذوه
للامرين المذكورين فاجاب الشارح ببيان فساد الامرين اما الاول
فلان المصنف لم يقصد من اللفظ الوحدة التي قصدها العلامة

لخروج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله علما واخواته
لانه لفظان عرفا واما الثانى فلان وجوب المطابقة مشروط
بان يكون الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او فى حكمها كالمنسوب
نحو زيد بصرى صيغة تقول بالصفة اى منسوب الى البصرة واما فى
الجوامد فلا يلزم المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب واللفظ وان
كان بمعنى الملفوظ الا انه فى الاصل جامد لانه مصدر ويعتبر
فى مثله الاصل نحو امراة صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران
احدهما ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى المفعول
تقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا الضمير المستتر
فلا يؤنث فى هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم يتعرض
له لان مقصوده حصل بما ذكر وليس المقام مقام بيان وتفصيل
مع كون اللفظ اخصر لان فيه حذف تائين قوله وضع الوضع فى
اللغة جعل الشئ فى حيز المكان ولما كان الواضع بسبب تعيينه
اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمى
به قوله تخصيص شئ بشئ لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه
الدوال الاربع كما سيأتى فان قيل المراد اما قصر الثانى على الاول
او الاول على الثانى فان قيل انما يلزم منه خروج المشترك او
المرادف قلنا ليس المراد هنا بالتخصيص القصر كما هو مصطلح
ارباب المعانى بل المراد به الدلالة كأنه قال الوضع دلالة
اللفظ مثلا على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرف بعضهم بعضهم

المتكلم

المتكلم افادة السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع
لما كان متعددا فيهما بتعدد الازمان فكان الواضع فى كل وضع
وضع فى زمان تخصيص فيه احدهما بالاخر فتامل قوله متى اطلق كان
لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه الشئ الثانى وهو الهيكل المحسوس
قوله او احس اى يشاهد بالعين كما فى الدوال الاربع فانا عند
مشاهدتنا النصب نفهم الشئ الثانى وهو نصف الفرسخ او ربعه
مثلا قوله فهم منه الشئ الثانى اى بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم
هنا التفات الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على
تقدير الفهم سابقا قيل القائل الفاضل الهندى قوله يخرج عنه
وضع الحرف وكذا وضع الفعل على القول بانه موضوع للحدث والنسبة
الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه موضوع للنسبة
الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف الوضع غير
جامع قوله واجيب آه حاصل الجواب انه لا يطلق اطلاقا صحيحا الا
مع ضم ضميمة يفهم معناه بسببها وهى من شرح البصرة مثلا فى قولك
سرت من البصرة ويمكن الجواب بان الضميمة المعنى يحتاج اليها لا لدلالة
على المعنى بل لتعيينه قوله ولا يبعد آه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق
الاطلاق المتعارف بين ارباب الفصحاء المعبر عنهم باهل اللسان
تسمية السبب باسم المسبب واذا اطلقوا الحروف لا يكون الا مع ضميمة
لا يحتاج الى قيد زائد وهو قيد صحيحا كما احتيج اليه على التقدير
الاول قوله المعنى ما يقصد بشئ هذا معناه اصطلاحا ولم يقل

ما يقصد باللفظ لانّه قد يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كما في
معاني الدوال الاربع قوله فهو امّا مفعل اسم مكان العنا بفتح اى
اذا عنيت معنى اصطلاحا فهو في اللغة امّا مفعل اسم مكان اى
مكان القصد سواء قصد بشيء ام لا فنقل من المكانية الى المفعولية
لعلاقة المناسبة لانّها مكان القاصدية او المقصودية قوله او مصدر
ميمي بمعنى المفعول عناية وعناية بمعنى معنوى اى مقصود نقل الى
المقصود بشيء فهو من قبيل نقل العام الى الخاص قوله او مخفف
معنى الخ فاصله معنوى كمرمى اجتمعا الواو والياء في كلمة واحدة
وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل
الياء وادغمت فصار معنى كمرمى ثم حذف احدى اليائين وقلبت
الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان ابعد من
جهة اللفظ لعدم وجود نظيره فلهذا اخره الا انّه اقرب من جهة
المعنى وانسب بمعناه الاصطلاحى للاشتراك كما في المفعولية وان افترق
بالعموم والخصوص قوله ولمّا كان المعنى الخ جواب سؤال وهو انّ
المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لانّ المعبّر عنه بالشيء في قوله تخصيص
شيء بشيء والمقام مقام اختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل
الجواب انّ ذكره ثانيه مبنى على عدم دخوله في مفهومه فكانّه عرّف
الوضع بانّه تخصيص شيء بشيء ولم يعتبر الشيء الثانى والحاصل
على هذا امّا صحته بوصفه بفرد اذ هذا من مؤيّد انّ كونه صفة له
لا للفظ كما سيأتى او اخراج حروف الهجاء يعتبد صريح والذى يخلج

فى بالى عدم الاحتياج الى ما ذكره الشارح بل الحق فى الجواب انّ
الشيء الثانى الماخوذ فى تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى
بحسب نفس الامر الّا انّه مفهوم عامّ يتناوله وغيره فيبيّنه بقوله
لمعنى قوله تخرج به اى بقيد الوضع وانّما لم يجعل به عند ذكره لانّ
الاحتراز به على هذا النحو مبنى على تجريده عن المعنى فقبل الذكر
المعنى لا معنى له قوله والالفاظ الدالّة بالطبع اى الدلالة على
معانيها بتوسط الطبيعة كدلالة اح اح على وجع الصدر فانّ
ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى هذه الدلالة بملاحظة انّ
من كان به وجع الصدر فطبيعته تقتضى التلفّظ بهذا اللفظ
وكما تخرج بقيد اللفظ هذه الالفاظ تخرج الالفاظ الدالّة بالعقل
كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ به
ولم يذكرها لانّها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهمل ما ليس
بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالّة بالطبع بعده يكون من قبيل
ورتبة التلائكة وجبرئيل وكذا قال الناظرون فى هذا الكتاب
وظنّى انّ الحال ليس على ما قالوه بل الفرق واضح فانّ المهملات
هى الالفاظ التى لم تدلّ على معنى اصلا والدالّة بالطبع دالّة
على معنى كوجع الصدر ولكن بتوسط الطبع كما عرفت وامّا الالفاظ
الدالّة بالعقل فقد يكون مهملة وقد يكون موضوعة ولكن لا
للمعنى الذى دلّت عليه بتوسط العقل كزيد فانّه موضوع للذات
المعلومة لا دلالة على وجود اللافظ بتوسطه وح فاعراضه عن

عن الفاظ الدالة الذ بالعقل اما لانه مقام اختصار واولانه معلوم

الظهور قوله اذا لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا الضمير راجع الى

كل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام بعد

الخاص قوله حروف الهجاء حروف تقطيع اللفظ بحروفها وحروف

الهجاء حروف تقطيع اللفظ بها اى حروف يتركب منها اللفظ

قوله الموضوع لغرض التركيب اى لا يقال انها لما كانت موضوعة

لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه لاحترازه عنها

بهذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشئ لا يكون معنى ذلك

الشئ اذ المعنى ما يعنى من اللفظ اى ما يقصد لاما لاجله اللفظ

والا لكانت حروف الهجاء كلها مرادة وفيها اللام فى قوله الغرض ليست

صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ للمعنى بل للتعليل

والغاية مثلها فى قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى وظنى ان

الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلا

كاللام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام وان شئت اخراج

مثل هذا فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها من حيث انها من حروف

الهجاء ليست موضوعة لمعنى وبما حققناه لك سابقا قوله فان

قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم والفعل

والحرف وهذا الاعتراض بعد ما فسر المعنى بما تقدم ليس فى محله

لكنه مبنى على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ

فى مقابلة المعنى قوله فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض

سوى

منفرعا على الجواب من الاعتراض الاول لانه لما كان اجاب

بتعميم المعنى ورد هذا او رددوه فى ذيله والا كان المناسب ذكره

بعد شرح قوله مفرد قوله كلفظ الجملة والجزء المراد بالجزء ما ليس

باسناد لا الجزء المصطلح فهو موضوع لزيد قائم وقام زيد اخرا لفظا

والجملة ما ليس بجزء فهى اعم من الجزء فذكره بعدها من قبيل عطف

الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط حيث

قدم فيها الجزء على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر قوله

هذه الالفاظ اى الالفاظ المذكورة فى قوله بازاء الالفاظ

المركبة التى هى معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ التى هى

معان للالفاظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس الى معانيها

لدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا انها مفردة بالقياس الى

الالفاظ التى هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما سبق

ما لا يدل جزء لفظه على جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة اعنى

الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها كزيد من زيد قائم بل مجموع

هذه الحروف يدل على مجموع دلالة المعنى فدلالته عليه كدلالة

لفظ زيد على معناها قوله وقد اجيب المجيب السيد الركنى الذى

فى شرح الموسوم بالمتوسط قوله ليس مهنا اى فى مقام النقض على

تعريف الكلمة مفردا كان او مركبا لاحظ بقوله مفردا الاعتراض

الاول وبقوله او مركبا الاعتراض الثانى بل بازاء مفهوم كلى

فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معنى آه

او اعترض بان هذا ايضا مفهوم مركب واجيب بما سبق بانه وان كان
مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع
بازائه وضمير انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب
فى الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالى مفرد عبر عنه بهذه الكلمات
وجعلت آلة للملاحظة فهو فى حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ
كلفظ الاسم والفعل اه لهذه العبارة حملان احدهما ان يكون قوله
كلفظ الاسم بيان للالفاظ المجملة وعلى هذا يكون البيان مخصوصا بلفظ
الاسم فكانه قال الاسم مفهوم كلى ولذلك المفهوم افراد وهى الالفاظ
مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد ونحوها فان لفظ الفعل و
الحرف والخبر والجملة اسما ولذا يخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض وفى
حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الخبر
والجملة وغيرهما ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده
الالفاظ كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم
امثلة ومتممة لفظ السابق والتقدير لمسمى مفهوما لفظ كلفظ الاسم
والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ اخر بل بازاء مفهوم كلى
افراده الالفاظ وهذا الذى اعتمد عليه فى حل هذه العبارة
وان كان الاول اقرب لفظا فتامل فى هذا المقام فانه من المزالق الاقدام
قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر اه اى
الحكم بانه ليس فى مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع
بازاء لفظ منقوض بالضمائر وامثالها مثل الموصولات ونحوه

الراجعة

الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فليس هنالك
مفهوم كلى لا يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت زيد فقيل لك انه
كلمة اسم مفرد وقلت زيد قائم فقيل انه كلام مركب خبرى فان كل
الوضع فيها اى فى كل واحد من الضمائر وامثالها او الجمعة باعتبار
بعد الامثلة الا ان الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد
بملاحظة ذلك المفهوم قوله فليس هنالك اى فى مقام وضع الضمائر
وامثالها للالفاظ المخصوصة او فى مقام رجوع الضمائر اليها
قوله هو الموضوع له فى الحقيقة واشار الى هذه القيد لان هناك مفهوم
كلى تسمى الموضوع له مجازا كما يقال ضمير الغائب موضوع لما تقدم
ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع
لجزئيات هذا المفهوم والذى موضوع له حقيقة هى المراد افرادها
وان اردت تحقيق معنى الوضع العام فاسمع ما يتلى عليك فنقول
لا بد للوضع فى الوضع من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا
وعين بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور
المعتبر فيه اعنى تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان
تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا
بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له
عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ
بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة
اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم
الاجمالى كان فى الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور

المعنى فيه والموضوع له خاص واما عكس هذا اعني ان يكون الوضع
خاصا والموضوع له التصور المعنى فيه والموضوع عاما فغير ممكن لان
الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه العقل به اليه فيتصوره
اجمالا انما الامر بالعكس اذا تقرر هذا على صحيفة بالك فاعلم
ان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في الاشخاص معينة اذ لا يصح ان
يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا
لكانت في غيره مجازا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة
اوضاعا بعدد افرادها   فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم
كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها
في افراد المعينة كذا قال جماعة من الافاضل والحق ما افاده
العضدي واستحسنه الشريف واشار اليه الفاضل الشارح وهو
انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها
في شيء منها مجازا ولا اشتراكها وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه
لكان انا وانت ونحوهما مجازات لا حقائق لها اذ لم تستعمل فيما
وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا
وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة
في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى ان يتمسك في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على
ساقها التيل قوله على جزئه وانما لم يقل جزء معناه لانه بصدد
تعريف المعنى المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون للمعنى معنى
قوله وفيه انه يوهم اه اي في جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان اللفظ

موضوع

موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك لان الوضع تعلق
بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل ويشهد له اذا تعلق بشيء مقيد
بصفة يستفاد منه في عرف اللغة ان تقيد هذا الشيء بصفة مقدم على
تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون المعنى سابقا على وضع اللفظ له
لامتناع وضع شيء لامر معدوم ومتصف بصفة يجب ان يكون تلك
الصفة صفة مقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور المراد
في هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد
وضع اللفظ له بل بعد استعماله فيه لان المعنى المفرد على ما عرف
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس والدلالة وعدمها
فرعان لها والاحتمال المذكور مؤيد لما نقله بعض الائمة الاستراباذي
من ان الافراد صفة للفظ عند النحاة وانما هو صفة المعنى عند
المنطقيين هذا واعلم ان ذكر التركيب لطرد الباب قوله فينبغي ان
يرتكب فيه تجوز اي في كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع
والتجوز ان يقال لما كان حال المعنى لا يتصف به بعد الوضع
سماه قبل الوضع به تسمية للشيء باسم ما يؤول اليه كما قال ع من
قتل قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه
ونحوه فسمي الشخص الحي قتيلا لانه يؤول الى القتل بقاء لا قوله
ما لا يدل جزؤه وانما لم يقل هنا جزء لفظه لانه يلزم ح ان للفظ
لفظ اخر على ما لا يخفى قوله ولا بد ح من ارتكابه اه اي حين
جعل المفرد صفة لفظ صار للفظ صفتان احديهما حقيقة

اعنى وضع والاخر مفردة اعنى لفظ مفرد والاحسن فى الوصفين
التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وان كان يمكن ان يطابق بينهما
بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم ثم ان الاحسن لا بد لها من نكتة
وهى بان تقدم الوضع على الافراد بحسب المرتبة لان المتقدم الز
مانى غير معقول هنا لمقارنتها فاستعمل ما يدل على المتقدم
الزمانى اعنى صيغة الماضى للدلالة على المتقدم الرتبى وفى
عرف المتنبه اشارة الى انه يمكن ان يكون النكتة غير ما ذكر
وهو ان الصفة الاولى لما كان لها معمولا اعنى الجار والمجرور
والفعل اصل فى العمل عبر عنها به قوله وان لم يساعده رسم الخط
لان من قواعدهم ان يكتب الكلمة على صورة الوقف بها واذا
وقف على المنون يقلب تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو كان المفرد
منصوبا لكتب بالالف قوله فانه مفعول بواسطة اللام الغرض
من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد العامل فى الحال وصاحبها
وهو هنا مختلف لان العامل فى الحال وضع وفى صاحبها حرف
الجر وحاصل الدفع ظاهر وعلم تقدم الحال على صاحبها مع انه نكرة
لانه ظرف ولا يجوز تقدمه عليه على ما يتلى عليك قوله ووجه صحة الخ
اى وجه صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير او من المعمول العرض
دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال وعاملها مقترنين والوضع
هنا مقدم على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان

كان مقدما على الافراد على ذاتا ورتبة الا انهما مقترنان بحسب الزمان فان
اتصاف المعنى بالافراد حالة الوضع وهذا المقدار من الاقتران كاف
فى صحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات وما قيل من انها خارجة
بقيد الوضع لان الوضع للمفردات لا غير فمردود بما احققناه فى
غير هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه لوجهين احدهما ان المراد
بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى كما فى المفردات او وضع
الاجزاء كما فى المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعى ومعنى
ان الوضع وضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ كما يبين مثلا ان الخبر
مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية
تركيب اجزاء الكلام التى يحتاج فى معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او
غير كلامية الياء للنسبة اى مركبات منسوبة الى الكلام بان يقال
لها الكلام عند ارباب هذا الفن وهى المركبات التامة كزيد قائم و
غير الكلامية ما عداها سواء كان مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا
او نحوها قوله فخرج به الخ وكذا يخرج غير رجل بالتنوين فان
التنوين يشابه اللام فى كونها من حروف المعانى مثل عبد الله
كل مركب اضافى صار مفردا بسبب العلمية وانما صار مفردا
لان المقصود من الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبودية والذات
المستحقة لجميع الكمالات قوله مع انه معرب باعرابين اعرب على المضاف
والاخر على المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه
منقول عن مركبات اضافى وعلم بالاستقراء باعراب كل لفظ منقول

فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه عنه
ومعناه باعتبار المنقول اليه قوله بالغرض من علم النحو لان الغرض منه
منه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له ان كلما اعرب
باعراب واحد يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون كلاما فيه ترجيح جانب
اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب اصطلاح اهل الميزان قوله
وما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف المص مختار بوجهين
احدهما خروج مثل قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد انه
يذكر ان تعريف المفصل مختل من وجه قوله فانه يقال له لفظ
واحد لان الظاهر ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولو
لم يصدق مثل هذا الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشي
ان المراد باللفظ واحد ما يتلفظ به مرة اي دفعة عرفا لا يتلفظ
به مرتين باعتبار فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه
باعتبار ووصف الاضافي وهو جيد فيه قوله مثل عبد الله خرج عنه
اعلم ان صاحب المفصل بعد ان عرف الكلمة بما ذكره الشارح جعل
عبد الله من اقسام الاسم العلم المركب فالظاهر ان كلام الشارح
معه على سبيل الاعتراض ونسبه الفاضل المحشي كلام الشارح الى
الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ في تعريف
المفصل اللفظ وزيادة التاء للمطابقة لانه بعيد غاية البعد
قوله اعلم ان الوضع اعم المقصود من هذا الكلام دفع ما يقال لم يترك
المص في التعريف قيد الدلالة ولم يات به كما فعله صاحب المفصل

دكوند

وحصل الجواب ان المص لما اخذ قيد الوضع وكان مستلزما
للدلالة اكتفى به عنها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت
اعم من الوضع لانها ان كانت بجعل الجاعل فوضعية وان
كان بسبب كون الشيء الاول مقتضيا للطبع عند عروض المعنى
فطبعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع
قوله دين المسموع من وراء الجدار فيه بحث لمحض الدلالة
العقلية لان ذكر زيد يوهم الدلالة الوضعية والا فلا فرق وهذه
الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله من وراء الجدار
لانه لو سمع من هذا اللفظ حال المشاهدة لعلم من جهتها قوله
اي منفصل اعلم ان هذا التقييد لفوائد احدها انه اشارة
الى ان هذا الخبر لم يقصد به تكميل تعريف الكلمة بخصوصها
نيابة فيه قيود اليها تحصل على الاخطر تفصيل الاقسام ثالثها
كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل واحد من
الاقسام الثلاثة خبر عنها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها
ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له فجعل
الخبر مقدر الوجود شرط صحة الحمل ح ثالثها ان الضمير اذا
كان مرجعه مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية
الخبر حسن واولى وهو هنا مذكر فالانسان يقتضي تذكير المذكور
فاجاب بان الخبر محذوف رابعها وهو لزوم ان ضميره هي راجع الى
مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا

المفهوم من واو الجمع فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم
اليها ومعنى انقسامه اليها انه انضم اليه قيد الدلالة على معنى في
نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم الفعل وقس عليه حال اخويه
واشار بعض الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون كلمة هذه الثلاثة
معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسمة من
قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما هي من قبيل قسمة
الشيء الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الشارح جوابا اخر وهو
ان المقصود بقوله وهي اسم الخ اي منقسمة الى الاسم فافهم لانها اي
الكلمة الخ غرضه هذا ان يقول في اثبات القسمة او لا يدل تصدق
على امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني ما يدل على معنى ولكن
لا على معنى في نفسه والقسم الاول ما ليس بحرف فلا يصح جعل
الثاني الحرف فنبه على ان المراد بالدلالة هي التي استلزمها او لا دلالة له
قال سيد المحققين لا حاجة الى تقدير شيء في هذا المقام فانه فرق
بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بان وان فانه في
تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر
عليه والاضافة ونحوهما ولا شك ان معنى الفعل بلا تقدير ابهامي
وهو محذور شيء وقال بعضهم انما اتى هنا مع ان المقصود تم بدونها
للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر القسمة
ليس الا انه ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه ليس له
امر اخر غيره الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم

ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون غيرهما فتقييد بمن تبيين
اللفظ وتعيينه قوله كائنة في نفسها اشار الى ان الظرف مستقر
قوله اي الابتداء او الانتهاء اراد بالابتداء والانتهاء الخاص
لانه معناها والا فالابتداء او الانتهاء العامين معنيان مستقلان
يخبر عنهما من غير توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من
الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه في بحث الحاصل والمحصول فانظره
اذا عرفت هذا الحاصل فقولهم الحرف ما دل على معنى في غيره على ما
ذكره الشارح المعنى الذي دل عليه الحرف له متعلق لا بد من ذكره
فكان معناه حاصلا في غيره لانه اذا استقل لفظه الى ذهن السامع
لم ينتقل معه المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا انتقال معناه
بل في غيره بخلاف قسيميه فانه لفظهما الى ذهن السامع انتقل معه
المعنى فكان قالب كلمتهما ظرف اذا انتقل ما فيه فلذا قيل
ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان له
تفسيرات اخرى في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى دلالة
الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه موقوف على خارج عنه الا ترى
انك اذا قلت ما معنى من فقيل في جواب انه للتبعيض وجدت تصوره
موقوفا على الغير لانه لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور الجزء
والكل وهذا باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوها
كذلك فيلزم ان يكون حروفا ولا قائل به ثانيها قول اخر ان المراد
من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت من كلام زيد اردت بعضه

ام صفة ام غيرها فاذا كونه مجرورها ينبئ معناها وهو كما يقرر في المحصل الضعف لانه يدل على انه مستدرك والاسئلة لا تقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا لكانت لاسماء المستدركة حروفا و يرد عليه بانه لا يتم في الحروف الغير المستدركة ثانيها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ واطنب في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها قوله فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو الرجل وهل في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اراد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير هو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة واذا اريد قيام معنى غيره قياما حقيقيا فبطلانه لما مر ولانه يلزم ان يكون الاعراض مثلا البياض ونحو حروفا لانها على معان قائمة بمعاني الالفاظ غيرها وان اريد به متعلقة بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا وهذا كله فاسد كالنصرة والكوفة الكفي بذكر بعض التتمة عن تمامها لان صحة معنى من لفظ سرت والنصرة ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن حمل قوله كالنصرة اشارة

٦

٢٧

الى ذلك قوله وان يقترن ذلك المعنى ارجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد الازمنة ووصفا للكلمة بها من قبيل زيد حسن الغلام قوله في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن ذلك المعنى ای فهم من اللفظ ای حين يفهم لك بيان لما سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كالعقرب فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يدل على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون يفهم من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب وفهم الزمان قوله ماخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين دلائل ضربنا عن ذكرها مخافة التطويل لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر قال الفاضل المحشي فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول والانسب انه من باب تسمية الكل باسم الجزء لان من عادتهم ان يسموا الدال باسم المدلول اذا كان مدلولا مطابقيا اذا عرفت هذه الكلمة فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي مردد بين النفي والاثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين هشام في شرح الملحة اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو مردود بانه اسم لصدق

التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت اى لفظ
اسكت على الاصح فهو مبنى لا مرتب في قولك ضرب فعل ماض فانه
في هذا التركيب اسم مسماه قولك ضرب نحو ضرب زيد فمعناه الفعل
حال الاخبار عنه باعتبار معناه واما لفظ فاسم والا لزم التناقض
في حال الاخبار وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف
اى فقد تبين وقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا
للطالب او لرد من ظن ان هذا احصر بدون تعريف الاقسام او
لتنبيه من لا يكتفى بالاشارة كذا قال الشارح الهندي اقول ويجوز
ان يكون ابتدائية وقد اما للتقريب او للتحقيق والباء للسببية
والفعل كلمة تدل على معنى الخ اعلم ان المتأخرين قد اتفقوا على
ان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبته الى فاعل ما هو معنى
حرفي يحتاج الى طرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه التضمني
اعنى الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق ان معنى الفعل مستقل
ولم يقيده بالمعنى التضمني وظني انهم عرضوا في التحقيق لان النسبة
وان احتاجت الى طرفين الا انها جزء ان للفعل فهي لم يحتج الى امر
خارج من مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معاني
الاضافات كالمقارنة والمباعدة والمجاوزة واشباهها معان
اسمية مع احتياجها الى طرفين الا ان ذينك الطرفين مفهومان
من اللفظ على قياس ما عرفت وكلام المتقدمين في عد الزمان
من اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتأخرين ومنهم

من ذهب

من ذهب الى ان دلالته عليه بطريق الالتزام وعليهم دلائل حررناها
في كتاب الموسوم بفتاح اللبيب ونذكر ههنا بعضها اولها ان
الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون
جزء من المظروف وثانيها انهم متفقون على ان امثال اسم
الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران الفعل به عن ان زمان الفعل
معتبر ويقولون الزمان ليس جزء المعنى اسم الفاعل فكذلك
في الفعل وثالثها انه لو كان الزمان جزء للماضي وكذا في المستقبل
ما امكن احتماله بعارض وقد يخالف كما في قولك ان ضربت ولم
يضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات لا يختلف بالعارض ونحن
حيث اخترنا مذهب المتأخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الادلة
لا بل فالجواب عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي
بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي
اعنى الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء ليلزم المحذور بل جزء الفعل
الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران
الفعل به باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار
تحققه لان كل فاعل من ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم يفهم
من لفظ ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق
او مقيد وكذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى
الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم
دلالتها على زمان وعن الثالث الحال يجوز ان يجئ الشئ عن

جزئية فيصير مدلول الجزء الآخر كما جرّد والوضع عن المعنى وعن
الرابع ان الزمان الماضي صورة ومعنى وحقيقة في المثال وان كان
ماضي صورة الا انه مستقبل حقيقة لمكان ان الشرطية وعليه قس
المضارع ومثل هذه المقيدات وان كان المحل اللائق بها بحث
الفعل الا انا ذكرناها هنا اخوفا من مصاحبة الزمان قوله وليس
المراد بالحد اه الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرا
زي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا تكون حدودا لان الحد
هو المركب من جنس وفصل وجوديين وفصل الحرف المخرج لاخويه
عدمي وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز عن الفعل وحاصل الجواب
ان ما ذكرت من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان واما
الادباء فليس المراد بالحد عندهم الا المعرّف الجامع المانع واذا
كان فصله عدميا فهو حد عند اهل رسم [illegible] عند اهل
الميزان قوله ولله در المصنف الدر في اللغة ما يدر من الضرع
كاللبن ويجيء كثيرا عند اهل العرب ويراد به الخير مجازا فيقال
در دره اي كثر خيره ويستعمل في مقام المدح والتعجب كما هنا فاما
ان يكون الدر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه ونسب الى
الله تعالى مع انه فعله للغرابة وهو تعالى منشئ العجائب فكان
هذا الفعل لله تعالى لا له واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته
والمراد به لبن امه التي غذته منه حتى صار نحريرا كاملا و
المعنى ان ذلك اللبن كانه لم يصدر عن امه بل كان الشا

لهو الله تعالى

له هو الله تعالى قوله والكلام في اللغة اه الالف واللام في
الكلام مثله في الكلمة قال انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى
ان يجعل النقل عن البراهين وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد
الثاني في شرح اللمعة قوله اي لفظ فسر الحاشية باللفظ لان الكلام
المعروف عندهم هو اللفظ وقيد ليخرج عن التعريف زيد قائم اذا اشير
معه لفظ مهمل لانه متضمن كلمتين بالاسناد ولكنه ليس بلفظ لان
المركب من اللفظ وغيره ليس لفظا قال الشريف في حاشية المطالع
من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المعدودة لا تصير امرا
واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري للمركب فعلى هذا
لا بد لتحقق الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست بلفظ
فالمجموع ليس لفظا لما عرفت فيصير التعريف يخرج جميع افراد الكلام الا
ان يقال تسميته لفظا باعتبار اغلب اجزائه وح فيجري فيما
قبل قوله حقيقة او حكما اما المتضمن الحقيقي ما كان جزئيه
حقيقيين كضرب زيد والمتضمن الحكمي ما كان احد كلميه او كلاهما حكميا
كالضماير واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقية وحكما بمعنى حكمية فان كلا
من الكلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد
من الجزئين وان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة اعني هذا
ذلك وهذا هو الظاهر من تحقيقه الا انه بعيد هذا قوله فالمتضمن اسم
فاعل اه جواب اعتراض يرد على المصنف واول من تصدى لدفع
الشهيد وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن

لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل
واحد الذي هو المتضمن فلا انخرام قال بعض الافاضل لو جعل
با قوله بالاسناد للاستعانة لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن بالكسر
مجموع الكلمتين والاسناد لو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو عكس
لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد نسبى لفظا والشرح قد اخذ
اللفظ في التعريف والمراد من تضمنه الكلمتين ههنا مرادف شمولها
شمول الافراد قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد جوز الشارح
الهندي مع هذا ان يكون اما للالصاق او للمصاحبة وقوله اي تضمنا
بيان لكون الظرف صفة مصدر محذوف وجوز الفاضل الهندي
تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اي كلمتين ملتبستين بالاسناد حقيقة
او حكما اي سواء كان احدى الكلمتين حقيقة قوله او حكما والكلمة الحكمية
على ما عرفت ما صح وقوع المفرد موقعها قوله وحيث كانت الكلمات الخ
الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الائمة الاستراباذي على المص حيث
قال كان على المص ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد
قام ابوه بحيث يفيد المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب لصدق
الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعلم المخاطب بمضمونها
او محل الافادة على التفات الذهن كما سبق تحقيقه قوله او قائم
ابوه اي زيد قائم ابوه قال الفاضل المحشي في كون الجزء في زيد
قام ابوه مركبا نظر لان الجزء عندهم قام فاعله خارج عن
الجزء اقول ما ذكره مبني على مذهب صاحب الكشاف من ان

الجز

٣١

الجزء ما يتم به الفائدة مع متعلقه واما على ما هو المشهور من ان الجزء
هو الجزء المتم الفائدة فكلام الشارح موجه قوله اعني قائم الا انه ليس
المراد ان الجزء هو المجموع للزوم المحذور بل المضاف والمضاف اليه
خارج عنه في حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائم مقام لفظ حسن قوله
اعلم ان كلام المص ظاهر اه لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون كلمتين
في ضمنه فهو اذن اكثر منها والحق ما ذهب اليه صاحب المفصل لو جهين
احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف ذاتي وعلى غيره
توقف عارضي ثانيهما ان الاسناد نسبة لا يقوم الا بشيئين مسند
ومسند اليه لا بالاكثر وهما كلمتان او ما حكمها في قبول الاسناد
اليه واما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال اراد تضمن كلمتين فقط او
اراد بالتضمن التركيب قوله ثم ان صاحب المفصل اه اعلم ان صاحب
المفصل واللباب بعد ان عرفا الكلام ومثلاه بضرب زيد و
انطلق بكر ونحوها قال صاحب المفصل ويسمى الجملة وقال صاحب
اللباب ويسمى كلاما وجملة وظاهر الحال كما فهم الشارح لكن قال ولد
المحقق الشريف واعلم انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام
يسمى الجملة فوهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم
وهذه العبارة نظير ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى وكانه اراد
بطريق كلاهما مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التاويل وكلام الشارح
كما ذكرنا ناظر الى ظاهر عبارتيهما فلكل وجه قوله لا تصدق الجملة
على الجملة الخبرية اه انما قيد بالخبرية لان الجملة الانشائية عنده

لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل واطلق الجواز والوقوع وقد سبق
هذا وسياتي انشاء الله تعالى مفصلا فالجملة الخبرية مثل يضرب في
قولك زيد يضرب والواقعة وصفا نحو يضرب ابوه في قولك جاءني رجل
يضرب ابوه فان اسناد يضرب الى ضمير المبتدا ولما كان الضمير محصلا
للربط بين الفعل وبين انه مسند الى الخبر وكذا في الثاني فتامل
قوله وفي بعض الحواشي المنسوبة الى المص فان المص كتب حواشيا
على هامش الكتاب حال المذاكرة والحواشي التي كتبها التلامذة
باملائه وهي المسماة بالامالي غير الايضاح شرح الكتاب لكنه
قال في بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على
كون قام ابوه في قولنا زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لم يقع حرف
الاستفهام في صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته
قوله الا في ضمن اسمين انما احتيج الى تقييده بهذا اللفظ لدفع الاعتراض
الذي اورده الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا يحصل الا
الكلام او ما تضمن كلمتين او المتضمن المذكور والاسناد الاصلي
المقصود لذاته وعلى الاول يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام
كلي يصح مظروفا للجزئي انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين
ظرفا للكلام يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام
وحاصل الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص
واجاب عنه الفاضل جوابا اخر وهو يجعل في بمعنى من قوله
فان التركيب الثاني اه هذا انما يفيد انحصار الكلام الثاني

والمدعي

والمدعي اعم من ذلك فانه على مذهب المص يكون ثنائيا وقوله
الثاني وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجهه ان المركب
من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقد صرح المنكر قوله ونحو
يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام
مفيد فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدر لان المبتدا ذهب الى
ان احد جزئي الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل
والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبه من تركيب
الاسم والحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي وما يقوم
مقامه فيئول الى ما ذكره الشارح قوله الاسم ما دل اي كلمة دلت
اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره صريحا
وتحقيقا وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه الدوال
الاربع وبعض المركبات قوله على معنى كائن في نفسه جعل الظرف
مستقرا صفة للمعنى وهو مبني على ان كلمة في بمعنى الباء اي ما دل
بنفسه على معنى في بمعنى الباء محل نظر اذ حروف الجر انما قام بعضها
مقام بعض عند الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق
فتذكير الضمير اه اي اطلق الضمير بنفسه ودل وما باعتبار اللفظ
مفرد مذكر وباعتبار المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيب في الضمير
الراجع اليها اعتبار اللفظ والمعنى قوله قال المص اه اي في شرح
عبارة المفصل وحاصله جواز كون الضمير المجرور في نفسه راجعا
الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى معتبر في حد ذاته اي لا مجازا

فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار فى نفسها حكمها كذا
اى حكمها ان فيها الف مع قطع النظر عن كونها فى بيت المسجد ولحام
او نحوهما مما يوجد فيها الظرفية على هذا مجازية قوله اى باعتبار
متعلقه مذكور متعلق الحرف انما وجب ليحصل به معناه الى الذهن
اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظة متعلقه فعدم استقلال
الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان فى معناه قوله ومحصوله
اى محصول ما ذكره المصنف فى حاصل الشرح والمحصول بمعنى المضمون
قوله بعض المحققين وهو المحقق الشريف فى تعليقاته على شرح الرضى
وعبر الشارح تارة بالمحصول بمعنى واخرى بالحاصل بمعنى الصاحب لتحقيق
قوله قائما بذاته كالجسم قوله موجودا قائما بغيره وهو موجود فى
غيره كان غاية ما يتصور فى معنى الحرف وما يقابله قوله كذلك فى الذهن
اى الا ان ما فى الخارج القائم بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا العكس
بخلاف المعقول الذهنى فانه ربما يقصد الى المعنى المدرك بعينه
فيصير مدركا قصدا او بالعكس كما سينبئ عليك قوله معقول مراد
بالمعقول هنا المعلوم قوله هو مدرك قصدا اى يتوجه المدرك
الى ادراكه قصدا وقوله ملحوظا فى حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو
كالابتداء الملحوظ اولا وبالذات قوله تبعا ولا تبيان لقوله تبعا وانه
لا كان القلم ليست مقصودة الا بتبعية الكتابة المقصودة اولا
وهذا كالابتداء الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه السير
ليعرف احوالها وهذا لا يجعل موصوفه قوله فالابتداء قوله فالابتداء
مثلا

مثلا اه وانما قال مثلا ليدل على ان ما ذكر فى الابتداء والظرفية ونحوهما
والمراد بالابتداء ههنا معناه لا لفظه وقوله قصدا منصوبا على
المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال اى حال كونه مقصودا
قوله ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله ولزم اى
لزم مفهوم الابتداء المطلق تعقل متعلقه تبعا لم لا انه يتوقف فهم هذا
المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا ذكر متعلق كما تقول ابتداء السير خير
من انتهائه والا فهو قد ذكر بلا متعلق كقولك الابتداء حسن ويراد
بالمتعلق المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء وهو شىء ما مفهوم
من لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود لم يعتبر هذه الدلالة وفى
تبعا مفتقر لقوله اجمالا قوله من غير حاجة الى ذكره اى لا يحتاج اليه فى
فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه فى فهم ذلك المعنى
للايضاح والبيان ولا يحتاج الى ذكره مطلقا فتامل قوله وهو بهذه
الاعتبار اى مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظا قصدا وبالذات
ومستقلا فى المفهومية قوله فقط اى لا يكون مفهوما من لفظ
اضافى او المراد انه لا يحتاج الى امر خارج فى كونه دالا عليه متعلق
معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم يحتج اليه فكيف يحتاج الى
لفظ يدل عليه قوله وهذا اى ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى
اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا بالمفهومية وهو مراد النحاة
بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة
عليه يعنى ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى بلا حاجة

في الدلالة عليه الى ضم لفظ اخر كدلالة لفظ الابتداء على مفهوم وليس
مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة ان يكون مدلولها حتى يخلو الكلام على
المدعى ويدخل فيه الحرف قوله واذا لاحظ العقل اي اذا لاحظ العقل
مفهوم الابتداء من حيث هو حالة اي نسبة السير والبصرة توسط احدها
بالاخر كان كنسبة القيام في زيد قائم انما احتيج اليها لربط المبتدأ
فهي في نفسها لا يكون مقصوده كان معنى غير مستقل بالمفهومية
لانه موقوف على تصور مفهوم طرفيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا
الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء ومن مترادفان
لما عرفت انه لما سبيل عليك من ان لفظ من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة بل المقصود تصوير ان هذا المفهوم يجري فيه اعتبارات
وان اردت ان تعرف كيفية تصور اعتباران في مفهوم واحد
تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك بمثال من
المحسوسات فنقول انك اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها
فلك هناك حالتان احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة
مشاهدا اياها قاصدا جاعلا المرآة حينئذ آلة في مشاهدتها لا تشك
ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر باصرارها
على هذا الوجه ان تحكم عليها او تلتفت الى احوالها والثانية ان
تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان
تحكم عليها كقولك المرآة صقيلة وتكون الصورة حينئذ مشاهدة
تبعا واستوضح ذلك في المعقولات ايضا بقولك قام زيد وقولك

نسبة القيام اذ لا تشك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد
الا انها في الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة
لتعرف احوالهما فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما بالاخر
ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه
وفي الثاني مدركة بالعقل ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم
عليها او بها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية و
على الثاني معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة
بالذات المستقلة بالمفهومية بالحفظ كذلك يحتاج الى التعبير عن
المعاني الملحوظة بالعين التي لا تستقل بالمفهومية قوله لتعرف
حالهما اه اي لتعرف حال السير والبصرة وهو كون السير مبتدأ
والبصرة مبتدأ منه قوله ولا يمكن ان يتعقل اه اي لا يمكن معرفة ذلك
الابتداء الماخوذة على وجه الآلية الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك
ابتداء البصرة حسن قوله ولا ان يدل عليه اي لا يمكن ان يدل لفظ
الابتداء على معناه الا بضم لفظ على متعلقه كلفظ السير والبصرة
الدالين على معنيهما الذي هو المتعلق قوله والحاصل اي الذي
حصل من ذلك المحصول هو الفرق بين الاسم والحرف قوله لكل واحد
من جزئياته اي لفظ موضوع لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء
من البصرة ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل
ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء
مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب اليه

فلم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف
لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بتعلقه فيتعلق بتعلقه قوله من
حيث انها اي من حيث ان تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها
كما عرفت قوله ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه اي ذلك المفهوم الكلي
الذي لوحظ قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون
محكوما عليه كقولك الابتداء جزء من الاشياء او محكوما به كقولك الذي
ابتدأت به الابتداء قوله في كل منهما اي لا بد في كل من المحكوم عليه
والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهومية لكن
يجيء النسبة الحكمية بينه وبين غيره كالمحكوم به او بين غيره كالمحكوم
عليه وبه والنسبة لا يكون مستقلة فلا يصح لان ان يكون محكوما عليها
او بها قوله لا لاحظ احوالها اي احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا
لا يقولهم يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحروف بحيث لا يتعقل
الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا
باعتبارها او بملاحظتها وانما البناء الكلام في هذا المقام لانه من مشكلات
هذا الكتاب قوله واذا عرفت هذا اي ان بعض المفهومات يكون ملحوظا
في ذاته ويكون ملحوظا في غيره قوله بكينونة المعنى في نفسه اي على
تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اي
كون ذلك مستقلا في مفهومية في اللفظ فمرجع كينونة المعنى اه
حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ متحد المآل الا ان

المستقل

المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقديره واللفظ على جزء قوله من
كينونة المعنى في نفس الكلمة في قوله وجه الحصر لانها اما ان تدل
على معنى في نفسها او لا في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى
المعنى قوله وارجاع الضمير اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع ضميره
الى ما كان في هذا الكتاب وحاصل الجواب ان عبارة المفصل
في هذا المقام لم يكن مسوقة بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى
الكلمة حتى يرجع هنا اليها لتوافق المقامان وارجاع الضمير في
عبارته الى المعنى لظهوره قوله وبما سبق من التحقيق وهو ان معاني
الاسماء مفهومات كلية يلزمها تعقل متعلقاتها لفهم خصو
صياتها التي جرت العادة باستعمالها في المفهومات متضمنة لتلك
تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك الخصو
صيات وكذا نظائره قوله لكن لما جرت العادة يعني ان العادة
جرت باستعمال تلك الاسماء في مضموناتها الكلية واستفادة
الخصوصية من الاضافة بخلاف الحروف فان معانيها على ما عرفت
هي الخصوصيات ولا يصلح استعمالها في المعنى المطلق قوله ولما كان
الفعل دالا على معنى في نفسه توضيح هذا المقام ان الافعال التامة
كضرب مثلا يدل على معنى بخبر مستقل بالمفهومية وهو الحدث
وعلى معنى غير مستقل بالمفهومية وهو النسبة الحكمية الملحوظة من
حيث انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل المعين ولما
كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول للفعل لا يحصل الا

بالفاعل وجب ذكرها وجب ذكر متعلق للحرف فكما ان لفظ من موضوعة وضعا
عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظ ضرب موضوعة وضعا
عاما للحدث الذي دلت عليه الى فاعلها بخصوصها لكن الفرق
بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم
يقع محكوما عليه ولا به الا انه لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا با
لذات لتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر
فيه الحدث وضم اليه غيره اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل
ووجب ان يكون مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث
مسندا اليه لانه على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث
والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون
محكوما عليه ولا به ولما كان المعنى الماخوذ في هذا الحدث اعم للمعنى
المطابقي والتضمني لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير مقترن الخ
هذا التحقيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع للنسبة
الى فاعل معين واما على ما اخترناه وهو مذهب بعض المحققين
من ان موضوع للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل
من حيث ان هذا الفاعل مفهوم من الفعل فالنسبة موجودة جزء
الفعل فالمراد بالمعنى الماخوذ في التعريف هو المطابقي لانه السابق
المتبادر من الالفاظ المركبة المذكورة في الحدود وانما يحمل على ما
يتبادر منها كيف لا ولو صح ما ذكر واللازم عليهم خلاف ما احتجوا
عليه من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطابقية لانها

تابعة

تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث و
الزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملته النسبة الى فاعل معين
واما توجيه الفاضل المحشي بان العالم بوضع ضرب على الوجه العام
اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه لهذا الوجه وحصل عنده مفهوم الحدث
والزمان في ضمن هذه الالتفات بتذكر الوضع وليس هذا من دلالة
اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى معين من حيث هو مراد ما لم
يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالقرينة فاذا حصل عنده بالضميمة
القرينة اليه فهم اللفظ من حيث انه مراد فهمنا هذه الحدث والزمان
ما ضمن هذه الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من
سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي والتحرير وعده من الاوهام
والظاهر انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث
والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول اللفظ
دل عليه بتوسط الوضع وليت شعري ما الذي حملهم على ان
يفرقوا بين ذو وفوق وتحت وما شابههما وبين مدلول الفعل فانهم
قالوا انها موضوعة لمفهومات كلية لكن يفهم المخصوصات وزيادة
الفائدة ذكرت معها فكذا نقول في الفعل انها موضوع للحدث
والنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت مع الفواعل المعينة لفهم
تلك المخصوصات سلمنا انه موضوع للنسبة الى فاعل معين
لكن تعينه عند المتكلم كاف في ذكر الفاعل لتعينه عند المخاطب
والسامع هذا وقد اعترضوا بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة

للحدث والنسبة الى الفاعل المعتبر بدل عليه اللفظ والنسبة الفرق
الا بالتعيين عند السامع وعلى هذا فتامل واما عدم وقوعه محكوما عليه
فلان المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا مستقلة يحكم عليها بالاحكام المختلفة
مع بقائها بحالها ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان وهو متجدد وغير
مستقر على حال امتنع ان يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام
فانه من مزال الاقدام فاحفظنا لانسائقا مبنى على هذا التحقيق
قوله اعنى الحدث انما قيد المعنى المقترن بالحدث لان لما مضى نفسها
اجزاء وهو الزمان لكنه غير مقترن باحد الازمنة لانه نفس الزمان
والشيء لا يقارن نفسه قوله مع احد الازمنة الخ اشار به الى ان الباء
اذا وقعت صفة للاقتران يكون بمعنى مع والى ان الاقتران المنفى
فحد الاسم والمثبت في حد الفعل والاقتران عند فهم ذلك المعنى
عن لفظ اخر فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في
قولك زيد ضارب امس قوله هو صفة في بعض النسخ بالواو
وهو الظاهر وعلى نسخة الفاء فهي جواب شرط محذوف اى
اذا عرفت ما تلوناه عليك فقوله غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشارح
الهندي نصبه على ان يكون حالا من المعنى ورفعه بان يكون خبر
مبتدا محذوف وانما اختار الشارح الوصفية لان النصب يحوج
الى جعله بعد العامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج الى
تقدير وهو خلاف الاصل قوله سواء كان النقل صريحا مثل
رويد فرويد في الاصل مصدر مصغر ارواد مصدر اراد

الرازى

اى رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون
مصغر رود بمعنى الرفق ومعنى كون النقل فيها صريحا ان مصدريته
فى الاصل محققة نقل منها وجعل اسما للفعل الذى هو امهل قوله
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا اى كما يستعمل اسم الفعل نحو قولهم
امهلهم رويدا اى امهالا فهذا يدل على انه فى الاصل مصدر فنقل
الى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه قوله او غير صريح نحو هيهات
الخ ومعنى كونه غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا لانه يشبه
المصدر بان يكون على وزنه نحو هيهات فانه وان لم يستعمل فى الا
مصدر حتى يكون منقولا عنه الا انه على وزن قوقاة فكانه كان
فى الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذى هو بعد قوله
مصدر قوقاة كتب على الحاشية الدجاجة تقول فى صياحها قوقاه
وقلوه على وزن فعللة ومثلا قوله عوض ومن لانهما فى الاصل
اسمين صوت نقلا منه وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف
ثم نقلا من المعنى المصدرى الى معنى الفعل الذى هو اسكت واكفف
قوله او عن المضاف اى عن معانى المصادر التى كانت اى تلك المصادر
اصواتا فى الاصل والمصادر التى هذه الاسماء منقولة عن معانيها هى
نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر
وكذا قوله وعن الظروف اى منقولة عن معنى الظروف نحو امام فانه فى
الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذى
هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا بمعناه تقدم زيدا او استقبله وكذا

الجار والمجرور ومثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم نقل الى
معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيد فمعناه الزم
زيدا فليس شيء من هذه الاسماء مقترنا باحد الازمنة بحسب الوضع
المصدري فاما بحسب الوضع فليست اسما عن كونها مقترنة
بزمان او غير مقترنة وهذا الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثاني
وهذا شرح المقام موافقا لكلام النحاة وعلمت انه خال من التحقيق

اصل المعرفة حصلت من نحو فهو لكن لما كان في التعريف دقة وخفا
بما عرفت اوضحه زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه قوله منها اي من
اول الاسم ولذا قدم الجر والا فقد يحصل الحصر قوله جمع الكثرة و
هو فواعل التي هي حقيقة في ما زاد على العشرة او نقل لم صاحب
اللباب قريبا من ثلاثين خاصة قوله ومن التبعيضية والتي تدل
على كونها تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت
ابتدائية نحو قولك هذا من الناس ومن الانسان قوله ولا يرد
في غيره الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه والمراد بالخاصة عند
ارباب الصناعة ما ذكره الشارح سواء كان اسما او لا واما عند اهل
الميزان فالخاصة هي الكلي المحمول على ما له الخاصة كقولك زيد ضاحك
قوله وهي اما شاملة اه والخاصة الشاملة في هذا المقام هي لا سنا
الية بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدل ولا تدخل الاسماء المحوضة
بعينها مثل الضمائر واشباهها قوله دخول اللام اي اللام باعتبار
دخولها قوله اي لام التعريف اه اما ان يكون اشارة الى ان اللام للعهد
الخارجي بارادة اللام الشايعة فيما بينهم وهي لام التعريف او ان
اللام عوض عن المضاف اليه لكثرة ايلائه وما بعده من الجر والتنوين
وغيرهما فان اللام فيها للسبب عوضا عن المضاف اليه وقد عرفت انسا
التعريف سابقا فلا نعيده وانما احتاج الى القيد لانها قد يكون
لغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل والتذليل والقسم
والموطئة او جواب لو ولولا ولام التعجب ولام كي ولام الاستغاثة قوله

امن امبر امصيام في امسفر هذا الكلام في جواب رجل من حمير الذي هو
قبيلة من طي حين سأله هذا الكلام والمعنى ما من جملة الاحسان وفعل
الخير بالصيام في وقت السفر فاجابه عم موافقا للغة السائل ليس من امبر
امصيام في امسفر وهذا الحديث صريح في نفي ما جوزه العامة من
الصوم في السفر فان البر يشمل فعل الواجب والمستحب واذا اخرج
عنهما بقي كونه مكروها او حراما لانه لا يتصور الا باحدهما في مثل هذه
العبارات وبعضهم دلائل اخرى من الطرفين تحصل الجزم صريحا
قوله لعدم شهرته اي لعدم شهرة كونها اي الميم حرف تعريف لاختصاص
بعض الطائف ولجواز ان يقال ان الميم بدل من لام التعريف ولانه
يفوت الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه قوله وفي
اختياره اللام اي اختار المص اللام على الالف واللام او على حرف
التعريف قوله هي اللام وحدها وهو الذي ذهب اليه والدليل
عليه ان التعريف يقتضي التنكير وقد جعل علامته حرفا واحدا وهو
التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض وبان
الالف تسقط في الدرج ولو كانت اصلا لمنعت من السقوط اسلما
جواز سقوطها لما ذكر ثم منع ان الاسم الكثير الاستعمال يناسبه
التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف مدخولها
عند حذفها لان المركب ينتفي بانتفاء احد اجزائه ولا يمكن ان
يقيسها على حرف الجر لظهور دخلها حسا فيعرف بان هذا العمل
لدلالة القدر واما نحو تعالى بالله والذي كرم حرمة الاشهب

واخواتها فعارض بحذفها واكتفى مع ان ثبوتها في هذا الموضع
لعله كالعلة التي اوجبت اصلها بادنها اما في بالله فللمحافظة على
التفخيم واما في الابن ونحوها فلالتباس بالمثنى قوله لتعذر الابتداء
بالساكن لان اللام زيدت ساكنة مبالغة في الخفة ولان علامة التعريف
اعني التنكير ساكنة كالتنوين ولما لم يكن الاسم منها من غيرها تعذر تحريكها
لانها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء وان تحركت بالكسر
التبست بلام الجارة وان تحركت بالضم حصل الثقل في الامر الكثير
المحتاج اليه في الاستعمال واختار الهمزة لانها التي يراد عند الحاجة
الى زيادة حرف وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة في اكثر المواضع
مبالغة في التخفيف قوله الكهل اي على وزن هل واحتج اليه بان حروف
المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة وقد
عرفت الجواب قوله والمبرد الى ان الهمزة اه وهو ضعيف لحذف الهمزة
مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل المحشي فانه جعلها
مع كونها علامة الا ان اللام اللازمة لها انذكرها قوله لانه موضوع
لتعيين اه هذا التعليل للفاضل الرضي ونقض عليه بانه قد يكون
لتعيين المعنى المقتضى كاللام في الحسن فانها للتعيين الذات المعين
مفهومها المحسن ولا يصنع في الصفة في النسبة المعتبرة في مفهومها للفظ
من تعريف اللام والجواب ان انها في هذه الامثلة ونحوها لتعريف
الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف قوله والفعل
يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدث و دلالة الفعل

عليه

عليه بالتضمن وقد مر الكلام قوله فان حرف التعريف اي اللام
بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف النداء مع انه
يدخل عليها او يكون مبنيا على مذهب من قال ان تعريف المنادى
بسبب الخطاب اليه وباللام المقدرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى
وان الخلاف انما هو في المنادى المنكر نحو يا رجل واما المعرف
قبله كالضمائر بحرف النداء لا يفيد له تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض
المحققين قوله كالموصولات ورد قول بعض المحققين ان الذي زيد
عليه اداة التعريف بعيد وكذلك سائر الخواص يعني مثل اللام
في انها غير شاملة لا في انها لا يتحقق في الضمائر وامثالها وقد
عرفت سابقا ان الاسناد اليه شامل لجميع افراد الاسم قوله ودخول
الجر اه اشار الى العطف على المضاف اليه قوله كما في الاضافة المعنوية
وهي الاضافة الى غير المعمول المصدرة بحرفها او مخففها كغلام
زيد في عامل المضاف اليه في هذه الاضافة خلاف فمنهم من قال
انه الحرف المقدر واختاره الشيخ نظرا الى ان معناه في الاصل
هو الموضع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد
غلام حصل لزيد بمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لا بالحرف
ولا يمكن على حرف الجر مقدرا وان ضعف في غير هذا الموضع
ذلك القوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه و
منهم من قال ان عامل الجر هو المضاف قال بعض الائمة الرضي
لان حرف الجر ليس بعض مستحق والمضاف مفيد معناه ولولا

مقدّرا لكان غلام زيد نكرة كغلام زيد بمعنى كون الثانى مضاف
اليه حاصل له بواسطة الاوصل وهو الجارّ بنفسه ومنهم من ذهب الى انّ
العامل معنى الاضافة لانّ جرّ الامور اوسطها امّا الاوّل فيبعد من
جهة انّ الحرف وان كان موضع اضافة فى الاصل الّا انّ الموضوع لها
بالفعل انّما هو الاسم المضاف فكلّ يعمل فى وقته وامّا الثالث فلانّ
صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى
المقتضى والعامل به يتقوّم المعنى المقتضى ان اراد به النسبة التى
بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل و
المفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلوى انّ العامل
فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل وهذا القائل لم يقل به قوله لا اقتضاء
معنى الفعل اليه اى لانّ حرف الجرّ وضعه لايصال معانى الافعال و
يوقعها على الاسماء امّا اذا كان ظاهرا فظاهر فانّك اذا اردت
ان توقع مرورك على زيد لا يتهيّا لك الّا بعد تعديته اليه بالباء لانه
لازم وامّا اذا كان مقدّرا كغلام زيد فقد عرفت انّ اصله على اصله
غلام حصل لزيد فالّذى اوقع الحصول على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا
قوله وامّا الاضافة اللفظية اه جواب عن سؤال مقدّر تقديره انّ مدّعى
عالم اثبات انّ مطلق الجرّ من خواصّ الاسم وما ذكرتم من الدليل انّما
يثبت اختصاص الجرّ الّذى هو اثر الحرف بالاسم فبقى جرّ المضاف اليه
فى الاضافة اللفظية فانّ العامل فى جرّه امّا المضاف او الاضافة
لا حرف الجرّ وحاصل الجواب انّ الاضافة اللفظية فرع الاضافة

المعنوية

المعنوية لانّها يلاحظ فيها معنى حرف الجرّ كالاضافة المعنوية فانّك
اذا قلت عمرو ضارب زيد اكنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدّره
فكانّك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية فيها لفظ ومعناه وكانت بلاخلاف
اصلا وهى فرع لها او لانّها ذات فائدتين وهى ذات فائدة فالتى
فائدته كان فرعا للّتى بها او لانّ الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة
اللفظية لانّ الالفاظ تابعة للمعانى وهذا واعلم انّ فى هذا تناقض
ما سبق من تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجرّ
ثمّ تقسيم هذا المعرّف الى المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية
قوله بان تخصّ الخ هذا بيان لكون المخالفة متصوّر على وجهين احدهما
ان تختصّ بما يخالف ما يختصّ به اصلها وهو الاسم وما يخالفه هو
الفعل والحرف لكن قبيل الفعل لظهور انّ الحرف لعدم استقلال
معناه لا يصلح للدلالة وثانيهما بان تزيد على اصلها بان تستعمل الاسم
والفعل قوله الا تنوين الترنّم وعرّفوه بانّ اللاحق المقول
فى التى آخرها حرف الاطلاق وهى الواو والالف والياء والمبدلة
من اطلاق الضمّة والفتحة والكسرة كقوله اقلّى اللوم عاذل و
العتابن وقولى ان اصبت فقد اصابن واختلف فى وجه التسمية
فذهب بعض الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انّما هو تنوين
لذلك الترنّم لانّ الترنّم هو التغنّى انّما يحصل باحرف الاطلاق
لقبولها لمدّ الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنّموا جاءوا بالنون
فى مكانها فى لغة بنى تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس وامّا

المجاز يكون ملا لانهم يدعون القول فى علم جملها فى الرنم والذى
اعتمده واذهب اليه فى التسهيل بانه المحصل للرنم لان الرنم
يحصل بالنون نفسها لانها حرف واغن واليه ذهب ابن يعيش
وابن هشام فى اصل قوله وهو مختار صاحب اللباب قال وانما
جيئ به لوجود الرنم وذلك لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا
ابدل منها التنوين حصل الرنم عنه فى الخيشوم وهذه الاقسام
الحسنة المشار اليها هى المشهورة وقد نقلنا فى كتاب مفتاح اللبيب
اقساما اخر منها التنوين الغالى وهو اللاحق للقوافى المقيدة
اى الساكنة وقائم الاعماق خاوى المخترق مشتبه الاعلام لماع
الخفق يسمى به لعلوه اى تجاوزه اولانه تجاوز الحد من علا فى الجملة
اى افرط وتجاوز الحد والحد هنا هو الحرف الساكن وقد تعده وزاد عليه
ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس
عليك يا مطر السلام وعده فى المغنى من قبيل تنوين الضرورة ومنها
تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم علما زاده ابن الخباز والحق انه تنوين القرف
لانه كالذى كان قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة قال فى المغنى هو التنوين التمكين لان الضرورة
اباحت الصرف والذى ذهب اليه نجم الائمة وكثير ان تنوين الضرورة و
هذه الاقسام كلها مندرجة بين الثلاثة الا الاربعة تنوين التمكين والتنكير
والعوض والمقابلة قوله عطفا على التحول اه نصب عطفا على المصدر
اى يعطف عطفا والمراد بالتحول لفظه فى قوله دخول اللام قوله ومدخول

الدخول

الدخول اه اى الذى هو اللام المجرورة بالاضافة ولو كان معطوفا على
اللام لكان التقدير ومنها دخول الاسناد اليه لان عامل المعطوف عليه
يقدر فى المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من قولهم دخلت هذه
الخاصة والاسم اما دخولها وذكرها فى اوله كالالف واللام او دخولها
فى جزءه كالتنوين والاسناد لا يتصف بشىء منهما لانه نسبة بين المسند
والمسند اليه فخاصة الاسم هو نفس الاسناد اليه لا دخوله قوله
وكذا فى الاضافة اى حصل انتفاء كليهما فى الاسناد اليه انتفاؤهما
فى الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه فهو ايضا بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخوله قوله والمراد بكون الشىء مسندا اليه لما
كان ظاهر العبارة يوهم معنى فاسدا اجاب ان الضمير المجرور يرجع الى
الاسم من خواص الاسم وهو الحكم المحدود خال عن الفائدة او لانه يا ترى
فجعل الضمير راجعا الى الشىء باعتبار ادعاء ان الشىء لكمال ظهوره
كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشىء مسندا اليه من خواص الاسم واما
المهدى يرجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب بما لا يخلوا من دقة حيث قال
والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة
النوعية دون الصفة المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد الحصر
فاعرفه فانه وطبق المحشى مراد الشارح عليه وحاصل المراد ان
الضمير وان كان راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه وكانه قال
والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه من خواص افراده وقول الشارح و
المراد بكون الشىء اه لعبس ان الضمير راجع الى شىء المعلوم كما عرفت

بل الى الاسم باعتبار شئ فكانه قال ومن خواصه الاسناد الى شئ و
ذلك الشئ هو الاسم وظنى ان هذا تكلف بل مقصود المص ان
الاسناد اليه الذى تراه فى الاسم هو من خواصه لا يوجد فى غيره لان
مراده ان الاسناد اليه المنحصر فى الاسم هو من خواص الاسم حتى تخلو
حكم الكلام عن الفائده وفائده التعبير بمثلها التنبيه على المحل وهذا
كما يقال من خواص على شجاعته التى شوهدت عنه لا تصدر من غيره
لان الشجاعه المختصه به من خواصه قوله لان الفعل وضع اه يعنى ان
العرب لاحظت معنى الفعل ووضعته مسندا الى امر مرتبطا به وهذا
هو المعنى المسند اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف المسند والمسند
اليه لانه اصطلاح حادث قوله لوازمها اى لوازم الاضافه المعنويه
التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهما من خواص الاسم كما
عرفت فى لام التعريف ومن لوازم اللفظيه التخفيف وهو اما بحذف
التنوين كضارب زيد او ما يقوم مقامه من نون التثنيه والجمع كضاربا
زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل الفعل كما عرفت ولا يثنى
ولا يجمع حتى تحذف نوناه واما نحو يضربان ويضربون فهو تثنيه وجمع
للضمير لا للفعل والتخفيف فى نحو الحسن الوجه محمول على طرد الباب
قوله وانما فسرناه فان ملاحظه الظاهر تقتضى التفسير بامر عام
شامل للمضاف والمضاف اليه وملاحظه ما يأتى من قول المص والجر
علم الاضافه تقتضى تفسيرها بالثانى للموافقه فالعدول عنهما
للفائده المذكوره قوله لان الفعل اه الجمله اشاره الى الخلاف الواقع

فيه فذهب المص وجماعه الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب جمهور
الى انه هو الجمله واختاره نجم الائمه حملا للمضاف اليه هنا فى هذا الباب
على المضاف اليه هنا فى هذا الباب على المضاف اليه فى قولك اتيتك زمن
الحجاج امير فانه الجمله الاسميه بالاتفاق قوله اى يوم ينفع الصادقين
فالمضاف اليه فى الحقيقه هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل
عليه تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف نحو اتيتك يوم
قدم زيد الحار والبارد فان الما تصفه اليوم وهو نكره ظاهرا
فاتاه التعريف من قبل المصدر المعرف باضافته الى العلم هذا واعلم
ان نجم الائمه قد جمع بين القولين حيث قال والظاهر ان المضاف
اليه لفظا فى يوم قدم زيد الجمله الفعليه كما ان الاسميه فى قولك
اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر
هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين قوله مطلقا يعنى سواء منها المسند
او المضاف اليه والنسبه التى بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم ان يكون
طرفاها اسما قوله فان مررت مضاف اى الفعل لا الجمله لان الكلام
ليس ههنا قوله اى الاسم بتمامه فقد قدمنا ذلك فى تقدير تقسيمه
فى قول المص وهى اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقديره لفظ فيما
هنا فلا نعيده قوله معرب ومبنى ماخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار
او ازالة الفساد فالمعرب هو الاسم الذى صار مظهرا معنيه او دفع
البناء ومناسبه بالاعراب والمبنى ماخوذ من البناء وهو القرار
وعدم التغيير مناسب للبناء للحكم الذى لا تغيره الرياح قوله

فالمعرب الفاء للتفسير واللام للعهد الخارجي الذي هو قسم من
الاسم لانه في صنف الاسماء فلا يذكر لاقسامها وكذا جميع الحدود التي
يذكرها في تعريف الاسم قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره الغرض
من هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضي وتحصيلها ان المركب
يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاق الزوج
على احد المقترنين وعلى مجموعهما ومراد المص المعنى الاول مع ان
استعماله في الثاني اشهر والالفاظ المشتركة لا يقع في الحدود فضلا
على ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا لكن لا
نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل
الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود معيب بلا قرينة
وهي هنا موجودة لان المص بصدد تعريف المعرب الذي هو قسم
من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع الا
عتراض الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لانه الشائع بين
اهل هذا الفن فاندفع اعتراض الثاني وهذا التقدير كما يدفع
الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط حيث قال ولقائل ان
يورد عليه النقض بنفس مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وحاصل الدفع
ان المركب صفة الاسم وليس مبني الاصل باسم وينبغي ايضا لو
مركبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبني الاصل فذكره للتحقيق
وتحقيق العامل اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او محذوفا

لفظيا

لفظيا او معنويا قوله عند المص وان كان عند صاحب الكشاف
معرب كاسمائها قوله اي لم يناسب الغرض من هذا الكلام دفع الا
عتراض الوارد على ظاهر عبارة المص بانه يخرج منه غير المنصرف
لمشابهته لمبني الاصل اعني الفعل بالفرعيتين كاسمائي واسم
الفاعل فانه مشابه الفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل الجواب
ان المشابهة وان اطلقت في التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة
التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك
بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كالضمائر وثانيها كون
الاسم متضمنا المعنى من معاني الحروف كمن ومتى وثالثها كونه نائبا
عن الفعل كهيهات ورويد ونحوهما ورابعها افتقار الاسم الى متعلق
كالحرف وذلك كاسماء الموصولات قوله اي المبني الذي هو الاصل
المقصود من هذه التحقيق دفع اعتراض الفاضل الاسفرايني
وتقريره ان المتبادر من قوله مبني الاصل مبني في الاصل اي
الاصل فيه فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيدخل فيه جميع الافعال
المضارعة في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبني ما شابه المضارع
من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني الذي
هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض عن المضاف اليه فيخرج المضارع
لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضي قال السيد
المحققين فجعل بعضهم الجملة قسما رابعا قوله في باب من ان بناء
اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة لو اتبعه لابهامها وهي

امّا الاشارة الحسيّة والوصف كاحتياج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون
الى انّ علّة بنائها تضمّنها معنى الحرف وهو الاشارة لانّه كالاستفهام
وكان حقّها ان يوضع لها حرف يدلّ عليها لعدم وضع حرف يدلّ
عليها لا يخرجها عن معنى الحرفيّة والاوّل اقرب لما سيأتي في محلّه انشاء
قوله الاسماء المعدودة مثل زيد وعمرو وبكر قوله المعرب اللغوي
المعرب في اللغة الاسم الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كقولك
جاء زيد والتزع لسيبويه فيه لانّه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم
انّه كما وصفناه فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة اي صاحب الكشّاف
وحاصل المذهبين انّ العلامة اكتفى في تحقّق المعرب لكونه قابلا
لوجود اسباب الاعراب سواء وجدت كزيد من قام زيد او لا كزيد
والمصنّف لم يكتف به بل زاد مع القابليّة وجود الاسباب التي بها يستحقّ
الاسم لانّه يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقيق العامل معه وعدم
المشابهة قوله في كون الاسم عربيا حتى يكونا كالمعرب اللغوي قوله
فلم يعتبره احد لانّ العلامة اعتبر الاعراب بالقوّة البعيدة والمصنّف
اعتبره بالقوّة القريبة قوله ولذلك اي لاجل جريان الاعراب
بالفعل ليس شرط في المعرب اصطلاحا يسمّون زيد من قولك
جاءني زيد ورأيت زيد المحذوف الاعراب معربا ويعترض
السامع لهذا الكلام على قائله بانّك لم تترك اعراب هذه الكلمة مع انّها
معربة وليس هنا علّة باعثة على الحذف كالوقف واخواته اذا
عرفت هذا فاعلم انّ الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشّاف والدليل

عليه

عليه انّ المعرب والمبني متقابلان وقد اجمعت النحاة على انّ
المبني ما شابه مبنيّ الاصل ولم يذكروا فيه قيد عدم التركيب الا
ترى الى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه من
الحروف مدني فالمعرب على هذا الذي انتفى فيه تلك المشابهة
سواء ركّب مع عامله او لا والمصنّف نفسه لما عدّ المبنيّات لم يعد
في جملتها الاسماء المفردة مع انّ مذهبه مخالف للاصل في الاسم
الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم الاسماء المفردة قسما
ثالثا سمّاه بالموقوف ومشى على هذا القاضي البيضاوي قوله لانّ
الغرض اي الغرض الاهمّ من جميع مسائل النحو ان يعرف احوال اواخر
الكلم من كونها معربة او مبنيّة واقسام كلّ من المعرب والمبني من حروف
هذه الاحوال بالسماع من العرب لانّ من سمع منهم انّ زيد مثلا
في جاء زيد مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا يتكلّم به الا موافقا لما
سمع منهم وتحقّق معرفة علم النحو لا يفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة
بانّ هذا الاسم يسمّى فاعلا وذاك مفعولا ونحوهما وهذه فائدة
غير معتدّ بها وانّما قلنا اي الغرض الاهمّ لانّ من جملة الاغراض
معرفة الهيئة التركيبيّة من تقديم ما حقّه التأخير وبالعكس كو
جوب تقديم المتضمّن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير الفاعل عن
المفعول في بعض الافعال قوله فالمقصود دون معرفة المعرب مثلا
الفاء فصيحة اي اذا عرفت الغرض من علم النحو من جملة مسائله
المعرب فاعلم انّ المقصود منه وقوله مثلا يحتمل ان يتعلّق بالمعرفة

اى ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة المبنى
ان يعرف انه مما لا يختلف اخره الى غير ذلك من مسائل النحو ويحتمل
ان يكون متعلقا بما بعده يعنى ان كون المعرب مما يختلف اخره
مذكور على سبيل التمثيل ومثله سائر الاحكام هو المشار اليها فيما
بعد وحاصل الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش عن احوال
المعرب معرفة انه من الاسماء المختلفة الاواخر فى كلام العرب ليجعل
اخره فى كلام غيرهم مختلفا ليطابق الكلام اما ح فمعرفة اسم المعرب
متقدمة على معرفة الاختلاف لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد
البحث والتفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال شئ واحكامه الا
بعد معرفة ذلك الشئ فلو كانت هذه المعرفة المتقدمة للمعرب
حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريف المعرب بروجب ان تعريف
المعرب اولا وقبل البحث عن احكامه بانه ما يختلف اخره كما فعله
الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه مما يختلف اخره
لما عرفت من ان المقصود من البحث عن احوال المعرب معرفة
المعرب ح موقوفة على معرفة الاختلاف المذكورة لانها صارت
معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته لان المقصود من البحث
عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال الشئ الا بعد معرفته
فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغى ان يعرف المعرب
بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون
معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ليست موقوفة عليها كما فعله المص

هذا تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام المص فى الشرح
واما المحشى فقد شرحه شرحا لا يناسب هذا المختصر وان اختلج بكلك
فى خلدك شك فارجع اليه قوله فيطابق كلامهم الفاء فصيحة اى اذا
جعل اخره مختلفا ليطابق كلامهم قوله فمعرفة الفاء هنا ايضا فصيحة
اى اذا عرفت ان المقصود من معرفة المعرب الاختلاف فمعرفته
متقدمة على معرفة الاختلاف قوله وجب ان يعرف على صيغة المجهول
من باب التفعيل قوله ليعرف على صيغة المجهول ايضا الا انه من المجرد
وهو علة لقوله يعرف اى يعرف بذلك التعريف ليحصل هذه المعرفة
قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه هذه اى النتيجة الفاسدة تنتج
المقدمتين والحاصل منهما تقدم الشئ على نفسه اى تقدم معرفة
الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة المعرب على معرفة
المعرب وهذا هو الدور الصريح قوله فينبغى اه اذا عرفت فساد
تعريفهم فينبغى العدول عنهم والذى حمل الجمهور على ذلك التعريف
وجود الاعراب فى افراده فتوهموا ان حقيقة المعرب ذلك ولم
يعرفوا انه من عوارض المفارقة كما عرفت والشيخ الهندى قد
دفع الاعتراض عن تعريف الجمهور بامكان معرفة الاختلاف با
الاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كرجل او بالجمع كحلى
ولا يخفى ما فيه قوله اى من جملة احكامه تمهيد لما سبق من ان
تركيب المعرب مع عامله ابتداء وحدوث الاعراب فى اخره من
جملة احكام المعرب قوله من حيث هو انما قيد بهذه الحيثية احترا

المبنى فانه ايضا ما يختلف اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب
واجاب نجم الائمة عن هذه الاعتراض بان المعرب يختلف اخره
تقديرا اى تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا ظهوره اما للتعذر
كما في المقصود او لاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبنى فان
الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو
مناسبته للمبنى لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون المانع
في اخره كما يكون في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في
محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصود في جاءني
فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره قوله حقيقة او حكما
والمراد بالتبديل الحقيقي تبدل الذات الدال مثل جاءني ابوك
ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبديل الحكمي تبدل دلالة المقصود
من كونه علامة نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل
في حكم تبدل الذات كما سيأتي وقوله رايت مسلمين ومررت بمسلمين
قوله او صفة فالمراد بالصفة الصفة اللغوية اعني الحالة وتفسيره
في قولك جاء زيد ورايت زيدا فان ذات الحرف لم يتغير وصفها
وهو كونها مرفوعة ومنصوبة قوله اى بسبب وهذا اظهر من جعلها
للوقت او للعلة كما فعله الفاضل الهندي قوله لئلا ينتقض فان
زيدا لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه وهو معرب لكن اخره
لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه وهو معرب لكن اخره لم يختلف
جزء من قبيلها سيأتي قوله اى يختلف لفظ اخره فالتنوين عوض

المضاف

المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصله ان المعرب
يختلف من جهة لفظ اخره اى صورة اخره فهذا التركيب في الابهام
الواقع في التعبير الواقع في جملة يختلف قوله اختلافا لفظيا اى
منسوبا الى اللفظ فحذف المضاف واجرى اعرابه على المضاف اليه
وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال الشارح الهندي لان وصف
الاختلاف بكونه ملفوظا مجازا قوله فان قلت اه حاصل الاعتراض
ان المفهوم من قوله حكمه ان يختلف اخره ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات
وليس كذلك فان بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر لاختلاف
العوامل وهي الاسماء التي وقعت مغيرة اولا فان فيها حدوث
الاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل قوله
هذا الحكم اه اى حدوث الاعراب بدخول العامل قوله فيلحق هذا
الحكم اى الاختلاف المذكور قوله الاعراب الالف واللام للعهد
الخارجي وهو اشارة الى الاعراب المذكور في ضمن المعرب قوله حركة
او حرفا لما اشتهر كون الاعراب لهما استعمل لفظ بما المشترك بين
المعاني في التعريف واوردهما لفظا وليست للترديد فان الاعراب
حركة وحرف بل ذكرهما للاشارة الى انهما لا يجتمعان في موارد الاستعمال
بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والاخر في بعض اخر قوله اى جزء
المعرب واما النون في الزيدان والزيدون فهي بمنزلة التنوين ولذا
تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف والواو قوله ذاتا او صفة بمنزلة
عن التعبير في اختلف اخره اى ما اختلف ذات الاخر كما اذا كان

اعرابه بالحروف او صفة كما اذا كان بالحركات قوله العامل والمقتضى فان
العامل مثل جاء ورأيت والمقتضى للاعراب كالفاعلية والمفعولية
والاضافة وان كانا سببين للاختلاف الا انهما ليسا حركة ولا حرفا
قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يستبعد اخراجهما الى السببية القريبة بالمعونة من الباء
الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحرف
الواقع في تفسير الاعراب ان يكون محله آخر الاسم المعرب و ح فيخرج
الباء الجارة قوله على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شيء
قوله من الاسباب البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا فجاء سبب
لفاعلية زيد وهي سبب الرفع الذي في زيد والرفع سبب الاختلاف
الذي في آخر زيد فالاعراب سبب الاختلاف بلا واسطة والعامل و
المقتضى وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة قال نجم
الائمة ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل
كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الآلة لكنه
منزل منزلة الموجد انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه حسن قوله بقيد الحيثية
اي الحيثية المذكورة سابقا قوله على اختيار المص متعلق بمعرب راجع
الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبني لاضافته الى المبني فيخرج
ح بالضمير الراجع الى المعرب قال بعضهم يحتمل ان يتعلق بيخرج
اي اخراج حركة نحو غلامي فقط على اختيار المص لانه عند البعض معرب
في حالة الجر وهو احتمال بعيد قوله اختلاف هذه الحركة كما يقول

جاء غلام ورأيت غلاما او انه يختلف حكما وهو الاظهر ليوافق ما
سبق قوله ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل
قوله ثم حد الاعراب رد لما ذهب اليه الشارح الهندي في احد قوليه
من ان قول المص ليدل الخ من تتمة الحد وقد خرج بها حركة نحو
بغلامي لانها لا تدل على معنى من المعاني المعهودة والشارح اخرج
هذه الحركة بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد
قوله اختلاف وضع الاعراب والتنبيه ايضا على عدم جريان الاعراب
في الافعال والحروف فان المعاني التي فيهما لم يعتور على كلمة واحدة
بل كل معنى من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد فان
صيغته ضرب والمثنى ضربا ونص عليهما وكذا الحرف فان الابتداء
له من الظرفية لها في والحاصل ان المميزة لتلك المعاني بعضها
من بعض هو اختلاف صيغتها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم
واحد معان مختلفة لا يميزها الا الاعراب نحو ما احسن زيد او ما
احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء حسن زيدا و
معنى الثاني ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء
زيد واي خلق من اخلاق زيد قوله هذا المعنى اي ان قوله ليدل
تنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب قوله حيث قال في شرحه
على الكتاب قوله لانه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام
الحد انه خارج عن الحد واللام فيه متعلقة بانه خارج عن الحد
الفعل المفهوم قوله من نحو الكلام وهو وضع المجهول فهو علة

لذلك الفعل المقدر كما توهم بعض الشراح بل اراد به ان دليل
المد قدّم قبله لكنه علة الاختلاف المذكور في المد وقوله واللام
بالنصب معطوف على اسم انّ فهو داخل في حيز النفي وقوله المعنوية
اه صفة الفعل اعني وضع قوله فانه بعيد لعدم معهودية من نحو
مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهمه الا الخواص وهذه الرسالة
انما وضعت لتعليم الصبيان وبين المحشي بقوله بعده اذ لا نظر الى
وضعه لا قصدا ولا تبعا وهو حسن قوله فاللام فيه اي عرفت انما
ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان اللام فيه للعهد قوله ليدل الاختلاف
لانه قبله لم اسند الدلالة الى اختلاف معاني الاعراب الدال
على المعاني عند المص انما هو ما به الاختلاف اعني الحركة والحرف
لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف امر لا يتحقق بشيء من
الاخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدلالة على المعاني مسندة
الى الاعراب من حيث الاختلاف كان الاختلاف ايضا دال على
المعاني ناسب الاشارة الى هذه الاحتمال ايضا قوله الفاعلية الخ
فيه رد على الشارح الرضي حيث فسر المعاني بكون الاسم عمدة
وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطة قوله والمعنوية على
صيغة اسم الفاعل الاعتواد بالفارسية دست بدست كردن
يعني بواو فيه رد على الشارح الهندي حيث ذهب الى ان المعتورة
صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء تتعاود المعاني بان يجيء
اسم فيأخذ الفاعلية ثم يجيء غيرها فيأخذها وهكذا او جر او لرد

انّ هذ

انّ هذه المعاني انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها المتواردة على الاسم
فاحتيج الى ما يميز كلا من هذه العوارض الاخر لا بسبب كونها معتورة
للاسماء هذا مع ان المروي من المص كسر الواو قوله على تفنيها اه التفنية
ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى والا علية بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية
فهنا قد اشرب الاعتوار على معنى الاستيلاء والا علية بذكر الباء المتعدية
والا فالاعتوار من الافعال المتعدية بنفسها قوله لتضادها اي لتضاد
تلك المعاني فان الفاعلية معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة و
اختلافها صار بسبب الاختلاف الاعراب قوله بسببها اي بسبب العلامات
قوله فوضع اصل الاعراب اه هذا دفع اعتراض ناش من الكلام السابق
تقريره انه قد ظهر من قولك فاذا تداولت المعاني الى آخر الكلام ان
وضع الاعراب لاختلاف المعاني مع انه ظاهر عبارة المص ان وضع
الاعراب غيرها ما خوذ من حيث الدلالة على نفس المعاني لا على
اختلافها وحاصل ما اجاب به ان واضع اصل الاعراب الاختلاف
الدالة على تلك المعاني ثم او ضعه عقلا فعلة اختلاف تلك المعاني
وكلا المعنيين مفهومان في عبارة المص فانه قال الاعراب حركة او حرف
اختلف آخره به ليدل على المعاني فان جعلت الدال هو الحركة
والحرف مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول فان
اخذته مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه قال الحركة والحرف
المقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني المختلفة وانما جعل الاعراب
اي مطلق الاعراب سواء كان بالحركات او الحروف اما تاخر الاول

فظاهر واما الثانى فلان الحرف الذى هو علامة الاعراب لما كان من جنس
الحروف فكان الاخر طرف الكلمة مجازا او لانه لما وقع بعد اكثر الحروف
فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل قوله على صفة اى صفة المسمى
اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض الائمة الى ان هذه
صفات الالفاظ وعلل تسمية الاعراب بان الدال على الوصف بعد
الموصوف قوله او من عربت معدة اذا كان فى جوف الاسم هذا التغير
كان كالة محبوبا عند المخاطب فسمى اعرابا ماخوذ من قولهم امراة عروبة
اى محبوبة قوله اعراب الاسم لا مطلق الاعراب فانه لا يعبر لدخول
الجزم والدليل عليه انه فى بحث الاسم قوله ثلاثة اشارة الى ان
مجموع قوله رفع ونصب وجر جزء واحد فيصح حمله على المبتدا الا ان
الرفع وحده مثلا ليس انواعا فيكون العطف مقدما على الحمل كما فى
قولك السقف بيت وجدار ان هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة
الزمخشرى ومن التى لحق بها من ان المبتدا ومعناه الذى تم به الفائدة
مع متعلقه فكان لا حاجة الى مثل هذا التقدير وقد سبق الكلام
فى مثله فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر سمى الرفع رفعا لارتفاع
الشفة السفلى عند التلفظ به واختص بعين اخويه وسمى
النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به او لانه
بسبب الفضلة فى الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمى
الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى
تنجر الى اسفل عند التلفظ به قوله الاعرابية هذا على مذهب

البصري

البصريين والخفض على مذهب الكوفيين والتابع الجزم قوله فى الحركات
البنائية واما الحركات الرابعة فهى على السكون قوله على قلته بالعربية
كقول المص بالضمة رفعا قوله فالرفع الفاء للتفسير اى علامة كون
الشىء فاعلا فالباء فى الفاعلية للمصدرية ومعنى الباء المصدرية
انها التى اذا دخلت على كلمة اولها بالمصدر وانما احتيج اليها فى
هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعنى
الذات المتصفة بالفاعلية بل علامة وصفه اعنى كونه فاعلا والا
فالذات لا يحتاج فى معلوميتها الى الاعراب فتدبر قوله كالمبتدا
والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما فى حكم الفاعل
من جهة الفعل صدر فيهما وكون المبتدا مسندا اليه وكون الخبر
جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشارح الهندى الى جعل الباء للسببية
وهو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشارح مع ان مختاره اقرب
الى الفهم مما اختاره الفاضل الهندى قوله وانما الخفض والرفع هذا
التخصيص اضافى بالنسبة الى المفاعيل والمضاف اليه وانما قلنا ذلك
لوجود الرفع فى غير الفاعل كالملحقات وبنى الاختصاص فى الفاعل
لكونه اصلا فى الاعراب هذا ما جرى عليه المحشون والاظهر انه
قصد الحصر الحقيقى لان ما ذكروا من الملحقات داخلة فى الفاعل على
ما عرفت من قوله حقيقة او حكما فهو شىء واحد لم يتعدد بخلاف
المفاعيل فان كلا منها نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل
الرفع وخفة النصب يظهر مما سبق فى وجه التسمية قوله اعطاه

اول من الاعطاء معنى الجعل وحده الى المفعول الثانى باللام قوله ولما
لم يبق الخ او يفعول الكسرة لما لم يبلغ مرتبة الضمة فى الثقل ولا مرتبة
الفتحة فى الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل فى القلة ولا
مرتبة المفعول فى الكثرة فناسب فاعطيت اياه قوله العامل الالف
واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى العامل المذكور سابقا فى
ضمن تعريف المعرب قوله او معنويا كعامل المبتدا قوله اى يحصل
انما فسره به لان المتبادر من التقدم هو القيام مثل قيام البياض
بالجسم والمعنى قائم بالاسم لا العامل بل العامل موجدة فيه قوله
اى معنى اشاره الى ان اللام فى المعنى للعهد الخارجى اى المعنى
المذكور سابقا فى ضمن المعانى او للعهد الذهنى حتى لا يتوهم ان
المراد معنى معين كما يفهم من التعريف قوله رايت عامل اعلم انه قد
وقع الاختلاف فى عامل الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل
اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونه فضلة
فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام ابن معاوية
هو الفاعل واستقر به الرضى محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل
الذى هو الجزء الاول باقتضائه كلاما فصار جزءه من الكلام اسما
فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى
للفضلات وهذا هو الذى اعتمدت عليه فى مفتاح اللبيب فان
الفعل عامل فى الفاعل الذى هو اقوى من المفعول بالاتفاق
ويمكن تطبيق كلام الشارح عليه وان كان ظاهره الاول قوله

معنى

معنى الاضافة وهو كونه مضافا اليه فالمفرد الفاء فصيحة اى اذا عرفت
ذلك فنقول المفرد قوله اى الذى لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل
المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف
وقد يطلق على ما يقابل المثنى والجمع ولما كان ارادة كل واحد من الثلاثة
السابقة فاسدا فسره بالمعنى الرابع والقرينة جعل مقابله قوله اى
الذى لم يكن اه هذا تعريف لجمع المكسر وحاصل انه ما يعرف بنيته
عن بنية مفرد وذلك التغيير اما ان يكون محققا او مقدرا والاول اما
ان يكون بتغيير الشكل دون الحروف نحو اسد واسد او بتغيير الشكل
وزيادة فى الجمع نحو رجل ورجال او بتغيير الشكل ونقصان فى الجمع
نحو رسول ورسل او بالزيادة والنقصان معا نحو غلام وغلمان و
الثانى نحو فلك يقدر الضمة فى المفرد كضمة قفل او فى الجمع كضمة اسد
قوله ان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه اولها انا لما افتقرنا
الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف
وبها يحصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها انا
لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة
من الحروف وجب ان يكون العلامات غير الحروف لان العلامات
غير المعلومات وثالثها ان الاصل ان يكون الدال على صفة الشىء كما
لصفة الدال عليه قوله والفتحة نصبا كتب قدس سره فى الحاشية
هذا التركيب من قبيل العطف على معمول عاملين مختلفين لكن المعمول
المتقدم مجرور والمصنف اجازه وان لم يجزه الجمهور انتهى وبيانه

الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا معطوف على رفعا
وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر اعنى يعرب قوله
على الحالية او المصدرية كتب في الحاشية على معنى ان اعراب هذه الاسماء
بالضمة حال كونها مرفوعة اى اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس
نصبا وجرا انتهى اقول التقدير الاول اشارة الى النصب على الحالية وبنى
على ان المصدر بمعنى اسم المفعول ليصح الحالية وان عامله وصاحب الحال
محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا فالظرف ح لغو فقول
المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم مقام متعلقه فاسد و
الثانى اشارة الى النصب على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر
على بيان ان المصدر المفعول محذوف اعنى لفظ اعراب لكن لما حذف
اجرى اعرابه على المضاف اليه وسمى باسمه ولو قدره بمعنى رفعا ونصب
نصبا لسلم من هذه التكلفات قوله وهو ما يكون بالالف هذا هو
اصطلاحا وهو شامل لما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا نحو
حمامات ودريهمات ومعلومات في اشهر معلومات وسبلات النظم
كما ذكرنا او بغيرها كهندات وغرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح
السين جمع كسرة او تسمية جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب قوله
لان الحكم تعليل لكسر الكاف قوله فمقوصات واوية لان الواو تقصر
منها حال افرادها وحال اضافتها الى ياء المتكلم قوله لاصل فوه الذى
عليه جمع على افواه حذفت الهاء لمشابهتها لان الاعتماد في المخرج عليها
ضعيف فانا وقعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها فاصبح

والى ف

الى الكاف ضمة الفاء لمناسبة الواو وصار فوك قوله اصله ذوو فقلبت
ضمة الواو الى الفاء الواو وحذفت تخفيفا وضمت الذال للاتباع والنحاة
اطبقوا على ان اصلها ذوى وهو الصواب لقولهم ذويات قوله فاعراب
هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور اعنى قوله بالواو قوله بالامثلة
فان اخوك وباقى الامثلة مكبرة موحدة قوله كسائر الاسماء من انها
معربة بالحركات التقديرية وهو الاصح او ضمنية كما ذهب اليه بعضهم فجعل
الشارح شاملة للمذهبين قوله بكونها مع الكاف مع انها اذا اضيفت الى
الكاف كالياء مثلا اعربت بالحروف ايضا واعلم ان فى اعراب هذه
الاسماء مذهب اليه المص وهو المشهور ثانيها انها معربة بالحركات
اللفظية لو افتخر قبل الحروف ثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة
بالحركات مقدرة على الحروف وكان اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة
على الواو فسكنت وضم ما قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو رابعها
وهو مذهب الفراء انها معربة بالحركات اللفظية والحروف ايضا خامسها
انها معربة بالحركات اللفظية كحالة الافراد وعليه ورد قولهم من تعزى
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا تعزى اى انتسب وهو
الذى يقول يا فلان ليخرج الناس معه الى القتال فى الباطل
وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اى قولوا له اعضض على هن ابيك
اى على ذكر ابيك اى قولوا له ذلك استهزاء ولا تجيبوه الى القتال الذى
اراده اى تمسك بذكر ابيك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اى لا
تذكروا الكناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح اسم الذكر

وهو لا يدوا انكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون ساديها
كونها مقصورة كعصا وعليها ورد قوله مكره اخاك لا بطل وقد
قال عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرج الى مبارزة امير المؤ
منين على ع فلما التقيا ورأى منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة
على هزيمة الرجال وفلق هامات الابطال قال مكره اخاك لا بطل اى
لا تقتلنى لطلب التى شجاعة اقدر على حمايته او على نقل روايته انا
اخوك يا امير المؤمنين حملنى على ملاقاتك معاوية اللعين وقيل
اول من قاله ابو حنش حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع
العرب فى غار يشربون وهم قاتلون اخوه هلالك فى غار فمر صنا
لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقام على فم الغار ثم دفعه فى الغار
فقال ضربا ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك لا بطل وكلا
فالاهذا القول وانما الخلاف فى الاولية ونحن قد ذكرنا ولا بل المذهب
وما اخترناه والدليل عليه والجواب عن ادلة الخصم فى كتابنا
الموسوم بفوائد النحوية تركناها هنا للاختصار قوله لما ثمة اما الكون
بينهما من حيث المعنى وهو ظاهر من حيث الاعراب المفردات بالحركات
واعرابها بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات
مرغوب اليها لانها اصل للمثنى والجمع فاعراب بعض المفردات اعرابها
طلبا لتلك المناسبة قوله كل اسماء لان هذا الاعراب المناسبة بينهما بينها وبين
فالرغائب من كل وجه مطلوبة منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك
وابوك مثلا فهم منه اثنان ابن والاخ والاب والمراد بالتعدد

التعدد

التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كما
لمثال المذكور فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من
المضاف اليه بقول الفاضل المحشى واعلم ان الظاهر انه جعل كل من
الاشياء من التعدد وجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب فى هذه
الاسماء ستة دون غيرها بالحروف والا يشبهم لان الابن والولد
الام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود بدو
اعادة اللام غلط صريح ووهم قبيح قوله ولوجود حرف صالح فما
سر اخواص جلب حروف اجنبية قوله سماعا يعنى يرفع الايهام عن
نسبة الوجود الى الحروف انه قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة
الى غير الياء وقت ارادة الاعراب وان حذف حالة الافراد وحالة
الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فان
اصلهما يدى ودمو فانه لم يسمع رد ذلك المحذوف مطلقا لا وقت
الاضافة ولا غيره يلحق به فى الاعراب قوله وهو كلا وانما لم يجعلوا
مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفرده اعنى كل
ولجواز ارجاع ضمير المفرد اليه قال الله تع كلتا الجنتين اتت
اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين الالف فى كلا
وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزوم مهما الاضافة وقالوا اصلهما
كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الالف
التثنية حتى يعرف ان المقصود لا احاطة فى المثنى ولا فى الجمع وقد
عرفت فساده قوله كلتا وتاؤها لا يجوز ان يكون زائدة لم يوجد

فى الكلام ولا يجوز ان يكون للتأنيث لانها لا يكون الا بعد تلثة وهذا
متوسط الكلمة بل هو عوض عن الواو والالف بعدها للتانيث و
قلبها يا ليكون مع ان الف التانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف و
الوصل قوله فرع كلا لان المؤنث طار على المذكر لانك تقول ضارب
ثم تقول ضاربة قوله واثنان وليس بمثنى اذ لا مفرد له من لفظه و
الالف والنون فيه ليستا زائدتين بل هما من جوهر الكلمة قوله وسمى به
اصطلاحا ثم فيه رد على الشارح الهندى حيث قال اى جمع المذكر
السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة
جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع
بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد انه حمل جمع المذكر
على مفهومه اللغوى وهو كون مفرده مذكرا فعلى هذا يخرج مثل
سنون وارضون وليس كذلك بل المراد به الجمع فى اصطلاح النحاة وهو
ما جمع بواو ونون قوله وهو الواو فانه لم يوجد فى كلام العرب كلمة
اخرها واو بعد ضمة والواو كذلك واجاب بعضهم بان الواو فى معرض
التغيير فلم يعتد به واخرون بان الواو لما قام مقام الضمة صارت
كانها ضمة قوله الا عن لفظ فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده
عن لفظه وهذا من معناه فان ذو بمعنى صاحب والوا بمعنى اصحاب
قوله واخواتها اقول وقد حمل ابن على جمع المذكر فى الاعراب مع
تكسيره مثل بنون جمع ابن واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها
وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات

حجارة سود كما فى نسخ الشروح الا قليلة من نحو حرة وحرين تصحيف
من النساخ قوله لانه اى لان ثلاثين ثلاث عشرات فلو كان عشرون
جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلاثين كما صح اطلاق زيدين
على زيد زيد زيد ولا يعنينا اه اى لا يدل الجموع اذا اطلقت على عدد
معين الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان المعنيين معلوم فيها
عند الاطلاق قوله وكثرة التثنية بالتثنية الى الجمع وذلك لان الجمع
يتوقف على افراد ثلثة وشروط ثلثة وهو كونه علما لمذكر عاقل بخلاف
التثنية فانها يتحقق بفردين به ون شرط وما كان اقل شرطا كان
اكثر افرادا قوله لوقوع كل منهما فانك اذا قلت جاء غلام زيد يرى
ان الكلام مستقل ومعتد به بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع
الاشتباه قوله اى الذى اسند الى مقسم اليهما فى حكم المعرب حيث
قبل لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تقسيمه قوله التقديرى
واللفظى المعرف بلام العهد بما اراده قوله ولما كان التقديرى
والا لكان مناسب تأخيره عن اللفظى لانه اصل له اذ الاصل
فى العلامة ان يكون ظاهرة قوله اى تقديره الاعراب فالالف و
اللام قائم مقام المضاف اليه قوله اى فى الاسم لما موصوفة لا مصدرية
كما قال الفاضل الهندى لفوات الملائمة لما سبق من بيان محال
الاعراب لانها اسماء كما عرفت قوله اى وجد وقرئ فان المحذوف
لعله فى حكم الثابت فلذا لم يجر الاعراب على الصاد قوله قبل دخول
العامل متعلق بالمستقل قوله عن مرضى لان كسرة الجر هو التى

بجد بها عاملة وقد عرفت انها سلفت على العامل هذا وقد ذهب بعض
الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط اخره بالامتزاج
والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج
الاخر عن كونه اخرا لانه اي الامتزاج كالتحليل فانه مع كونه ناشئا من
هذا الامتزاج ذهب كثير الى الاعراب الجزء الاول منه قوله مطلقا حال من
مدخول الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو يعتبر قوله
في هذين النوعين اه اشارة الى ان قوله مطلقا قيد لكلها دون غلامي
وان كان فائدة التعميم مختصة بغلامي اذ فائدته رد على من قال ان
مثل غلامي معرب لفظا في حالة الجر قوله اي في حالتي الرفع والجر اشاره
الى ان قول المص رفعا وجرا ظرف للاستثقال لا حال كما جوزه الفاضل
الهندي قوله عطف على قوله كقاض لا على قاض كما جوزه الشارح الهندي
لانه يوجب زيادة واحد من الكاف ونحوه والاصل عدم الزيادة قوله
يعني يقدر الاعراب للاستثقال اه المقصود لهذا الكلام بيان ان
مراد المص من تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لا استيفاء جميع
صور الاعراب التقديري حتى يرد على المص انه ترك بعض الامثلة لما
للاعراب التقديري في الحوال الثلاثة كما في الاسماء الستة والجمع المذكر
السالم المضاف الى الاسم المعرف باللام نحو جاءني اخو الحارث ونحو
جاءني صالحو القوم اه وامثالهما مما اعرابه تقديري قوله فلم يبق علامة
الرفع لان علامة الواو ولا بد منها يقول الفاضل الجاربردي

في كتاب

في كتاب المغني وفيما ذكره ابن الحاجب نظر لان الباء الاولى غير عوض
عن الواو وكلما كان عوض مذكورا يكون لفظا لا يقدر لان العوض
كالعوض عنه فليس بصواب قوله وقد يكون الاعراب بالحروف اه ضابطه
ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا في ساكنا قوله اي فيما عدا ما ذكر اه
يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور
قوله تعذر رفع الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عداه راجع الى ما
ذكر من قسمي الاعراب المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة
المذكورة حتى يرد ان الاعراب في بعض ما عداه من المذكورة يقدر
ايضا كما تلوناه عليك قوله ولما ذكر في تفصيل اه يريد بيان
ارتباط مبحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف قوله
وكان غير المنصرف اقل اي اقل افرادا لان شرائطه ومعانداته
اكثر وقد عرفت ان كل ما كان الشيء اكثر شروطا كان اقل افرادا
قوله والحق بتعريفه اعني تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف
باضدادها قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم
تعريف الخبر وتنكير المبتدا الا ان غير لا تقبل التعريف وان اضيف
الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا يجوز كونها
مبتدا قوله تؤثران باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى
ومصابيح اذا جعل علما عن القسم الاول لانه وان اجتمع فيه
علتان الا انهما ليستا مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل
في القسم الثاني قوله واستجماع شرائطهما اه اشارة الى ان العلتين

لانوثا ان الاشالالى وهو منع الكسر والتنوين مالم ينضم اليها الشرط
والا لكان مثل نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مجموعها
فى هذين البيتين الغرض من هذا الكلام الرد على الفاضل الهندى
لانه قال وهى راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحد علة لا علل
وبيان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم
على الحكم فكانه عطف اولا بعضها على بعض لا فاضل وانت قد عرفت
الكلام سابقا فارجع اليه قوله نقل عنه قدس سره اول البيتين موانع
الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب اى اذا اجتمع
فيه علتان فالصرف ليس بصواب بل خطأ ولو ذكر البيت الاول
لاستغنى عن التعريف الا انه لا يكون حينئذ مع الخروج ما فيه علة تقوم
مقامهما قوله من قبلها الف اعلم ان المراد من القبلية الكتابية قوله
يمنع النون اشارة الى ان النون فاعل يمنع ليصح كونه صاحب حال
والى ان عامل الحال فعل مقدر مفهوم من المقام لان الكلام فى تعداد
موانع الصرف قوله لا يفهم من هذا التوجيه الخ لان قوله من قبلها
الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يتبادر فى الصيد اعنى
الزيادة وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زائدة
ووضعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها لا بد له من متعلق
اما عام او خاص وهو هنا خاص من جنس قوله زائدة لدلالتها عليه
قوله ونقدره الالف الخ اى ان مكان الالف مقدم على مكان النون
قوله جاء زيد راكبا من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا والظرف اعنى

من قبله

من قبله متعلق براكب والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه من
قبل ركوبه الا ان القبلية هذا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وقد
امكن ان يكون من قبلها ايضا قوله تقريبي فيكون بالنسبة لحذوفه
تحقيقا قوله وقال بعضهم اثنان وهى الحكاية والتركيب اما الحكاية
ففى وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد
ويشكر فان امتناع الصرف فيهما يطلق على الحكاية الفعلية يعنى كما لم يدخل
عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم
يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففى البواقى كتركيب التانيث
بالتاء ظاهرة او مقدرة بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية
نحو فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب العدل
فى عمر فانه مركب من علتين تقديرية لان الموضع قصد التسمية بعامر
فعدل عنه حرف التاسيس الى عمر فى ثلث نحو فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة
وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين نحو بعلبك وتركيب
الالف والنون لا مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما
تكرارها فى العربى والعجمى او تركيبها مع العلمية قوله احد عشر هذه
العلل التسع مع علتين اخريين احدهما مشابهة الالف للتانيث
مثل ارطى فانه اسم لشجر يدبغ به الجلود وهو منصرف لان الفه للالحاق
لا للتانيث بدليل قبولها التاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما لمذكر
امتنع من دخول تاء التانيث بسبب العلمية فصار الفه مشبهة
بالف التانيث فى عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية

وشبهها الف التانيث والتا بشرط مراعات الاصل فى نحو احمر بعد التنكير
كما سيتلى عليك قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك
لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الا [illegible] احصاد مع انه له احكاما
كثيرة لكن لكل حكم من جهة فمن حيث انه معرب حكم الاختلاف ومن
حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك فنبه على ان المراد ان هذا
حكمه من حيث اشتماله على علتين الخ لان ليس له حكم الا هذا الحكم والمحشى
قد غلط فى فهم قيد الحيثية حتى نسب الى عدم الحيثية فراجع كلامه
ان كنت فى شك مما نقول قوله بشبه الفعل الخ اعلم ان لمشابهته
للفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب
واوسطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب كما نحن
فيه وادناها يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذا المرام
فانك واستحتاج الى معرفتها بعيد هذا قوله الذى هو علامة التمكين
يعنى ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن
لا مطلق التنوين والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه
تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التنوين فى عرفات ونحوهما
تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التا

التى كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده
الفاضل الرضى بان عرفات مؤنث فان قلنا انه لا علامة تانيث لا لمحضة
للتانيث ولا مشتركة لانها لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه
عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندى ان التنوين للصرف والتمكن

وعدم

وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التى لو سقطت
لبقى الكسر فى السقوط ويتبع النصب وهو خلاف ما عليه جميع الائمة
اذ الكسر فيه متبوع الى تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة
والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه كما
حذف من كل غير منصرف لوجود مواجبه اعنى فثبوت التنوين فيه
لثبوت الكسر لا انه تنوين مقابلة قوله اى لا يمنعه العرض من هذه
التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب والمص ادخله فى
قسم الجائز وحاصل الجواب ان الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل
الواجب وهو المساوى الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشتمل الواجب
فالجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان واجبا كما فى حالة التناسب
عند المص واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين
فاذا دخله احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالصرف
الخ القائل وهو الفاضل الهندى والصرف فى اللغة بمعنى التغيير
المعنى ويجوز تغيير حكمه الى حكم اخرج لا يحتاج الى ان يقال المراد
به فيجعل فى حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق واما معناه +
اصطلاحا هو خلوه من العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة الضرورة
لا يصير منصرفا لهذا المعنى قوله صبت على مصائب هذا البيت تماما
فاطمة ع فى مرثية النبى صم ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم
مدى الزمان غواليا والغوالى جمع الغالية وهى الريح الطيبة
والمعنى ما الذى او اى شئ وقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم

مدى الزمان وامداده انواع الطيب والاستفهام للانكار والمعنى
لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن شم الغوالي بشم ما هو احسن منها
واعجز وقد ترجم بعض شعراء العجم هذا البيت بقوله بجام زعنبر
جنبدان غم درود مصيبها كركو بدرود زهاد بنه كوهر بو چون
سيبها قوله ازحاف الخ الزحاف حذف يقع في الشعر فمنه ما يخرج
عن الثلاثة ومنه ما لا يخرج قوله لان حرف الروي الخ وهو الحرف الاصلي
من حروف القافية التي تكون في اواخر الابيات والغرض من
ذكر البيت الثاني لحصول العلم بان حروف الروي هو الدال المكسورة
قوله حيث حرف الخ تعليل للتمثيل بها قوله مثال المجموع الخ اشارة الى
ان ذكر اعلالا للسبب زائد الا انه المقصود تمثيل للمجموع قوله كاكالب
واساود واناعيم قال في الحاشية اكالب جمع اكلب وهو جمع كلب
واساود جمع اسودة وهو جمع سواد واناعيم جمع انعام وانعام
جمع نعم انتهى ففي هذه الامثلة تكررت فيه الجمعية بكل جمع فانه
مقام علتين فكان فيه علتين وكل علة فرع لشيء لان الجمع فرع
المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم قوله كالمجموع الموافق لها الخ
فانها في حكمها لموافقتها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا
جمع التكسير واعلم ان قيام الجمع مقام العلتين اقوال احدها ما
ذكره الشارح وهو مختار المص ثانيها ان الجمعية فيه وصل الى حد
التناهي بحيث التكسير فكان له قوة في الجمعية كالا ثالثها وهو الذي
اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه مقام السببين وقوته

لكونه

لكونه لا نظير له في الاحاد العربية قوله وحمراء اعلم ان الف التانيث في نحو
حمراء هي الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع الالفين لا الالف التي قبلها كما
توهم من اسمه قوله فصار التانيث مكررا لان كون الف التانيث علة
وكونها لازمة للكلمة بسبب الوضع فنزل منزلة تانيث اخر فكان فيه علتان
فرعيتان لان التانيث فرع التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم قوله
فلو عرض اللزوم الخ جواب سؤال تقديره ان يقال ان الالف
التانيث قامت مقام علتين لاجل لزومها والتاء ايضا تعرض لها
اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف
فح ينبغي ان يقال ان في فاطمة ثلث اسباب العلمية والتانيث ولزوم
التانيث وحاصل الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيها قلنا الا ان
لزومها عارضي بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله
فلم يكن هذا اللزوم العارضي نازلا منزلة علة كاللزوم الوضعي قوله
مثلا لانها قد يكون لازمة بغير العلمية كما في حجارة وعوفة الا ان
هذا اللزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر قوله فالعدل
الفاء للتفسير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره المص
قوله مصدر مبني للمفعول الخ الغرض من هذا التقدير دفع اعتراض
الذي اورده الشارح الرضي على المص وهو ان العدل عبارة عن
الاخراج لا المخرج لان العدل متعد والمخرج لازم ونسبة المتعدي
الى اللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذا
الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو نفسه للمتعدي بالمتعدي

وحاصله ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية
وهذا هو المناسب للمقام لان المقصود المصرح جعله صفة للاسم الغير
المنصرف فانما هو للمتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذه
التقدير بل يمكن ان يقال غرضه ان العدل صفة المتكلم لانه العادل
والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شيء بصفة اخرى فقدره
بما يرجع الى انها صفة الاسم فتدبر قوله اي خروج الاسم بقرينة
ان البحث في الاسم وخرج به خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا
قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على
الكلمة باعتبار ما يعرض من الهيئة فيقال لضرب صيغة الماضي وهي
ليست بمراده هنا قوله التي يقتضي الاصل الخ هذا في جميع الامثلة
المذكورة بعد ظاهر الا في عمر فان لفعيل اصل وقاعدة يقتضي ان
يكون عليها ويمكن ادخاله ايضا في جملة اخواته بان يقال لما اقتضى وروده
منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل من
العادة نعم اسم فاعل من العمارة خرج من صيغته التي على مقتضى
القاعدة وهي عامر الى عمر كذا افاد الفاضل المحشي قوله ولا يخفى الخ
اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر لك خروج المشتقات
كاسم الفاعل واخويه عن تعريف العدل فان ضارب المشتق
من الضرب ليس له اصل وقاعدة يقتضي ان يكون على صيغة الضرب
فان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن
فاعل بل هنا انما خروج صيغة من صيغة اخرى لا خروج الاسم
من صيغة الى صيغة اخرى فلا يرد لزوم كونه ضارب غير منصرف

للعدل

للعدل والصفة قوله فباضافة الصيغة الخ به يتضح قوله ولا يخفى
وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر مغايرة لصيغة المشتقات فيخرج
جميع المشتقات باضافة الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك المشتق
اسما او فعلا لانها وان كانت خارجة عن صيغة الا انها خارجة
من غير صيغتها كما عرفت والعدل معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم
مخرجا عن صيغة نفسه وانما قال كلها لان بعضها كالافعال المشتقة
خرجت من قيد الخروج فان المراد به خروج الاسم في بعض
المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فاخراج المجموع بقيد
صيغته واسناد الاخراج الى ما خرج سابقا اما مجازا او تأكيدا
قوله وان المبالغة يجوز ان يكون في الكسر على الاستئناف والواو
له والفتح على المفعولية لاعلم المقدر قوله الحذف في الاعجاز وكذا
يحذف في الاواخر نحو غده ويحذف في الاواسط كقوله قوله ولا يبعد
ان يعتبر الخ لان هذا التقادير هو المتبادر حيث ان الصيغة
الاولى موافقة للاصل والقاعدة فاذا خرج عنها الى ما يغايرها
يتبادر منه المغايرة هذه القدر المذكور قوله المغيرات القياسية
اي المنسوبة الى موافقة القياس كالمنام والمقام فان اصلهما
مقوم ومنوم غير جار على القياس لان قياس الواو المتحرك
في الاصل قلبها الفا ولما قلبت الفا وصار الى صيغة اخرى
كانت الصيغة الثانية موافقة القياس حتى حصل فيها القلب فلا
يكون مقام ومنام من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفهما اذا
جعل علما للعدل والعلمية ويمكن خروجها من الخروج بلا تكلف فان

المتبادر من المنذوح اذا اطلق ما لا يستند الى علة يخرجه وفي مقام
واضرابه علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو قوله من الجموع
الشاذة بيان لمثل افوس وابنب وكونها شاذة بسبب تحرك الواو
والباء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما فالقياس اقوس
وانياب قوله على افوس وابنب ولهذا ايضا فان الياء (؟) فيها فقال
جمعهما ولو كانا تخرجين عن اقواس وانياب لنسبنا اليهما قوله قال
بعض الشارحين الخ حاصله ان بعض الشارحين نقل عن بعض
العلماء جواز تعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف
فلعل الحاجبي يذهب الى هذا لان مقصوده تمييز العلل بعضها من
بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكره فالمراد بما حصده فلا يرد خلل
في التعريف المغيرات القياسية والشاذة والمشتقات ونحوها
من الامور التي تكلف لاخراجها الاخرون لان هذا التعريف يشمل
خراجها وكان الشارح الفاضل ردّ في هذا التوجيه حيث لم يتعرض
لرده ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف عن غير
المنصرف ولا تمييز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا يمكن
التمييز فانه اذا سمى بالجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف او غير منصرف
بل يتوهم انها غير منصرفة لتحقق العلمية والعدل ظاهرا قوله تلك التكلفات
التي احتيج بها المشتقات والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها
قوله واعلم انهم تعلم الخ المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل
التحقيقي والتقديري وتمايزهما عن الذي اشتهر بين النحاة
وذلك لان ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقي هو الذي يكون

خروجه محققا فهو مقدم على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي
ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى
معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه
لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان
عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعدله عن عامر بل كان كأدد
انتهى وظاهر عبارة المص مع الرضي حيث جعل تحقيقا وتقديرا صفة
الخروج الا ان الشارح صرفها عن ظاهرها كما سيأتي وحاصل تحقيق
الشارح ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا نعلم قطعا
انهم لما وجدوا ثلث واضرابه واشباله غير منصرف ولم يجدوا
فيه الا علة واحدة اعتبروا فيها غير العدل الذي هو خروج الاسم
عن صيغته الاصلية لمنع الصرف مقدم على الخروج عن الصيغة الا صلية
ودليل عليه في ثلث وعمر فلا فرق بينهما من هذه الجهة بل من وجه
آخر كما سيعرف قوله ولم يصلح للاعتبار الا العدل اما تعذر
الوصف فلانه علم واما تعذر التانيث فلانه مذكر واما تعذر
العجمة فلانه من الاسماء العربية واما تعذر الجمع والتركيب فظاهر
واما تعذر الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يجئه في كلام تقديرهما
واما تعذر وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص به قوله لانهم تنبهوا له
اي لعين الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا او
وجدوا العدل اي الخروج عن الاصل فيما عداها عمر من امثلة العدل
التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا في عمر واضرابه المذوح

مفقد ريدلّ عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج
عن الصيغة الاصلية قوله ولكن لا بدّ الخ هذا الكلام توطئة وتمهيد
لذكر الفرق بين العدلين وحاصله انّ العدل التحقيقي هو الذي
يكون له اصل محقق يدلّ عليه دليل غير المنع الصرف لانّ الاخراج
عن ذلك الاصل محقق كثلث مثلا فانّ القياس والقاعدة يقتضي
ان يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق
واما اعتبار الاخراج اي انّ ثلاث كان على ذلك الوزن ثم اخرج
عنه الى وزن اخر فغير محقق ولا نسلّم انه اذا كان الاصل محققا
كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل ههنا
الّا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم
عليه ثم يخرج عنه او لم يكن والخروج لا يتحقق الّا بان يكون الاسم عليه
ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب
اليه الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام العدل الخ اي الفرق بين
العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك
فانه كما عرفت لا يدلّ عليه الا منع الصرف لا كما قال الفاضل الرضي
في العبارة المنقولة عنه سابقا قوله فعلى هذا اي فعلى ما ذكرنا
من الفرق بين العدلين لا بدّ من تاويل عبارة المص اذ ظاهرها
موافق لما ذكرها النحاة وحاصل التاويل انّ قوله تحقيقا و
تقدير صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي
اصل ذلك الخروج محقق قوله خروجا كما تنا الخ يعني انّ تحقيقا
صفة الخروج مقدر باعتبار متعلقه اذا كان المعنى مكررا الخ

حينئذ

حينئذ كان المعنى ملحوظا مرّتين يكون اللفظ ايضا مذكورا
مرّتين ليتوافق الدالّ والمدلول وبيان التكرير انهم قالوا
جاء القوم ثلث ويعنون انهم جاءوا ثلاثة ثلاثة قوله والصواب
تجنبها يعني انّ الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة
الى العشرة لوروده في كلام العرب قال الشاعر بطل الطير عاكفة
عليه مورخزه الحبن عشارا وقال الاخر ولم يستريثوك حتى رميت
فوق الرجال خصالا عشارا والجواب بضعف الرواية مما لا يلتفت
اليه لعدم ورود ما يناقضه وعدم تجاوزه في النثر بل الاشبه تجنبه
لعدم احتصاد الالفاظ العربية قيد قال الفاضل الرضي والمبرد و
الكوفيون يقيسون عليها الى العشرة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن الفعال من واحد فعال خ
الى عشرة مع ياء النسب الخماسي والسداسي والسباعي والثماني
والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب قوله العدل
والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف
لكونه مثنى معدولا عن لفظ اثنين ومعناه ايضا لانه عدل
عن معناه مرّة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي ومعنوي
وقيل انّ فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لانّ اصله كان اثنين
مرّتين فجعل مرّة واحدة ثم غيّر لفظ اثنين الى مثنى وقال الكو
فيون وابن كيسان انّ فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله
اللام وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا اذ لا يدخله اللام نحو
جاءني القوم مثنى قوله لانّ الوصفية العرضية لم جواب السؤال

المقدّر نقل عنه انّ الوصف فى ثلاثة عارض كعمر وضرب فى اربع
لانّها موضوعة للاعداد لا للمعدودات حتى يكون وصفا بحسب الاصل
والوصف العارض لا يؤثّر فى منع الصرف كما سيتلى عليك فى محلّه و
حاصل الجواب انّ المعدول عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة
الّا انّ المعدول لم يوضع الّا وصفا ولا يستعمل الّا مع اعتبار معنى
الوصفية ومنع المعدول عنه قوله لا باعتبارها فيما وضعا له اى
لا باعتبار الوصفية فى الذى وضع له ثلاث ومثلث وهو المعدود فانّ
معنى ثلاث ذات موصوفة بثلاثة قوله اشدّ تأخّرا فقد يراد به
لاظهار كونه فعل تفضيل فاذا قلت زيد آخر من عمرو فالمعنى انّه
اشدّ تأخّرا منه قوله الى معنى غيره وصار المعنى الاوّل فاذا قلت جاءنى
نسوة اخر معناه انّه جاءنى نسوة غير النسوة الاولى قوله ردّا
اسم التفضيل الخ واعلم انّ هذا التعليل لا يخلو عليك لانّ ما ذكر
قياس اسم التفضيل وما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى
غير كما اعترف به فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل باحد منها
حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى فى التعليل ان يقال انّ
آخر مشابه لافضل من جهتين احدهما الوصف والثانية انّه لا يتمّ
معناه الّا بالمفضّل عليه كما انّ معنى افضل لا يتمّ الّا بمفضّل ومفضّل
عليه فلمّا اشبهه استحقّ احكامه فى جميع تصاريفه وعلى هذا كان
ينبغى ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة المعرّفة
فلمّا خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عمّا استحقّه بمقتضى المشابهة

را

قوله يوجب التنوين اى فى المضاف لانّ التنوين الذى فى ح انّما حصل
بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه قوله والبناء اى فى المضاف
اليهما فانّ بناء قبل انّما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف
المضاف اليه قوله او الاضافة اخرى اى فى المضاف اليه لا فى المضاف
كاخواته فانّ اضافة ثمّ الثانى الى عدّة المذكور اوجب كونه على
المحذوف مضاف اليه لانّ الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه
المحذوف قوله ويلبس فى آخره اهى لا يجوز فيه شئ من هذه
الثلاثة لانّه معرب غير منصرف وكلّ واحد من هذه الامور منافيه
على ما سيتلى عليك قوله احد الاخرين يجوز فيه ضمّ الهمزة وفتحها
قوله ويصح فيه بالصاد المهملة وهو الاكثر وبالضاد المعجمة كما يجئ
افعل م فى باب التأكيد قوله فعلاء افعل اى فعلاء الذى مذكّره افعل قوله
على فعل بسكون العين قوله فاصلها امّا جمع الخ هذا الترديد
امّا ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع فيها فانّ المشهور بين الجمهور
النحاة انّ جمعاء صفة ولكن وقع الخلاف بينهم فى انّه من اىّ
الصفات اهو من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى و
الحقّ ان يقال انّه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع
فكان معناه قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل انّه اجمع فى قرأتى
من كلّ شئ ثمّ جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان
يكون اشارة الى انّ جمعاء صفة فى الاصل لكنّه صار بالغلبة اسما
فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة الطارئة

من التردد به هو الاعتبار المعنى الاول قوله احد السببين الخ هذا
هو المشهور وعن المطبلان تنبه العدل التعريف الاضافي في قولك
فوات الستور جمع جهة وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير
معتبر في منع الصرف كما تقدم ورده الفاضل الرضي بان عدم
اعتبار ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبقى
فيه واما مع حذفه فالمانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف
الوضع كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف
وقال الاخفش فيه التعريف باللام قوله في باب التاكيد اسما بمعنى
كل كما سيأتي بعضه قوله وفي اجمع واخواته انما تعرض له مع ان
البحث لسبب فيه انما لدفع توهم انه مثل جمع او انه ذكره استطرادا
قوله وعلى ما ذكرنا الخ او على ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن
الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا يرد الجموع الشاذة اى لا
ينتقض تعريف العدل بها والغرض من تكرار المقام في هذا المقام
دفع اعتراض الشارح الهندي حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول
عما ذكر ويرد على هذا الجمع الجموع الشاذة كاينب وانيس اذ القياس
انياب واناس واجاب بانها للجمع باوزان العدل المشهور فيحمل
على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب
بوجه حسن فكرر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم تفهم سابقا
بقوله كيف ولو اعتبر الخ قوله كيف ولو اعتبر اه يعني ان انوس
وانيب لو كانا معدولين عن انوس وانياب لما صح تسمية الشذوذ لهما

لان تلك التسمية اما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجمع
او لانهما معدول لان على خلاف قاعدة المعدول لاسبيل الى الاول
اذ الجمع ليس الا معنى الواحد ابدا ولا الى الثاني اذ ليس للعدول
قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله ومن هذا ابنيتنا لعرفت الخ
حاصله ان الشاذ هو الذي له قاعدة فخالفها الى غيرها والمعدول
بخلافه فان القياس في انوس ان يجمع على انواس وليس القياس
في ثلاثة ان يجمع صيغة الى ثلاث قوله اى خروج الخ فالمصدر بمعنى
اسم الفاعل وهو صفة الاصل لا للخروج كما قال الفاضل الهندي ره
عنه قوله فقد رتبها الخ وبهذا التقدير عن التحقيق وغيرات
مقدم الشرطية لا يستدعي تقديره خصوص عامل وزاخر الا ان يقال
المناسب ان يكون الصيغة الاصلية الهند بن العلمين عامر منا العادة
ونافع يعني السببية لا غيره قوله قطام بكسر القاف قوله مثل حضاد
نقل عنه قدس سره انه علم الكوكب وفي القاموس انه جبل بين
اليمن والبصرة وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ بدل حضار
وبار وفي القاموس انه ارض في اليمن قوله وليس فيهما سببا
هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء لان المناسبة
في الوزن لا يوجب البناء والا لبني كغلاب وسحاب بل فيهما ما
يوجب الاعراب اعني العلمية وجح بقوله الفاضل المحشي ف
انه لو ابدل انه ليس فيه شيئ الا السببان فظ المنع اذ فيهما
الموازنة وان اراد انه ليس فيه موجب البناء الا السببان

فقيل انها للبنا موجبين بنا ويها وزن فعال وهو يوجب البنا فالصواب
وليس فيها الا الوزن لا يستقل في ايجاب البنا مردود قوله لتحصيل
البنا وذلك لان تقديم الاعراب والبنا في جميع الامثلة مستقيمات
لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض في ذى الراء قصد الا
حالة اذ هي امر مستحسن والصحيح للامالة هنا كسر الراء ومتى لا يحصل
الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بني
دائما واما كون العلل الثلاث موجبة للبنا فلان الاسم بسببها
ثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع من جميع انواع الاعراب كالفعل وقد
سبق الكلام مجملا واما على ما ذكره الشارح فلان التقدير العدل
في محل صيانتها كذا العمل اي تركه معربا غير منصرف كقطام و
حذام وانما كان العدل فيه تقديرا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة
عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر للعدول عنه عمر
قوله انما هو للحمل الخ يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض
المشهور وحاصله ان تقدير العدل لما اوجب البناء في ذوات
الراء فليوجبه في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل
الذى قدر للبناء في ذوات الراء له قوة اشتهارها في البنا
لان تقدير العدل له اصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على
النظاير فليس له تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء قوله
ليس في محله قال السيد الامام ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب
مقروة على المص ولم يكن فيها لفظة قطام مسالة فاريها عنها

فقال

فقال حذفها المص عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها
المقصود قوله وهو كون الاسم الخ اعلم ان الوصف يطلق على معنيين
احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على الذات باعتبار
معنية ماخوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكر الشارح وهو
علة منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لعينها لان الاسم
الغير المنصرف لانها عين الاسم الغير المنصرف الى علة فلذا اختار
الشارح قوله موصوفة بالاربعية الخ ناقشه استادنا المرحوم
وقال الصواب متصفة بالاربعية فهو لازم لماهيتها سواء لوحظ
والموصوفية لا تكون الا بالاعتبار والملاحظة وهذه مناقشة لا يليق بارباب هذا الفن قوله لا العرضي الخ قال الفاضل الرضي
لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارضي غير معتبر في
منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان
يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم اطال الكلام
كما هو دابه وطريقه والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن
الفعل هو تاء التانيث وتاء اربع ليست للتانيث ولهذا يقال مررت
بنسوة اربع في صفة المونث بدون التاء وايضا المراد في شرط
وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا يوجد
وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبوله التاء فانه
يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للوصفية

المعتبرة بل بقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي قوله او زال العلمية
ولكن بقي منها شيء بقرينة الاصلية مذكوره فانه قد اختص ببعض
افراده ماكان له سابقا فلا يرد ما قيل ان الزوال قد يصرح في
تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زال الوصفية بالعلمية فانه لا
تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق فالكلام على اطلاقه ليس على
ما ينبغي انتهى قوله فلا تصرفه الفاء اما للنتيجة او للتفريع قوله
ولم يجز استعمالها الخ المعروف من اختصاصها ببعض الافراد
فبان بهذا اضعف قول المص في شرح قوله بعد وخالفه سيبويه
الاخفش وهو مذهب سيبويه اولى لما تبين ضعفه مع اعتبار
الوصفية الاصلية وان زال بحيث لها معنى بل لا اسند لا له في
باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب الاسود الخاليلان معنى
الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان
معنى رب احمر اذن رب شيء باحمر لان فيه الحمرة لا حتى انه يجوز
في اسودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد
تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف قوله من العقود ويقال منه تفعى
الرجل اذا ساء خلقه قوله ذي حبلات بكسر الحاء وسكون الباء
جمع الحال والظاهر هو الشعراف وهو طائر احضر بحبال الطير دليل قاله
حمرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي قوله يقدر
الاعلان اشاره الى انه قد يتصرف في الاعلام ابطل الترخيم و
نحوه وعلم النص منع الاعلام اذ كانت اعلاما في لغتهم واما

ارکانه

اذا كانت في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير
الحركة وقلب الحروف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطا
ليس فقالوا جبرئيل وجبرائل وجبريل بكسر الجيم وميكال وار
سطوا وارسطاليس ونحو ذلك لورودها على غير اوزان كلمهم المخففة
وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت قوله والتانيث المعنوي
وهو ما كانت تاؤه مقدرة قوله ليخرج الكلم ثقل الخ ثقل فاعلم
يخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه
الفعل فمنع من الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن
الوسط وهو غير ثلاثي حصل فيه نوع خفة فتنقص به ثقل احد
العلتين فلم يشابه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط
وازاله وحركة الوسط تزيل خفته لان حركة الوسط قائم مقام الحرف
الرابع وهو ضرب منزلة تاء التانيث واما وجوب منع صرف
ماه وجور فلان فيه ثلاث علل واذا عادل احد الاسباب خفة
الوسط بقي السببان ولا ريب انهما كافيان لا يقال لو عادلت العلمية
خفة الوسط لم يبق الا العجمة لان التانيث غير مؤثر عند عدم
العلمية فيجوز حذفها لان نقول العلمية لا تؤثر بشرط ان تكون
عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تزول بثقل العلمية حتى
باقية فاذا كان كذلك كانت التانيث مؤثرا قوله علمين لبلدتين
في بلاد فارس قوله لان حرف الرابع الخ قال المحشي فيهما فيما

هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة
الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة ساد مسد التاء لان موضعها
في كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد
خصوص الحرف الرابع فان بيان القوم مبني على حروف ميزان
التصغير وما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة
لا يزيد قوله شرطا للزيادة الخ ولا يفيد تحرك الاوسط ولا للعجمة لضعف
امر التانيث في الاصل بسبب تعدد استعماله بل التذكير الطاري
في الوضع العلمي وذلك الامر الضعيف الا انه اذا استعمل اسم
حرف قوله باعتبار معناه الجنسي تعليل تانيثه المعنوي اي انه سمع
من العرب تانيثه وهو اجراء الكلام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع
الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على القليل
والكثير جماعة فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل
النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثله قوس قوله والتانيث المكمل وهو
الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث قوله المعرفة اي التعريف الحاصل
ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا وعلة
منع الصرف انما هو التعريف العارض كذلك الاسم فالمراد من المعرفة
التعريف مجازا ولا اشتراك بعيد اضافة الصفة الى التعريف باسمه
قوله الباء مصدرية وهو المصدر النوعي فكانه قال التعريف شرطه
ان يكون مختصا بالعلمية كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشري
قوله لان فرعية التعريف الخ حاصله انك قد عرفت ان كل علم

فرع

فرع للاصل حتى انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من
الصرف وفرعية التعريف للنكرة اظهر من فرعية العلمية لها لانهم يثبتونه
بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك بقيد مطلق التعريف
للنكرة في ضمن بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص تعريف
العلم للنكرة الا ان فرعية التعريف العلمي للنكرة بواسطة كونه معرفة و
التعريف فرع النكرة بواسطة المعرف باللام فالتعريف فرع بواسطة و
العلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في العلم ايضا بان الاعلام
المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فروع للنكرات التي هي اصلها
وذلك كثير فيتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض
الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ
رومي موضوع في تلك اللغة لجنس الجبة فجعله العرب لقبا لعيسى
وادي نافع لجودة قراءته قوله تصرفا فانهم في كلامهم اي في كلام العرب
كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالهما فناسب ان
لا يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانهما من مقولة واحدة في كونها لا تمام
الكلمة قوله لو سمي بلجام لانه كان في العجمية بالكاف وتصرفت فيه
العرب بابدال الكاف جيما قوله ضعف عجمته فلو جعل علما في لغة
العرب لم يمنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس
كلامهم قوله لعدم علميته لا حقيقة ولا حكما قوله اختار المصنف ذهب
الزمخشري الى ان نوحا كهند والعلة قاس العجمة على التانيث
وحمله على ذلك بحتم منع الصرف في ماه وجور قوله لانه الخ تذكيره

الضمير الراجع الى العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوى
ان لا علامة له فى اللفظ والا فاسباب منع الصرف كلها امور معنوية
قوله واما التانيث الخ جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوى كيف يعتبر
مع سكون الاوسط فى هند اختار منع صرفه ولم يعتبر العجمة معه فى نوح
مع كونهما شريكين فى كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب ان علامة
التانيث فى هذا واشباهها وان كانت مقدرة الا انها تظهر فى بعض
الاحوال كحالة التصغير وشبهه فلم يبق قوته قوله اسم حصن وفى القاموس
من قلعة بين بيد عمر وبحر وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرفه
للعلمية والتانيث من حيث انه اسم بلدة قوله وانما حقق التعريف الخ
جواب لاعتراض الشارح الهندى حيث قال وفى ذكر التعريف الشرط
الثانى وترك شيخه الشرط اول نظر وكان الاولى ان يقول صرف نوح و
لوط منصرف وشتر وابراهيم ممنوع وحاصل الجواب انه لما كان
فى انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده الصرف نص عليه بالذكر
والاولى تقديم الخ لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع
عليه قوله واعلم الخ هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو شيث وعزير
لانها مصروفة فانكاره ان تعليه النصوص قوله فزنه معه حيث قال محمد
وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط تفوته هودا لا بنوح لا بشعيب
فلو كان هود معربا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب قوله
الجمع اى العجمة لانها العلة المانعة من الصرف وهى كون اللفظ دالا
على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما قوله وهى اى الصيغة التى

كان اقلها الخ سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل
ضوحجا فر وجابر والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل وكان
المراد الوزن العروضى لا التصريفى نص عليه فاضل الهندى قوله
فى بعض الصور كما كالب واساور واناعم على ما عرفت قوله فانه
بكسرها فالمنتهى فى عبارة المصنف بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف
انه قام مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود النظير
فى الاحاد وما قال منقوض بافلس واكلب واجال قوله جمع امين وهو
جمع يمين على صواحبات فى قوله وانكن صواحبات يوسف قوله وانما
اشترطت اى شرط ان يكون على تلك الصيغة ليكون الصيغة محفوظة
من قبول التغيير الحاصل بسبب جمع جمع التكسير قوله منقلبة عن
تاء والغرض من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتعبير
عنها بالهاء باعتبار الصفة المقدرة اى هاء الكائنة تاء التانيث تقلب
حالة الوقف هاء واراد بالهاء التاء من قبيل مجاز المشارفة قوله
والمراد بها غيرها فلا يخفى قوله فلا يرد نحو فوارده فان هاءه ليست
لانه جمع فارهة لتبيث للتانيث فهو غير منصرف والفارهة الحاذقة
قوله على زنة كرهية وتشابهها فى المعنى ايضا من حيث الجمعية المشبهة
والمصدرية المشبه به كون المصدر فى معنى الجمع من حيث الجنسية
وكون المنسى حقيقة لكل افراده قوله ولا حاجة لاحتياج الى دفع
الاعتراض السيد الركنى الدين حيث قال لو قال بغير هاء وياء النسبة
لكان اصوب لئلا ينقض بمثل مدائنى فانه صيغة المنتهى الجموع

بغيرها مع انه منصرف والجواب ظاهر قوله بخلاف قرازنة اى
انه يحتاج الى الاعتراض عنه لانه جمع مع انه منصرف قوله قرازين او قرازنة
وهو معرب قال الفاضل الهندي هو علم قوله واما قرازنة المنصرف
وههنا سؤال استشكله بعض الافاضل وهو ان الانسب ان يأتي
بفاء التفريع ويقول فقرازنة منصرف والمقام يقتضي مقام اما انه
منصرف والمقام تفصيل وحل اشكال ان يشعر من النحويين ذهبوا
الى ان تاء التأنيث لا تعتد بالقسمة لانها زائدة على التغيير وجودها
كعدمها والمص اراد ابطال شرطه اولا ان يكون بغيرها والكرة ثانيا
بقوله واما قرازنة اى مهما يكن من شيء فقرازنة منصرف على ما افاده
سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه ويمكن ان يقال
ان مساجد ومصابيح عد بلا انه بمعنى اما مساجد ومصابيح فغير
منصرف واما قرازنة فمنصرف قوله وحضاجر علما منصوب على الحال من
حضاجر مع انه مبتدأ وجوزه ابن مالك وكان الشارح اختاره والا
فعبره عليه وجوز بعضهم ان يكون حالا من المستتر في غير منصرف وجاز
ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة
لا وفيه تكلف قوله يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير ليس كا
طلاق الجمع على الواحد بل على واحد واحد فهو ايضا بناء في جمعيته
قوله للجمعية الثانية الخ تنبيها على ما يتوجه على عبارة المص من ان
منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا فقول
المص لانه تعليل المحذوف انما الضبعان في الحاشية الطبيع هو الانثى

والضبعان

والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى
قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المص في قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان كان فيه خلاف غير مسلم هذا مناف لما
يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان حقا في نفسه كما صرح به
صاحب الصحاح والقاموس قوله تقصيت الخ اى تخلصت وفي هذا القول
اشارة الى وجه تقديم المص بحث حضاجر على سراويل قوله لا على انه باق
سبب اخر المقصود من هذا الكلام رد كلام صاحب المتوسط حيث
قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة فان
الحمل على الموازن زايد على التسعة المذكورة قوله فكانه سمي الخ انما
قال كانه لان السراويل لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى
قطعة من الخرقة فيكون مفرده مفروضا قوله والدواعي مثال للجمع
المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعوة
قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله فذهب بعضهم وهو يونس
قوله لان الاعلال الخ لان الاعلال سببه محسوس وهو الاستثقال فيكون
اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف قوله بناء على الاصل
تعليل لقوله والتنوين اي ينبغي ان يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية
في الاصل الا انه بني الاعلال على ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف
قوله وذهب بعضهم وهو سيبويه والخليل قوله مبنيا على تقديم منع
الصرف على الاعلال كما قال بعضهم والا لوجب الفتح في قولك مررت

يجوز كما في اللغة القليلة الخبيثة بل الاصل عنده جواري بالتنوين
والاعلال مقدم على منع الصرف فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا فعوض التنوين من الياء
قوله وفي لغة بعض العرب استفيدها الفاضل الرضي رح جهران الجر
لا يدخل على الياء حتى يتبع ضم ويفتح حال الجر بخلاف سائر الحروف
فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر مفتوحا عند امتناعه
وعلى هذه اللغة ورد على قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على
فصاحتها وعدم قبحها لان ظاهر هذا البيت هجو لعبد الله فاختار
اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله من اهل اللغة القبيحة الخارجة
عن الفصاحة وجوز بعضهم ان يكون الياء ضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه
انه لا وجه لحذف اللام من الكلمة الا ان يقال حذف لضرورة الشعر
وحذف الياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما قوله الباقي من الزوال
الحاصل بسبب الاعلال قوله وان لا يكون باضافة اي لا يكون مركبا
اضافيا كغلام زيد قوله الى الفرق اولى لحمله على اختلاف التراكيب كما سبق
قوله لان الاضافة اي التركيب الاضافي فلا يرد المناقشة في قوله فكيف
يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة ولا اسنادا
اي مركبا من مسند ومسند اليه كتأبط شرا وهو لقب جابر بن ثابت

والسبب في تسميته بتأبط شرا قال الثعلبي لانه اخذ سيفا و
خرج الى نادي قومه فقالوا تأبط شرا وقيل قالت له امه يوما ان
الغلمان يجتنون لاهلهم الكماة فهلا فعلت كفعلهم فاخذ جوابه ومضى
فملأ افاعي واتى متأبطا به اي جاعله تحت ابطه فالقاه بين يديها
فخرجت الافاعي منه تسعى فولت هاربة فقال لها نساء الحي ما الذي
ابان متأبطا فقالت تأبط شرا وقيل انه راى كبشا في الصحراء فاحمله
تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش
حتى لم يقله فرمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متأبطا يا ثابت
فقال الغول قال القوم تأبطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني قوله
من قبيل العلل المبنيات هذا عند المصنف رح وجاعة ومن المعربات
المحكية يجالها عند اخرين فلا يبعد ح ان يحكم بعدم انصرافه و
ان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرفه ح قوله علمين لعدد
خمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية
واعلم ان ابن الدهان ضبط المركب من المبنيات في عشرة
سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني
اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا
الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو
هلم السادس صوت بني مع صوت نحو حيهل السابع حرف بني مع
حرف نحو هلا وزاد قوم قسما اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو ضربن
وتضربن وهذا ينبغي عند هلم قوله كانت الكنى لما قال كانه لا

قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ولعل الكل
وافقهم فى منع الصرف نحو لابد من ادخالها الا اخراجها قوله علم المذكر
فيه انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث
فلم يكن قطعا فى تاثير التركيب فى منع الصرف قوله المعدود ان الخ
ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون الماضي لا المطلقة
فاحتاج هنا الى التنبيه على المخصوصية المستفادة من لام العهد
دون سائر المواضع قوله فى منع دخول تاء التانيث عليهما فيه
التنبيه يحتمل الرجوع الى الفى التانيث او الالف والنون او كليهما
وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به فى هذه الصفة
هذا واعلم ان جهة الشبه ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل
قلبها اليها فى صنعانى وبهرانى فى النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه
ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون
ابدل منها واما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى
كحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التى بينهما
قوله وللنحاة خلاف الخ اعلم ان ظاهر كلام الشارح الرضى
يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة
الف التانيث وانما اختلفوا فى انها هل يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم
بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك
الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انها كالالف
غير محتاج الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية عنده فى

نحو

نحو عمران لتعيين سببا بل شرطا للالف والنون اذ بها يمتنع عن
زيادة النون والوصف عنده فى سكران لا سبب والاشتراط
والحق مع الشارح فان الخلاف واقع فى الموضعين فالمذهب
الاول من المذهبين المذكورين فى الشرح هو مذهب الكوفيين
تبع عليه كثير من ائمة الفن قوله هو القول الثانى لان وجه اشتراط
الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قوله يعنى ما يقابل الصفة
بقرينة ذكر الصفة بينهما وقوله فان الاسم الخ بيان لان الاسم المقابل لها
شامل للصفة ايضا فلا يصح ذكرها قوله او شرط ذلك الاسم هذا بعيد
من سياق الكلام للزوم زيادتها او ليمتنع التاء الاول باعتبار المذهب
الاول والثانى باعتبار المذهب الثانى قوله او صفة فانتفاء فعلانة
عطف بأو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء
عطف على ان لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة
وليس هذا مما جوزه المص كما يجيء فى باب العطف قوله المبنى ههنا
هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثانى وهو ان تاثير
الالف والنون انما باعتبار المشابهة لالفى التانيث واما بالنظر
الى المذهب الاول فلا فان قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل
له فى تحقيق الفرعية لما زيد عليه وعدمها قوله عرياناً نص العبارة
قوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصوداً
بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا
يجيء منه فعلانة فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون

في كل فعلان جاء فعلى فعلانة نحو غضبانة وسكرانة فبهذه
قوله اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تاثير
الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود
فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود
رحمى بل لانهم خصصوا هذا اللفظ بالبارى تعالى فلم يطلق على غيره
ولم يضعوا له مؤنثا لا من لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى
فعلى فيجب ان يكون غير منصرف قوله لانه لو كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة يعنى قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى الوضع فالمراد
مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب المبهم بل جانب الوجود
راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك
بالاكثر انسب كذا افاد الفاضل المحشى فائدة تناسب هذا البحث قيل
جاء الى ملك رجل اسمه حبان فقيل للملك ينصرف حبان او لا
ينصرف فقال الملك ان كرمه فلا ينصرف والا ينصرف ووجه
قوله بانه ان كرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف للعلمية
والالف والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين
اى الهلاك فينصرف قوله ومن ثم اختلف في رحمن والذى يرجح عندى
صرفه وصرف كل ما شك فيه هل صرفه العرب ام لا لان الصرف
هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل قطعى قال بعض المحققين ان
قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء
اللغة والنحو والبيان حتى تنازعوا فيه على المنقول ولم يكشف

احدهم عن المعقول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل
من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله وهو كون الاسم
الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المص وهو ان اضافة
الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل
شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل
الدفع ان الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص وهذا
هو المراد بقوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اى
يليق بالفعل ويعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن
الفعل اى وزن منسوب الى الفعل فالاختصاص يفهم بالجملة بقيد
الاختصاص الذى لم يفهم من المبتدا ولو ابدل الشارح لفظ يعد
بيليق ونحوه لكان اظهر قوله من التشمر وهو المرور جادا اجعل
على الفرس الحجاج لمدانيها وسرعتها في السير قوله بذر الماء وفي
القاموس انه علم بئر بمكة نسبها الله تعالى ومعناه الفعلى بذر
قوله وعثر لموضع في القاموس هو مأسدة ومعناه الفعلى جعله ذا كبو
قوله وخضم الرجل قيل هو عمرو بن تميم ومعناه الفعلى الاكل والاكل
بالاقصى الاضراس او ملا الفم قوله واما نحو يغم ويشلم الخ جواب
سؤال وهو ان يغم ويشلم من اوزان الفعل مع انهما اسمان ولم ينقلا
من الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا وحاصل الجواب انهما اسما
عجمية نقلت الى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك
الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص

وزن الفعل فيهما غير منصرف للعجمة ووزن الفعل قوله غير مختص
بالفعل لوجوده في الاسم كثيرا نحو حجر وتمر ونحوها بخلاف بناء
المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة تلحق بالعدم وهو
الوعل لغة في الوعل ودئل بمعنى الاست ودئل علم القبيلة
قوله الا بعض النحاة وهو عيسى ابن عمر فانه منع الصرف ما كان
منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني قال ابن مالك ولا حجة فيه
لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة جلا من
فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف والذي يدل على ذلك
اجماع العرب على صرف كعسب اذا اسرع انتهى وسياتي ضعف هذا الكلام
ان شاء الله تعالى في باب العلم قوله او يكون غير مختص بل يغلب
المقابلة فان من هذا القسم افعل ووجوده في الاسم اكثر منه في
الفعل لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل
التفضيل ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء نحو احمر حمراء
واعور عوراء وهما اسمان واما افعل فعلى فلم يجئ الا ماضيا من
بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو
اقتل وانصر والظاهر ان هذا الشيخ المطول لمنع الجمع فان النسبة
بين الشيئين عموم من وجه لاجتماعهما في نحو احمر وافتراقهما
في يزيد ويشكر قوله اي في اول وزن الفعل وهذا هو الظاهر
لانه المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز فان وزن الفعل

عبارة

عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات و
السكنات وقد عبر عنها الكم بالكون والهيئة من حيث هي
ليس لها اول وآخر حتى يقال ان الزيادة في اولها ولذا احرف
الضمير عن الظاهر ليبقى التشبيه محفوظا على حقيقتها او قال
واول ما كان اي وهو الاسم فانه له اول حقيقة قوله اي زيادة
حرف او حرف زائد بناء على ترتيب اللف والاول بالتشبيه الى
وزن الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض للحرف الزائد
فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة
الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي هو مركب
من الحروف فيناسبه الحرف الزائد وغرض الشارح من هذا التقدير
دفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي بقوله فان قيل اول
احمر مثلا هي الزيادة فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما
اذا قدر زيادة حرف فلان الزيادة صفة للاول في قولك الحرف
الاول من احمر زائد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها كما
تقول العلم في زيد واما اذا قدر حرف زائد فلان بين قوله اوله
وبين الحرف الزائد عموم من وجه فان الحرف الاول من الاسماء
التي على وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمر ونرجس وقد يكون
اصليا كنهشل فان وزنه فعلل والامران اللذان بينهما عموم
من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الآخر بفي كما يقال البياض
في العنقود احسن منه الياقوت في صفائه فتامل في هذا المقام

فانه من فوائد الكتاب قوله كزيادتها اى مثل الف هذا التقدير لتوافق
ما سبق اى حال كون وزن الفعل الخ فيه تنبيه على تقدير الكاف كما عرفت
والحال هى المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف المفرد واقامة المضاف
اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا اقل زيادة جاز قولنا فيه زيادة
هو من قبيل التتبع مثل ابراهيم حسبها قوله لاختصاصها الخ اى لاختصاص
هذه التاء المتحركة بالاسم فان الداخلة على الفعل هى الساكنة نحو
ضربت قوله اذا سمى به رجلا كما يخرج عن منصرف للعلمية ووزن الفعل
مع قبوله التاء لكن قبولها على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق
التاء بالمؤنث دون المذكر وظنى انه لا حاجة الى هذا التقييد لان
حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
انما يحتاج اليه التصحيح قول النحاة ان يعمر انما منع الصرف لعدم اصالة الواو
ودفع كلام الفاضل الذى يقوم قبل هذا مع الجواب عنه قوله وجرى
بذلك اى بقوله مؤثرة قوله بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق
الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المسمى بين الاثنين وتحقيقه
التنكير فى هذا القسم ان لفظ زيد موضوع بواحد مشخص فاذا اريد
المسمى بالتاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه كل
من سمى به فيخرج عن العلمية قوله من الوصف المشهور فيه الاشتهار
باعتبار الاغلب ولا يجوز ان يؤول بوصف غير مشهور بقرينة قوله اى
ظهر يعنى ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب منع الصرف
وشرائطها ولذا اختار يبنى على بنى قوله استثناء مما بقى من الاستثناء

الاول او استثناء من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما
هو شرط فيه الى انه لا يجامع غير ما هو شرط فيه فقوله الا العدل ووزن
الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذى هو مآل الكلام فالمستثنى متعدد
وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكره الفاضل اللارى تكلف
قوله كما فى ثلث واحمر فان فى ثلث العدل وفى احمر وزن الفعل والسبب
فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنفك عنهما بحال قوله وهما مضاد وان
اشارة الى جواب سؤال وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فى
العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كلمة فيها العدل ووزن
الفعل والعلمية فاذا نكر زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن
الفعل فيكون غير منصرف فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان
بشهادة التتبع والاستقراء فانك قد عرفت اوزان العدل وليس
شيء منها اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف وهو كونه مختصا
بالفعل او فى اوله زيادة كزيادته قوله اى لا يوجد شيء الخ هذا التقدير
دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثناء فيها مفرغ والمستثنى
منه المقدر اما شيء ما او سبب من هذين السببين والاول خلاف
الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث
يستلزم اتحاد المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل
ووزن الفعل اذا اعتبرا مع العلمية بالتحقيق معها فاما ان يحققا
معا معها فيجتمع الاسباب الثلاثة ويتحقق معها احدهما فقط

اما العدل فقط او وزن الفعل فقط فتحققهما مع العلمية احتمالات
عند العقل الا ان الواقع فى نفس الامر الشق الاخير اعنى ما يكون
فى ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعنى ما يكون فى ضمن مجموعهما
فمجرد احتمال عقلى لا وجود له فالمستثنى من مفهوم العام المنقسم
الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله اى الامر الدائر
بين مجموع اه هو وجود العلمية مع هذين السببين لا انه الذى كان
دائرا بين هذين الاحتمالين فى نظر العقل والمستثنى هو احد هذين
الاحتمالين بعينه وهو ما فى ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه
على ان المراد احدهما الماخوذ بشرط انتفاء الاخر لا الماخوذ
بشرط لا اى بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين
يقتضى تحقق احدهما فى ضمنها الا انه مع تحقق الاخر لا مع انتفاء
الاخر المقصود هو الثانى لا الاول هكذا حقق الكلام فى هذا
المقام ولا تلتفت الى ما قال بعض اهل الحواشى فانه اشبه شىء با
لحواشى قوله من حيث هو سبب اه فان الذى فيه العلمية والتانيث
مثلا اذا نكر زالت العلمية بالذات واما التانيث فباق الا ان وصف
سببيته وكونه معتبرا فى منع الصرف يزول بزوال العلمية فلذا
قال لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب واعلم ان اقصى ما يمكن اجتماعه
من العلل العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون
كما فى اذربيجان ويدخل تانيث الجميع بزوال العلمية لان الشروط
لا يتوقف بدون الشرط قوله امر من صمت يصمت مثل نصر ينصر قوله

امر بعير حقق لا يخفى ما فيه من اللطافة قوله اصمت بكسر الميم من صمت يصمت
بكسر العين بان يكون قد جاء على هذا وان لم يشتهر او من صمت يصمت
بضم العين لكنه جاء امره بكسر الهمزة وان لم يشتهر هذه القاعدة
قال الفاضل المحشى اصمت علم المفازة سميت بذلك لان من يسلكها يصمت
من الغم فى شدة الخوف فيها بحيث يامر كل صاحب بالصمت ولا يمكن
حفظ لسانه عن الخلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول عنه
ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل قوله وخالف سيبويه الاخفش
فى القاموس ان سيب فارسى وهو التفاح وسيبويه اى رائحته
وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى ونقل انه كان صاحب
رغبة بالتفاح بحيث لو رآه صدر منه بلا اختياره صوت فجعل
سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر من انه مركب من اسم وصوت قوله
ولما كان قول التلميذ اه رد لما الفاضل الهندى عن بعض الشراح
حيث قال قيل الاولى دفع الاخفش لان سيبويه اسناده من منفعة
المخالفة الى الاسناد دعوى ملايمة لو بعينه قوله لما ذكره من العلة
اعنى قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف قوله لكونه بمعنى الكل
فاذا قلت جاء القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم سواء كان
مجتمعين او لا قوله صفة ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليهما والى صفة
الضعيفة الزايلة لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش قوله افعل اسما
اى كالاسم الخالى من الصفة كارنب واشكل فانك اذا قلت زيد
افضل يتخيل الى السامع ان معناه زيد لقبه افضل وهو بعيد

التنكير منصرف بالاتفاق قوله وان كانت محرمين او فان من نقص في
الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا سمي رجل بافضل
من هو بعد التنكير غير منصرف بالاتفاق بسبب الوصفية ووزن
الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن الفا
المذكورة مع انه داخل في المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش
وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف بالاختلاف فلا
ان يفسر نحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش ما يكون الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن في اللفظ ما يكون نصا في وصفيته
بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا
غير داخل في باب احمر فان احمر على ما سيأتي هذا الك وصفيته
الا ان سيبويه بغير ذلك الزائل بخلاف افضل من فان وصفيته
محققة بسبب من التفضيلية فانه ما من احد منا الا آخر قوله هذا الك
غير بالكلية فان احمر حال العلمية علم الذات ويجوز انه يكون متصفا بالسواد
فاذا نكر فالمراد به المسمى باحمر وان كانوا كلهم متصفين بالسواد
نعم اذا جعل مثل احمر علما للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم
تزل الوصفية عنه بالكلية امكن اعتبارها كما في اسود وارقم واما
الاخفش اه قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر
انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا
القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قوله في حكم واحد فقد
يجوز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين نحو اثاني وعبد الحوص

من ال جعفر فيا عبد عمر لو هبت الاحارصا فاعتبر العلمية في احوص
من جهة منع الصرف وجمع على احارص واعتبر الصفة فجمع على حوص
وذلك لان الحوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص
ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص وامراة حوصا فالشاعر جمع
الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص باعتبار الصفة الاصلية وتارة
على الاحاوص باعتبار الاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك
لان فعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل كارانب قوله
الى باب غير منصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر اعلم ان
البصريين فرقوا بين الكسر بلا تاء وبين الكسرة مع التاء فجعلوا الكسر
بلا تاء من القاب البناء وعمموا الكسرة مع التاء في الحركة الاعرابية
والبنائية فالمناسب ان يقول يجر بالكسرة فاصلح الشارح بقوله اي
بصورة الكسر قوله منصرف مطلقا هذا الاطلاق وكذا الذي بعده
في مقابلة المذهب الثالث قوله غير منصرف مطلقا هذا المذهب يستفاد
الحكم بعدم الانصراف مع زوال السببين او احدهما بسبب اللام
والاضافة غير معقول ومناف للضابطة المتفق عليها في قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف قلنا مثل قوله هو التنوين الدال على
التمكن واذا حذف الكسر تبعا له لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد
فلو دخله الكسر لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تخفيفا
لحذف التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر قوله
المرفوعات جمع المرفوع انما جمع ولم يأت بصيغة الافراد مع انه اللا

لارجاع الضمير ولتمام التعريف لان تعريف الرفع سابقا بقوله الرفع
علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا يوهمان اختصاصه لمرفوع فى نوع واحد
وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع
المرفوع قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تعريف صيغة اسم المفعول
الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المعرب بان جمع مضروبة ازال
هذا الوهم بقوله لا المرفوعة قوله لان موصوفه اه لما كان المدعى مشتملا
على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل عليهما بقوله لان موصوفه
الاسم اه وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة قوله ويجمع هذا الجمع اه يعنى
يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذى لا يعقل من غير شرط
شىء حتى كما جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع قوله كالصافنات نقل عنه
قدس سره الصافنات من الخيل الذى يقوم على ملك قوائم واقام
الرابعة على طرف الحافر قوله وكالايام الخاليات اى ماضيات بعد
وضع الامر فى ايام خلون اى مضين قوله الدال عليه المرفوعات
دلالة الجمع على المفرد قوله لان التعريف انما يكون للحقيقة لا
للافراد قوله اى اسم اشتمل لان الكلام فى مرفوعات الاسما قوله
اى علامة كون الشىء فاعلا اشارة الى ان التاء فى الفاعلية
مصدرية قوله ان يكون موصوفا بها اى كالموصوف بها فان الحركات
والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم
استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب قوله ولا شك ان الاسم موصوفا
بها اه لما كان فى معنى الرفع المحلى خفاء وكذا فى اشتمال الاسم على

بين

بين معنى الرفع لفظا وتقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلى بناء على انه
لا يكون الا فى المبنى والمرفوعات من اقسام المعرب وحمل البحث عن
الفاعل اذا كان ضميرا ونظايره على التطفل قوله والشرط الى اسم
الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا بلا
تفاوت والبحث ايضا كما يكون عن الفاعل المعرب يكون عن الفاعل
المبنى ايضا وكذا فى اخواته ولما كان المبنى يقع فاعلا وكل فاعل
مرفوع فلا بد ان يكون المبنى مرفوعا فاعتبر بحيثية على وجه يصدق
على المبنى المرفوع ايضا وجعله مشتملا على الرفع المحلى ولا يجعل
المرفوع مختصا بالمعرب بل يجعله صفة للاسم لجواز ان يكون اعم منه
فلا يلزم المحذور الذى هو باعث لتخصيص الفاضل الهندى قوله
فنقول الفا جواب شرط محذوف اى اذا عرفت هذا فنقول على الفا
قوله او تما اشتمل بوجه قرب المرجع كما يرجح الاول موافقة الصفة هو
قوله التى هى اصل الجملة وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة
هو الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار ولان
التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر
ولانها تشتمل الخبر والانشاء وضعا بخلاف غيرها من الجمل
وسيلة خارجية بخلاف الاسمية فانشائيتها بالادوات الخارجة
عنها كقولك ازيد قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو
بسبب الهمزة قوله ولان عامله اقوى وقوة المؤثر يقتضى قوة
الاثر ووجه قوة عامله انه لفظى ومحسوس اعنى الفعل بخلاف

عامل المبتدا فانه معنوي غير محسوس ولا يتغلب على عامل المبتدا
اذا دخل على المبتدا ويفسخ الابتدائية واعلم ان كون رافع الفاعل
ما ذكرناه هو المشهور ومعنى الفاعلية وذهب قوم من الكوفيين الى انه
الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل
في الفاعل معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد
قال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي
مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه
فالمذاهب اربعة اقواها المذهب المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات
المبتدا هو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل
في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها ان تتأخر عنه
وهو كذلك في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر
وثانيهما ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة في هذا
نحو هذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة
كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر ونحوها
الاضافة والظروف وليس شيء منها مشتقا فاذا كان كذلك
كان المبتدا هو الاصل لانه اكثر تصرفا واطرادا في الكلام وفي دلالة
هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء قوله اي اسم حقيقة او حكما فان
قلت ما فائدة تغيير عبارة العامة بالاسم وتخصيصها به ثم تعميم
الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي قلت لان قيد كلمة ما في تعريف
الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد ان يعتبرها في تعريف

الفاعل

الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو لم يعتبرها بالاسم
لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان
الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في
الحقيقة هو المعنى قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل
اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت الفعل
الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن
الاول في المعنى وكذلك البدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم المقصود بالنسبة
الذات هو البدل الاول ذكر للتوطئة لان تلك المقصودية من جهة
المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ فقول بعض المحققين يخرج عن
الحد بعض توابع الفاعل غير محقق قوله وكذا المراد اه يعني لا بد من
اعتبار قيد الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها قوله ليتناول اه
ليتناول الفاعل المعرف هذه الامور قوله زيد احترز به اه علم ان الكوفيين
لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا
زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل يجب
عندهم تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه
مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى الاسم فالفعل
ليس بمسند الى الاسم والاسم مبتدا لا فاعل فلا حاجة في اخراجه
عن التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن
لما توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما زعم
الكوفيون او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد اليه

الى ذلك المثنى فى الحقيقة كما صرح به الشارح اعنى قيد التقدم
لاخراجه قوله تقديمه عليه وجوبا لان الجزء الكامل واللفظ اذا اطلق
ينصرف اليه قوله لئلا يخرج عنه اى عن تعريف الفاعل فانه يصدق
على هذا الموصول الواقع مبتدأ انه اسند اليه شبه الفعل مقدما
عليه الا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة والاختصاص فليس واجبا بل
جائز قوله نحو فى الدار رجل فيصدق على رجل انه اسند اليه شبه
الفعل اعنى الظرف مقدما عليه وجوبا فيدخل فى تعريف الفاعل
وليس بفاعل قوله تقديم نوعه اى تقديم الكل الحاصل فى ضمن
جميع الافراد وليس التقديم فى باب الخبر كذلك فانه انما وجب
تقديم هذا الفرد منه لمانع وهو كون المبتدأ نكرة كما سيجئ عليه
قوله اما اسنادا اه فاعل الظرف على انه منصوب على المصدرية لا اسند
الا انه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى وهو قوله قدم
عليه وانما قال المص على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل
الذى لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد ولم يفهم زيد فى
القرب امر اخارجى فى اعتبار الحس موجودا فى الخارج والموت امر
عدمى فليس لهما قيام حقيقى قوله بالفاعل لكنهما اسند اليه على
طريق اسناد الفعل الى فاعله وهى صيغة المعلوم لهما مسندان الى
الفاعل على جهة القيام اى على صورته وطريقه قوله كاسم الفاعل
فان زيدا قائم ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس عليه البواقى قوله
كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قال

الفاضل الرضى وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال فى اصطلاح
النحاة فاعل ام لا وليس خلافا معنويا قوله اى مما ينبغى ان يكون
الفاعل عليه الاصل فى اللغة ما ينبنى عليه الشئ وفى العرف بمعنى
القاعدة الكلية كما يقال الاصل فى الفاعل ان يكون مرفوعا اى
القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق فى العرف ايضا على الاولى وما
ينبغى ان يكون عليه الشئ كما يقال الاصل فى الواو المضمومة ان تقلب
همزة او ما يناسبها كما فى تراث والا فقد لا تقلب كما فى وجوه والشارح
حمله على هذا المعنى اذ لو حمله على المعنى الاول للزم من مخالفته مخالفة
الكلية ومخالفة القاعدة غير جائزة فيمتنع الجواز هنا ثم الاصل بهذا
المعنى اما ان يراد به ما يتناول الواجب فيكون صورة وجوب تقديم
الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى المقابل بحيث لو
وجب فصورة تقديم الفاعل على خلاف الاصل قوله ان لم يمنع مانع
كقصد الحصر ونحوه كما يأتى فى باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل
ولو ترك قوله ان لم يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود المانع
ليس الاصل فيه التقديم مع ان اصله التقديم مطلقا ولهذا يقال فى
قولنا ما ضرب عمرا الا زيد الفاعل مقدم على المفعول بعدم قوله
الفعل المسند اليه وصف الفاعل بكونه مسندا الى الفاعل
تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحى لبيان
الحكم بفاعل ولو قال والاصل ان يلى المسند لكان اوضح واشمل
قوله ضمير عمرو ان يتقدم عليه شئ من معمولاته اى عمرو ان يتقدم

عليه فقط بشيء من معمولاته فان تقدّم معمول الفعل على مجموع الفعل
والفاعل لا يقدح في اصالة كون الفاعل يلي فعله مثل زيدا ضرب
قوله لشدة احتياج الفعل اليه فانّه علة لوجوده فاحتياج الفعل
اليه احتياج المعلول الى علته قوله فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو
لم يكن الفاعل كالجزء لم تسكن كما تسكن في ضربت مع توالي الحركات
لانّ المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء قوله وذلك عند جماعة
والاولى جوازه لوروده في كلام الاربع الفصحاء قال حسان ولو
انّ مجدا اخلد الدهر واحدا وقال غيره كسا حلمه ذا الحلم
اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما
الى غير ذلك من الابيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر
في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في مواضع احدها ان يكون الضمير
مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا يفسّره الا التمييز نحو نعم رجلا زيد او
ثانيها ان يكون مرفوعا باوّل المتنازعين الوارد ثالثها
ان يكون مخبرا عنه ويفسّره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال
الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة
الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لانّ الخبر يدلّ عليها
ويبيّنها رابعها ضمير الشأن والقصة نحو قوله سبحانه قل هو الله احد فاذا
هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان يجر بربّ ويفسّره مفصّلا
بالتمييز مقدما ويفسّره مفعول اخر كقولك ضربته زيدا او اكرمني وغيره
مطلقا كما عرفت قوله جزاء ربّه الكبيرة دعاء عليه والكلاب العاويات

كلبه

كلب غير الصيد والماشية وقوله وقد فعل اي قد فعل الله به هذا
الفعل وهذا الكلام نقال لضرّ قوله بالوضع اعترض بعضهم بانّه اذا
كان دلالة الاعراب على المعاني بالوضع ولا شكّ انّ الحركات الاعرابية
الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون كل كلمة معربة
مركبة والجواب اولا بمنع كون الاعراب اللفظي كلمة وثانيا بانّ المعرب
ما يكون مركبا من اجزاء مرتّبة في السمع والاعراب يسمع مع اخر المعرب
ان كان بالحركة ونفسي الاخر ان كان بالحروف قوله فلا يرد عليه انه
ذكر الاعراب اه ردّ لما ذكر الشارح الهندي حيث قال وكان ينبغي
ان يقول واذا انتفت القرينة اذ الاعراب من القرائن وهذا الايراد مبني
على مجيء المراد باللفظ او على مجيء المراد باللفظ او على مجيء
المحذوف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه فانّ معنى العبارة اذا انتفى
الاعراب وانتفت القرينة الدالة على الاعراب الساقط ايضا قوله
متصلا بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل بشبه الفعل
واسماء الافعال فانّه ايضا يجب تقديمه قوله الا اذا الاتصال الا انفصال
يعني لو قدّم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به
يلزم انفصال الفاعل قوله مع جواز ان يكون منحصرا بالشخص قال
الفاضل الاردي هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل
خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احدا الا زيد اولا لانه
لم يبق احد حتى يصح ان يكون منحصرا به والجواب انه اذا كان الفاعل
عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد

فی زید والكواذب یعترض بها علی القاعدة العربیة ولا یصح الا اذا خصص
الاحد بجماعة معینة دخ یجری فیه ما یجری فی المثال المذکور فی الشرح
واما دعوی ظهوره فیما اذا کان الفاعل خاصا فغیر مستقیم لانه لا یصح
فی مثل ما خلق الله علی احسن الصورة الا یوسف ان یقال المقصود
حصر خالقیته تعالی فی یوسف مع جواز ان یکون یوسف مخلوقا لغیره
کذا فی نظایره ودفع الشبهة ان المراد بجواز کون المفعول مفعولا
لفعل الفاعل اخر الجواز بالنظر الی الهیئة الترکیبیة فان هیئة لفظ
فی مثال الشرح تمنع کون الفاعل فاعلا لغیر هذا المفعول ولا یمنع کونه مفعولا
مفعولا لغیر هذا الفاعل والمنع انما یاتی فیما یاتی کمثال یوسف بخصوص
المادة فلا ینافی دعوی الجواز قوله قصر الصفة قبل تمامها یعنی ان
ضاربیة زید صفة قصر تعلقه علی عمرو فلو قیل الا عمرو قبل ذکر زید یلزم
قصر الصفة قبل تمامها قوله فیتقید اعتباره لان الاحتمال المذکور فیما
بعد الا انما یکون فی الفاعل اذا ذکرت مفعولا خاصا نحو ما ضربنی الا
زید وکذا یکون فی المفعول اذا ذکرت فاعلا خاصا نحو ما ضربنی الا زید
اما اذا لم تذکر المفعول او الفاعل او ذکرتهما عاملین فلیس فیما بعد
الا الاحتمال المذکور فاعلا کان او مفعولا نحو ما ضرب الا زید وما ضرب
احد الا زید فی الفاعل وما ضرب احد الا زیدا فی المفعول وکذا
اذا ذکرت فاعلا ومفعولا معا عاملین نحو ما ضرب احد احدا الا زید
عمرا او قدرتهما عاملین ولم تذکرهما نحو ما ضرب الا زید عمرا وما
ضرب احد احدا الا زید عمرا ای المثالین عن محتملین اذ لیس هناك

غیر

غیر ذلك المفعول العام بشیء یتعلق به الفاعل المستثنی وکذا لیس
غیر ذلك الفاعل العام بشیء یتعلق به المفعول المستثنی کما کان حین ذکرهما
خاصین فیکون فی ما ضرب الا عمرا زید المطلقة المعنویة مقصورة
علی عمرو والضاربیة المطلقة مقصورة علی زید بخلاف مضروبیة عمرو
بزید وذلك غیر المعنی الذی اردناه هذا مع ان استثناء شیئین
باداة واحدة بلا عطف غیر جائز مطلقا عندنا لا کما نص ضعفه داه
الاستثناء اذ الاصل فیه الا وهی حرف فلا یستثنی بها شیئان الا علی
وجه البدل او لا علی غیره فلا تقول علی البدل ما یجئنی احد شیء
الا عمرو بدرهم ولا تقول فی غیر البدل ما یجئنی احد شیئا الا عمرو
الدینار ویجوز نحوه عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان کان المستثنی
منهما مذکورین والمستثنیان بدلین منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا
الا زید عمرا وذلك لان الاسمین یکونان بدلین مما قبل الا کانهما
واقعان موقع ما ابدل لانهما ای کانهما وقعا قبل الا ولیسا مستثنیین
فکانك قلت ضرب زید عمرا ومثل هذا عند الاولین بدل ومعمول
عامل مضمر یفسره الاول لا بدلان والتقدیر ما ضرب احد احدا
الا زید ضرب عمرا وان کان المستثنی منهما مقدرین نحو ما ضرب الا زید
عمرا او کان احدهما مذکورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا
بعضهم بعضا وکلاهما مذکورین لکن المستثنیین ~~اذا لیسا کالواقعین~~
لم یبدلا منهما نحو ما ضرب احد الا زید او الا زید الشیء
لم یجز لان المستثنیین اذا لیسا کالواقعین قبل الا وهی تضعیف

عن استثناء شيئين الا على وجه المذكور فان استدل من اجازه
مطلقا بقوله ونزيك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى
بالاولوية قوة فلخصمه ان يتجنب بانه منصوب بفعل مقدر
اى اتبعوك بادى الرأى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز
فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعنى ما ضرب
الا عمرو زيدا ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرو وان المعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين
باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا في مواضع خاصة ليس هذا منها كذا افاده العلامة الرضى
قوله الرافع للفاعل في هذا التوصيف اشارة الى ان المراد بالفعل
العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل من خاصته
فيدخل في القاعدة شبه الفعل العامل في رفع الفاعل قوله
اى حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا المصدر بمعنى اسم الفاعل ١٢
ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف قوله وانما
فقدر الفعل دون الجزاء الغرض من هذا دفع اعتراض الفاضل
الذي حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة
الجواب للسؤال اولى وما اجاب به الشارح نحو جواب ظاهري و
ان شئت الجواب التحقيقي فاسمع لما يتلى عليك فنقول ان من
قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة فقد يجوز قيام زيد ام قام
بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان

الجملة

الجملة المتحقق تقبل الاستفهام عنه هل نحو قام ام لا بخلاف الذوات
الثابتة كزيد ونحوه فلما تضمن من معنى الاستفهام قطعا لمسافة
التطويل وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ذات الفاعل هاهنا
الجملة اسمية بتقديم المسند اليه في اللفظ ففي الجواب روعي المطابقة مع الحقيقة
دون الصورة قوله متعلق بضارع فان تعلقه بكل المقدر لا بالاسم
بمرتبة زيد قوله على غير القياس اذ القياس مطيحات قوله جاءني رجل
اى زيد فانك لو قلت جاءني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر مفسره
اعنى زيد بخلاف قوله وان احد استجارك فاجره قوله بل لا بد له من الفعل
ينسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر
فعلا فالمثال اذن على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه قوله اى الفعل
والفاعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي
كما يجيء في التنازع قوله لعدم قيام ما يؤدى مؤداه لان نعم قرينة
تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ وليس بجملة تدل على معناه فلا
شيء يؤدى الجملة والحذف الواجب لا بد من شيئين القرينة وما
يؤدى مؤداه فان المفسر الآخر هو الثاني وحرف الشرط هو
الاول فتامل قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم
تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الكبرى
قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة
تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع لكن ينبغي ان يقيد العا
ملان بغير المصدر اذ في نحو يعجبني ضرب وقتل زيد لا يصح التنازع

اذ لا يمكن فيه الاضمار لانه مصدر قوله في اكثر من تعلقني مثل ما رد
وفي الدعاء في قوله اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت وباركت
ورحمت وتحننت على ابراهيم وال ابراهيم فانا اعملت الفعل الاخير
كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الافعال السابقة وكذا
العكس قوله اذا المتقدم عليهما او المتوسط اه هذا رد لقول بعض
الشارحين حيث جوز التنازع في صورة التقدم عليهما اذا كان
النزاع في المفعولية وفي صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع ايضا
في المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول والشارح الرضي
جوز الصورة الاولى منها بين الصورتين ونحن قد رجحنا كلامه
في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان طلب الفعلين لذلك
المقدر على السوية فلا يرجح الاول بقربه اذ لو كان القرب علة موجبة
او مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولا للفعل الثاني فقط ولم
يقع فيه نزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار في صورة التوسط
فلا تغفل قوله نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه
مرفوعا منفصلا اما اذا كان منفصلا منصوبا نحو ما ضربت واكرمت
الا اياك ففيه تنازع وقد حذفنا المفعول مع الاضمار الاول مع اعمال
الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف
الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وتعديت بك فعلى هذا
يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم
ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت وتعديت

فقول

فقول المص ظاهر اعتراض وارد مورده قوله لا يمكن قطعه اي دفع التنازع
باعمال الاول او الثاني قوله لانه حرف هذا التعليل انما يجري في
الضمير المتصل المقترن بالا كالمثال المذكور اما اذا كان ضميرا
منفصلا بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو وانا قائم او قاعد
انت فحينئذ جاز فيه فالدليل خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع
في مثل هذا قوله فقد يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جوابية
ويجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان
اعملت الفعل الاول ان كان قوله ونحاه بالواو على ما في اكثر النسخ
وقوله فنختار ان كان بالفاء على ما في بعض النسخ قوله في الفاعلية اه
واعلم ان التنازع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع
في الفاعلية اما باعتبار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا
في الفاعل او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا قوله
في المفعولية ينبغي ان يعم المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في
الحال نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبا قوله وليس هذا قسما ثالثا
لان قاعدة المقسم في كل قسم ان يكون مقيدا بالواحدة فكانه
قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية اه وهذا
التنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين
هو خارج عن المقسم قوله يعني قد يكون اه اشار بهذا التقدير
الى حالية مختلفين والى ذي الحال والعامل وهو معنى الفعل
المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى التنازع

الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا نفس القضية كما
يتبادر منه لان القضية لا تعمل ولو رجع الى المصدر قوله المتنازع فيه
واحداً اى اسماً واحداً قوله على وجوه كثيرة وهي ستة عشر وجهاً
صرح به الشارح باربعة منها في الامثلة الاربعة واشار الى اربعة
اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعاً وترك
ثمانية اخرى مجموعة تحت اقتضاء الفعل الاول المفعول والثاني
الفاعل قوله النحاة البصريون ليس المراد من البصريين ان يكون
جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة وواحد منهم اخوه
يسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف عده من
البصريين قوله مع تجويز اعمال الاول اشارة الى ان المراد بالاختيار
هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم قوله وبدئ به اه
ينبغي ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان اعملت
نشر على ترتيب اللف فليس فيه اشارة الى مذهب البصريين ونحن حررنا
هذا المذهب في تعليقنا على شرح اللباب واسندنا عليه باثني
عشر دليلاً قوله ولزوم التكرار يعني ان في معمول الفعل
الاول بعد اعمال الثاني ثلاث احتمالات الاضمار والحذف والذكر
فاختاروا الاضمار لجوازه في العمد ولم يختاروا الحذف لانه يلزم
حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسده ولم يختاروا ذكر
الفاعل لانه يوجب تكراراً في اللفظ قوله دون الحذف صرح به
ليترتب عليه قوله خلافاً للكسائي قوله ويظهر اثر الخلاف اه اى

يظهر

يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع والتأنيث واما
في المفرد فلا فرق عوض ضربني واكرمت زيد او الشارح اكتفى بمثال
التثنية لحصول المقصود به قوله وجاز الحذف اعتراض ذكر سابقاً
قول الفراء قوله يتشابك الراحتين ويتشابك الناصيتين وقد نقل عنه
بعض الشراح الرسالة واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في
المعالم الا انه غير مشهور عند كاشتهار يتشابك الراحتين فلذا انكره
استاذنا العلامة واعترض على شيخنا المحقق في حواشي المعالم قوله
او اضماره بعد الظاهر يعني روي عنه ايضاً عند اقتضائهما الفاعل
اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر قوله كما في
صورة تاخير الناصب يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول
الفاعل روي عنه ايضاً اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد
الاسم فتبين الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية
عنه ايضاً ومثل الشارح صورة اعمال الثاني واضمار الفاعل
للاول بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين قوله ورواية المتن اه
اى الرواية التي حمل الشارح عليها عبارة المتن فلا يرد ما ورد في
بعض الحواشي من ان عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع
الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول
ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله حسبني
منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً فان حسبني وحسبت تنازعا في منطلقاً
الا انه واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقاً

الاول قوله لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اي اذا كان المفعول
الاخر مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين هو
المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد
مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر
منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كباب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن
والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا
على غرائك اننا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما
قوله ولا يخفى انه اه جواب سؤال تقديره ان شرط التنازع ان يصح
اعمال كل واحد في الواقع بحدها وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا
لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون المفعول الاول
في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبني للاختلاف
بينهما والجواب ظاهر قوله خالف المفعول الاول وهو غير جائز
لانهما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث واجب قوله وذلك لانه لو يحصل مدخوله اه
ذلك لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها
منفيا فجوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع النفي اثبات
وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت
في سياق لو ولو وجد لطلب القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق

جوابها

جوابها وهما اي السعي لادنى معيشة والطلب للقليل واحد في المعنى
فيؤدي الى اثبات شيء ونفيه في الكلام واحد وعن الفارسي ان
او لم اطلب للحال و ع لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت
ساعيا للمعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب له فيصير من باب
التنازع فاقتضى اولوية اعمال الفعل الاول لانه عدل عن اعمال الفعل
الثاني مع امكانه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير من ولم اطلب
ولولا ان اعمال الاول اولى ما اغتفر حذف الضمير لكنه يحتمل غيره فخصوص الحمل
لا يصلح حجة لاثبات التنازع فيه قوله اي مفعول فعل او شبه فعل
في هذا التعميم اشارة رد على الشارح الرضي حيث قال اي مفعول
الفعل الذي لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على العامل او انه ذكر
الاقوى قوله بعض النحاة هو علامة الزمخشري قوله كل مفعول اراد
لفظ كل معقود في التعريفات مع دلالتها على الافراد والمقصود
في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملائم الا ان الادباء
والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك قوله وانما اضيف الى المفعول ف
قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال فاعل الفعل
قوله للملابسة كونه اه اي للملابسة كون الفاعل فاعلا الفعل وذلك
الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة اضيف
الفاعل الى المفعول قوله اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله بغير صيغة
الفعل فنزل ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرطه اذا كان
شبه الفعل ان يغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول قوله اي

الماضي المجهول قال الفاضل الهندي وهذا من باب ذكر العلم وارادة
صفرا المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جابر عادل قاهر
ثم نظرنا ان الصفرا المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي
المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل في
معنى فعل ونحوه قوله يتناول مثل انفعل اي لما اذ لنا قوله صيغة
الفعل الى فعل ويفعل قوله بما يتناول ما كان خارجا قبل
التأويل قوله من باب علمت المراد به افعال القلوب وشبهه المتعدي الى
مفعولين الاول منهما مسندا اليه والثاني مسند ويدل عليه تخليله
فلا يختص في افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا
واعتقدت عمروا شاعرا ونحو ذلك قوله بخلاف نحو اعجبني جواب يتناول
يقال به اذ كون الشيء مسندا ومسندا اليه جائز وواقع في مثل
اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه
لان فاعله بالنسبة الى المضاف اليه مسند لان المضاف اليه فاعل
معنى فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع
اذا كانا تامتين وهنا اسناد المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام
لا يتركب من المصدر وفاعله فرد الفاضل الرضي تعليل القوم في
امتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل وهو تعليل الذي
ذكره الشارح الهندي بهذا المثال مردود واما المتأخرون فقالوا
يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين
معرفة نحو اعطي زيد درهم لان التنكير يرشد الى انه هو الجزء في الاصل

قال

قال الفاضل الرضي والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل
معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه
وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول فاذا
لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه
وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل
معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فيقول علم زيد ابوك
والمرفوع ثاني المفعولين انتهى والذي اختاره انا ما اختاره هذا
الفاضل وفهم كون الشيء مسندا ومسندا اليه ممنوع ومعارض
بجواز كون الشيء مضافا ومضافا اليه كغلام في قولك فرس غلام
زيد قوله فات النصب والاشعار اي فات النصب بسبب جعله
مسندا اليه ومرفوعا وفات الاشعار بسبب فوات النصب المشعر
بالعلية فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك قوله بخلاف ما
اذا كان مع اللام فان المشعر بالعلية وكونه مفعولا له هو اللام
وهو لم يتغير قوله يتعين اي المفعول به له ولجازه الاخفش والكو
فيون اذا فقد غيره مع وجوده ومنه قراءة ابي جعفر ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون ومثلها قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود
المفعول به اعني الكلاب وقول الاخر اتيح لي من العدى نذيرا به وقيت
الشر مستطيرا قوله والاول من باب اعطيت وكذا المفعول الاول

من باب علمت اولى من الثانى لان الاول عالم والثانى معلوم قوله
على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدأ مسندا اليه وكون الخبر مسندا
الى المبتدأ وهذا انما يتم فى القسم الاول ضرورة قوله فى العامل المعنوى
وهو الابتداء فانه اقتضاهما فعمل فيهما وفسره الابتداء بتجريد
الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدأ الثانى
اعنى الصفة تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شىء والاعتراض بان
التجريد امر عدمى فلا يؤثر مردود بان العوامل فى كلام العرب علامات
لا مؤثرات وفسره الخبر ولى المبتدأ الابتداء بجعل الاسم فى صورة
الكلام محققا او مقدرا للاسناد اليه او لاسناده فيسلم من الاعتراض
بان التجريد امر عدمى وهذا المذهب وهو كون الابتداء عاملا فيهما
مذهب الزمخشرى والجزولى هو الذى رجحناه فى كتابنا الموسوم
بفتاح اللبيب وذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل فى المبتدأ
والمبتدأ عامل فى الخبر وقال الكسائى والفراء هما يترافعان و
اختاره الفاضل الاسترابادى وقال بعضهم المبتدأ اذا كان اسما
يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين الابتداء اذا كان
اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير فى الخبر جامدا
وذهب العلامة الشيرازى الى ان الابتداء عامل فى المبتدأ وهما عاملان
فى الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناه فى كتابنا المذكور لكن ذكرها
يوجب التطويل قوله اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اشار بهذا الكلام
الى ان حقيقة التجريد غير مراده هنا بان وجد فيه العامل اللفظى ثم وجود

الرسم

العامل اللفظى عبر عن عدم وجوده بالتجريد قوله اصلا اشار به الى ان
المراد عدم وجود العامل اللفظى فيه بطريق السلب الكلى لا رفع الا
يجاب الكلى كما يتوهم من ظاهر الجمع اى العوامل والمراد بقوله اصلا ان
لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا تقديرا قوله ما يكون مؤثرا فى المعنى وذلك
لان الظاهر المؤثرة لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدأ مثل
بحسبك درهم فان الباء عاملة لفظا لا فى المعنى لانه لو حذفه
وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف حذفك ان مثلا من قولك ان زيدا
قائم لفوات التأكيد المدلول عليه بان واشار بقوله وكانه الى بعده
قوله كقرشى فانك اذا قلت قرشى عندكم كان معناه المنسوب الى
قريش عندكم ام لا قوله كما ولا وكذلك ان النافية فى قولك ان ضارب
الا زيدا قوله وما ومن نحو ما ضرب زيد ومن ضارب زيد على ان
يكون ما ومن الاستفهام مبتدأين مفعولين لضارب ولو قال والواقعة
بعد النفى لكان اجود لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير فى
قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن على وجه وانما
قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدأ لا خبر له بل لما
اضيف اليه مرفوع يغنى عن الخبر وذلك لانه فى معنى النفى والوصف
بعده مخفوض لفظا وهو فى قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف
على زمن ينقضى صاحب الهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان
والنائب عن الفاعل الظرف وثانيها ان غير مقدم والاصل زمن
ينقضى بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها

ثم حذف زمن دون صفة اعنى ينقضى بالهم معاد الضمير المجرور
بعلى على غير مذكور بل فانى بالاسم الظاهر مكانه وثالثها الترجمة
لمحذوف وما سوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والمراد به
اسم الفاعل والمعنى انا عليها اسف على زمن هذه صفة وعبارته تكلف
خلاف الظاهر والاولى عندى فى التعريف عن الوجه الاول ان
يقال ان ماسوف من القسم الثانى للمبتدا وانتقل اعرابه الى عند
بسبب كونه مضافا اليه قوله نحو اخوه اذ الداعى المثوب قال
بالا قوله لم يجز تثنيته لما سبق فى اثناء الدرس من ان الفعل وشبهه
اذا اسند الى اسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع قوله وافائم الزيدان
واعلم انى رايت فى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والالف استفهاما
مذهبا عجيبا نقلته فى كتاب الفوايد وهو ان الصفة فى اقائم
الزيدان ونحوه خبر محذوف مبتدا واقيم المظهر مقام مضمر لتقديره
اقائمان الزيدان الزيدان فالزيدان الاول مبتدا والثانى
تكريره واقائمان خبره فحذف المبتدا اعنى الزيدان الاول لدلالة
الثانى عليه ثم حذف المضمر الذى فى قائمان علامة اى الالف ثم
المظهر اى الزيدان الثانى مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد
من الصواب لان غايته ما فيه حذف المبتدا مع القرينة واقام المظهر
مقام المضمر وهما شايعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول
بان النكرة مبتدا مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدا
مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدا مع وجود المسند اليه

وكلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الشريف يزيف المذهب المشهور
ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدا بدون الخبر وانما الجاءهم
اليه الاضطرار قوله المغاير للصفة المذكورة وجه المغايرة ان الصفة
السابقة واقعة الظاهر بخلافها ههنا فانها واقعة لظاهر ومضمر بعد
تلك واقعة بعد النفى والاستفهام قوله المسند به اى المبتدا فتخرج
الصفة لانها هى المبتدا لكنها مسندة الى فاعلها الساد مسد خبرها
قوله او يجعل الباء بمعنى الى قال فى الحاشية فكان فى تغيير العبارة
ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتدا وحتى يظهر لقوله
فائدة والا لا حاجة اليه قوله المسند اليه المثنى كما فى القسم الثانى
من المبتدا قوله ومسند اليه المثنى كما فى القسم الاول ضرورة قوله اى ما
ينبغى ان يكون المبتدا عليه سواء تحقق هذا فى ضمن الوجوب او
بالاولوية فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتدا ما يطلق عليه المبتدا شاملا
لقسميه فان القسم الثانى من المبتدا يجب تقديمه على ما هو ساد مسد
الخبر اعنى الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذ الكلام
الاصالة بمعنى الاولوية العقلية البالغة الى حد الوجوب قوله لان المسند اليه
فان قيل هذا الدليل جاء فى الفاعل فينبغى ان يكون اصله التقديم
على الفعل والجواب ان تقديم الحكم فى الجملة الفعلية لكونه عاملا
فى المحكوم عليه ورتبة العامل قبل رتبة المعمول قوله فكانه قال
اى الامر بين اه قال الرجل والمراة سيدان قد تخصصا بالصفة
قوله ان للاحد المعلوم كونه فى الدار المبهم حصوله فى اى الفردين

وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان الخبر
لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم من خصته تعلم انه ينبغي
له التعيين في الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل الرضي من ان هذا
التخصيص عند المخاطب لانه يلزم من ذكره الشك امتناع ارجل
في الدار وهل رجل لعدم لفظة ام التي تدل على ثبوت العلم
لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في
سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة
اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا
معينا او لا بعينه قوله وتخصيصه الغرض من هذا التحقيق
دفع اعتراض المحقق الرضي وحاصله ان لا تخصيص هنا لان معنى
العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف
يوصف الاحد بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم
الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا الفرد الذي هو ضد
العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوع والابهام
الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع
الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه
انما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع
ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص هنا حصل بالعموم بهذا الطريق
فلا يلزم الجمع بين الضدين قوله تمرة خير من جرادة نقل اهل
السنة عن عمر وبن عباس ونقل الشيعة عن الامام جعفر ابن

محمد عن ابائه عليهم السلام في تعيين فدية الجرادة اذا قتله المحرم والحكم
ان فديته اي تمرة كانت والحكم ليس مقتصرا على تمرة دون تمرة قوله اذ
يستعمل في موضعه ولانه كانت في الاصل فاعلا لا هو قدم لافادة
التخصيص والحصر قوله فهي في قوة رجل موصوف اه وهذا هو الفرق
بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني فانك
في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت على
رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول
غير مختص وان تخصص بعد ذكر الحكم قوله وهذا مثل يضرب
لرجل قوي اذا ذكر العجز في حادثة حتى انه صار يصوت ويستغيث
بالناس ليجاوبوه على اموره مثل الكلب الذي ينبح من طارق السفر
وقيل ان هذا القول وانما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب
في وقت لا يهر فيه مثله الا للسوء فكان مورده هرير التشاؤم وتحسبه
شرا لسوء هذا هو المشهور اي كون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة
قوله وقال بعض المحققين هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل
الرضي وهو في محله قوله لانها لا تخرج الى الفعلية يعني انها نائبة
عن الفعلية والا فانظر فيه جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف
قوله كاللام في نعم الرجل فانها اما لاستغراق الجنس كما ذهب
اليه البعض والجنس يشتمل على الخصوص وغيره فجرى الذكر
اللفظي واما التعريف العهد كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو
الخصوص فلا حاجة الى التفسير قال بعض المحققين وفيه
ان الجملة انشائية فلا بد من تاويل بمقول في حقه نعم الرجل

فيكون الخبر مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية
خبرا لا يحتاج الى تأويل لا يستبشع اتيان اسماء الله تعالى قوله ووضع
المظهر الخ وهذا انما يكون للتفخيم قال التفتازاني الحقيقة هو الضمير
الذي وضع الظاهر موضعه قوله اذ الاول صمير اختص الحذف
بالضمير لان كون الخبر عين المبتدا لا يفيد الحذف ووضع الظاهر
موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع
الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله نحو الكر ستون قفيزا
وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطلين
وقوله الكر مبتدا والجار والمجرور حال من ضمير يستتر والظرف في قوله
المستتر فوق ان ضمير صنوان ولذا صح الابتداء به قوله او جارا
ومجرورا اعلم ان الظرف حقيقة ظرف الزمان والمكان وقد
يطلق ويشتمل الجار والمجرور كما فعل المصنف هنا قوله اي
قول الغرض من هذا التأويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي
وحاصله ان المقدر هو الجملة الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة
ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التأويل
والغرض معناه ان الظرف مأول ومفروض حال كونه حاصلا
بجملة قال البعض الافاضل التفسير بالتأويل لان التقدير هو
ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة و
ليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف واعتبار الفعل
من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف
مأول بالجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر

ليستبشع تكرر

فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده
وقال بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير
الامور اوسطها والدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج
الى ذلك الفعل المقدر وما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق لفظي
انه رعاية الامر لفظي حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى
فهو معمول فلا بد له من عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما
فهم الاكثر فان العربي القح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة
الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقدير وكذا اختلفوا في
الضمير فنقل من الفعل المقدر الى الظرف او حذف مع الفعل
قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام المصنف بتقدير
الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول
والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت
القرينة على تقديرها ولا يجوز اظهارها ذلك العامل لقيام القرينة
على تعيينه وسد الظرف مسده قوله والاصل في الخبر الافراد
ليتوافق الركنان اعني المبتدا والخبر قوله لكونه معرفة وكون
من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوز
في المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان
من وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث
المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه اهذا ابوك ام المعلم
ام هذا قوله متساويين في التعريف او غير متساويين اشار

بهذا التعميم الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفا بقوله
متساويين فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا متساويين فلو
اكتفى بمتساويين لتوهم المساوات فى التعريف قوله زيد المنطلق
مثال لكونهما معرفتين سواء كان متساويين ام لا فان فى اعرفية
الاعلام من المعرف باللام او تساويهما خلاف قوله سيأتى
انشاء الله تعالى وان الحق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين
لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان
الاسم يتعين الابتداء به لكونه ذاتا جامدة والصفة يتعين
للخبر لكونها صفة ومشتقة واقول هذا ليس بسديد لان الخبر
يصح اشتقاقه وجموده فى الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى
المسمى بكذا او الصفة مبتدأ بمعنى الذات المتصف بكذا وكذا
فتدبر ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد يجب التقديم
مثل ابو يوسف ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثانى بالاول
لانه تلميذه وتشبيه بالاسناد كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فى صل
التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدأ فان تخصيص غلام
بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم التفضيل وهو
مشابه للمعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان
اللام لا يدخل عليه كالمعارف قوله افضل منك افضل منى فان
الاول مبتدأ والثانى خبره وهما متساويان فى رتبة التخصيص
بانه

لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا تخصيص بالمعمول كما ذكره
بعضهم فى قوله ٤ امر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فان امر نكرة
تخصص بالمعمول اعنى الظرف لكونها اى هذه النكرة فى معنى المضاف
فكانه قال الامر بمعروف ونهى منكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له
اى فعلا مسندا الى المبتدأ فان الاسناد الى الضمير الذى يسند
اليه فى الحقيقة فيكون فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة
فعلية فاعلها الضمير الراجع الى المبتدأ فلا يرد ان فى مثل زيد
قائم ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظاهر ان
المراد بالفعل اللغوى الذى هو الحدث والاثر لكن فى ضمن الفعل
الاصطلاحى فلا يرد انا زيد فان الخبر فعل المبتدأ ولم يجب فيه
التقديم كالتاء فى ضربت هند فانها حرف تدل على تانيث الفاعل
قوله اى الذى ليس بجملة الخ اشار الى دفع ما قيل ان الخبر فى نحو
زيد جملة لانه ظرف وما دفع قال فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف يقال
انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة
واين معنى وصورة اذا الضمير المستكن امر اعتبارى كالاستفهام
قال بعضهم لا يختص الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام ويرد
عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفى من حيث انه مبتدأ
وانما قيد بالحيثية لان تقديم الخبر لا دخل له فى ذات الابتداء
اعنى كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية فانك لو قدمت الرجل
لصدق عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو التخصيص

معقود لتقديم يصحح الوصف لا للذات فتدبر قوله التابع له المؤد بما
امتنع تقديمه لانه خبره ولو قدم عليه للزم تقدم على نفسه قوله على انه
عبده متوكل فان عبده مبتدأ ومتوكل خبره على الله متعلق الخبر
وفي المبتدأ ضمير راجع اليه مع كون المبتدأ مقدما على الخبر ولكن
المتعلق هنا ليس تابعا له بل بمعتبر منع التقديم فان المتعلق ليس
هنا جزء الخبر قوله لان الخبر هو قوله على التمرة هذا الذى اخترناه
كما سلف قال الشارح الرضى ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر
لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان
الجار ليس متعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل واختيار
الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين المثالين فتامل قوله الواقعة
مع اسمها وخبرها الخ لما لم يكن خبر المبتدأ خبرا ان اصطلاحا اشار
الى المسامحة في عبارة المص والمراد انه جزء من تركيب عن ان قوله من
غير تعدد المخبر عنه قيد به يصحح التعليل فقد فان تعدد الخبر
مع تعدد المخبر عنه كثيرة قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصد
اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات كل منهما بنفسها
قوله ونظر بعض النحاة هو الفاضل الرضى قوله فالاقتصار عليه
لذلك اى لوجه التعدد في عبارة المص اعم من ان يكون بعاطف
ام لا فاقتصار المص على الاثبات بمثال المتعدد من غير عطف لذلك
اى لان التعدد بالعطف لا خفاء به قوله وهو سببية الاول الخ اى
معنى الشرط هو التعلق السببي بان يكون الاول سببا لتحقق الثاني

او الحكم

او الحكم بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله فان التقدير وما حصل بكم من نعمة فهي صادرة
من الله مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صدور
النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها الى الله
سبب لاتصالها واتصافها بهم لكنها سبب للحكم بها الاخبار غيرها
وما حصل بكم من نعمة فيحكم او نخبر انها صادرة من الله تعالى ولا
شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة
من الله تعالى والفاضل الرضى فسر معنى الشرط بالرقم الثاني
للاول فلا يرد وما بكم من نعمة الا انه يخالف تفسير المص في كلام النحاة
فلذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط
تعليل لصحة الدخول وعدمه اى انما صح الوجهان بالنظر المجرد
تضمن المبتدأ معنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان
المبتدأ داخلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره
قوله واما اذا قصد الخ اى اذا قصد الدلالة الزا في سببية الاول للثاني
في العبارة اللفظية كان يقال في الذي يأتيني فله درهم
الذي يأتيني ان اتاني فله درهم فيجب دخول الفاء لما كان حرف
الشرط في اللفظ قوله واما اذا لم يقصد الخ اى اذا لم يقصد الدلالة
على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى يكون
الا امران وان كان موافقا في اللفظ للمبتدأ المتضمن الا انه لم يقصد

ذلك المعنى بحجة عدم دخول الفاء قوله وفي حكم الاسم الموصول
لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قوله والشروط
والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرط لا يكون الا خبرية فلا يرد
ان الخبر قد يكون انشاء قوله باب كان وباب علمت الخ وان لم يخرجا
الكلام من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون ينافيان الشرط
حيث القاعدة لان على تحقق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على
التعليق والتحقيق ينافيه قوله ووجه ذلك التخصيص اي وجه تخصيص
ليت ولعل ببيان الاتفاق بالنظر الى الحروف المشبهة لاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولو لم
يذكر قوله بالاتفاق لم يفهم ان في بقية حروف المشبهة خلافا له
قوله في المنع عن دخول الفاء محتجا بان صدارة الشرط قد بطلت
بدخولها فكان تضمن المبتدأ له ضعيفا قوله لانها تخرج الكلام الخ
اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكره لاحتمال
ان علته كان عيبا من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما ان
بل العلة في المنع ما سمعت سابقا فلم يقبله اجاب سيبويه عن
مثل هذه الاية بان الفاء ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل
والجزاء محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات قوله وقد يجب
حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لان ركن اصل في الكلام ونحو
الحمد لله اهل الحمد ونظايره محمول على حذف الخبر وهو كلام واه
فان حذف الفاعل واخوانه مسلم الثبوت قوله ليعلم انه كان

في الاصل

في الاصل الخ حاصله ان اهل الحمد مثلا كان مجرورا صفة لما قبله
فغير اعرابه قصدا للمبالغة في المدح وذلك لان في تغيير المألوف
زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه ولان الكلام الذي يغير فيه ما
صار به جملتان بعد ما كان جملة واحدة وكلا اذا تعدد الكلام فقد
ازداد مدحا ولو ذكر هذا المبتدأ لتوهم ان الكلام جملتان في الحال
والاصل وقس عليه قطعه للذم والمدح والترحم ونحوها قوله تقديره
هو زيد وانما حذف للعلم به وسد غيره مسده لذكره في السؤال
المقدر كانه لما قال نعم الرجل قيل له من هو فقال زيد وسياق
الكلام قبيل قوله لان المقصود المستهل اه اي مقصود المستهل
تعيين ذلك الشيء المرئي بالاشارة وان حكم عليه بانه هلال النظر
الناظرون ولعيين المقصود ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق
هذا مبني على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم المعروف
عند المخاطب هو الذي يقع مبتدأ والمجهول عنده يصح يقع خبره
مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف انه اخوه ام لا تقول
له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك زيد اذا تخصصت هذه
القاعدة فنقول في المثال ان المعروف عند المخاطب انما هو شيء
مشار اليه بلفظ هذا غير معروف بالهلال فتقول له الذي هو
معلوم بالاشارة الى الهلال لا غيره قوله ليتوجه الخ علة للتعيين
والحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه
الناظرون لانهم لا يعرفون انه هلال لا بالنظر اليه اما لو قال الهلال

هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يليق
اليه السامعون لانه معروف عندهم قوله على عادة المستهلين
فان عادتهم ذكر القسم فى امثال هذا المقصد فهم الناظرون قوله
ولئلا يتوهم اه اى لئلا يتوهم ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف
قوله لا ينبغى ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على
تقدير النصب قوله على المذهب الاصح انما قيده به لان فيه مذاهب
احدها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع ثانيها ان يكون ظرف
زمان خبر عما بعده بتقدير المضاف اى فى وقت خروج حصول
السبع واما تقدير المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها
انها ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اى فاجأ
وقت خروج السبع وفى كل منها تكلف فلهذا قال على المذهب الاصح
قوله فاذا السبع واقف قد ذكره الشارح هنا خبرا عاما وهو موجود
وحاصل المستدلين بان اذا المفاجأة ظرف وهو يدل على الفعل
العام كالوجود والحصول ومنعوا تقديره بالخبر الخاص كقائم وواقف
لانه لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة هاهنا اذ الظرف لا دلالة فيه على
الفعل الخاص قطعيا ان ما قدره فى محل القرينة وعلى تقدير لفظ
خرجت فان مفاجأة السبع بعد الخروج تناسبه الجثة الى ص
قوله غير شاد مسده اى لوسد مسده كما سيأتى قوله يؤذى
الا زراء التهاون بالشئ والاحتقار له اذ لو لم يكن الشعر يحصر
من يزرا العلاء لكنت اشعر من لبيد وهو شاعر مشهور قوله اى
لولا

لولا وجد زيد وذلك لمشابهته لولا لحرف الشرط ولاختصاص لولا التحضيضية
بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها قوله لولا هو الرافعة لانها حرف
مختص بالاسم فيعمل فيه كسائر الحروف قوله او كلها لم يذكر الشارح
مثالا ومثال قولهم بغداد بنا فاعتمد على صيغة المصدر قوله اذا كان
زيد مفعولا به قيد به لئلا يلزم تكرار المثال قوله ضربى زيدا قائما
يحتمل ان يكون الحال هنا من الفاعل او من المفعول والمصدر مضاف
الى صاحب الحال وقوله او قائما مثال لكون الحال عنها قوله وفيه
تكلفات كثيرة احدها حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت
فى غير هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى كان التامة لان معنى قولهم حال اذا كان قائما ظاهر فى معنى
الناقصة ثالثها قيام الحال مقام الظرف والذى حداهم على تقدير
اذا كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل فى الحال
وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضربى لما سيجئ ولا يجوز ان يكون
حاصل المقدر لاختلاف العامل لان العامل فى الحال حاصل وفى
صاحبها ضربى وهو الباء وزيد والحق انه يجوز الاختلاف العامل
على ما ذهب اليه المالكى تقديره بلا لبس قائما اى ان ضربى زيد
بلا لبس زيدا يؤخذ عليه قوله بلا لبس قائما ومعنى ملابسته فى
كونه صادرا منى قوله اولها خبر ان فى قوله ان تقديره قوله مستعنى يجيز
من تلك التكلفات لانها مبنية على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضى
حال عنه قوله من غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائز

لقرينة الدالّة عليه مع انّه داخل فيما وجب حذفه عندهم قوله وقيد
المبتداء المقصود عموم بدليل الاستعمال تحقيق هذا المقام انّ المصادر اذا
اضيفت يكون عامّة بدليل الاستعمال فيكون ضربي زيدا اخبارا عن
جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انّه لم يضربه في غير حال
القيام وانّه لو ضربه مرّة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي
زيدا قائما واما الروم تقييد المبتداء على تقدير الكوفيين فيما
انّ قائما لمّا كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كلّ ضرب منّي وقع على
زيد حال قيامه فانّه حاصل ولا يلزم منه انّه لم يضربه في غير حال القيام
ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا با
لبرهان قوله اي ضربي زيدا اضربه قائما اي ما ضربي اياه الّا هذا الضرب
المقيّد وهو ضعيف لانّ حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لا
نّه في قوّة انّ الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته
لانّ الحال لا يدلّ على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة قوله
وذهب بعضهم هو ابن درستويه لو كان ما ذهب اليه صحيحا لتمّ الكلام
بضربي زيدا بغير ذلك الحال قوله وعطف عليه شيء بالواو الضمير
امّا راجع الى المبتداء وهو الذي فهم الفاضل المحشي من ظاهر العبارة
وعندي انّه راجع الى الخبر لما سيعرف بعيد هذا قوله اي كلّ رجل
مقرون مع ضيعته اعلم انّ البصريين قدّروا الخبر شيئا بعد المعطوف
اي مقترنان نزعمهم انّ المعطوف معطوف على المبتداء فهو مبتداء
فيحتاج الى خبر فورد عليهم انّ الخبر محذوف وقع خبر المبتدا اثنين فلا

يسد

يسدّ المبتداء الثاني وهو قوله وضيعته مسدّه اذ المبتداء لا يكون
سادّا مسدّ الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف
به البعض والشارح الفاضل قدّر الخبر مفردا وعطف وضيعته
على ضميره فلا يكون مبتداء حتّى يحتاج الى خبر واحد وزعم
الكوفيون انّ هذا الكلام تامّ لم يحذف منه الخبر زعما منهم انّ الخبر هو
قوله وضيعته لانّ الواو بمعنى مع ولو قيل كلّ رجل مع ضيعته لم يحتج
الى تقدير فكذا ههنا والجواب انّ جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها
عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لانّ الخبر
لا يعطف على المبتدا ولا بدّ من تقدير الخبر والضيعة في اللغة الفا
التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن الصنعة اذا عرفت
هذا فاعلم انّ الحذف في مثله لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة
الذي هو كلام ربّ الفصحاء حيث قال وانتم في قرن قوله وافهم المعطوف
اي على الخبر والمحشي اي على المبتداء واجاب عن الاعتراض السابق
بانّ المعطوف وان كان من تتمّة المبتداء لكنّه يذكر بعد الخبر فيصحّ ان
ينوب عن الخبر ويشتغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلّف يكون مقسما به
يعني متعيّنا لذلك بحيث ينقل عن سماعه الى كونه مقسما به ليكون
قرينة على حذف جزئه الذي هو مسمّى فلو كان غير متعيّن لم يجب حذف
جزئه كقولك امانة الله لا تعلمنّ كذا قوله اي لعمرك وبقاءك اسناد
بالعطف الى اتحاد المعنى قوله به اشارة الى انّ الحمل مجاز فانّ العمر
ليس بقسم بل مقسم به فانّ القسم معنى مصدري فلا يصحّ الحمل الحقيقة

ولا يستعمل مع اللام الخ اعلم ان استعماله في القسم على وجهين بغير
اللام فان لم يأت باللام المصدر و قولك قلت عمرك لا فعلن كذا ومعنى
عمرك احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعه بالابتداء واللام
خبر للابتداء وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم قوله اي من
المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتداء محذوف
الخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المسند ابتداء كلام وقول الفاضل
المحشى فيه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من جزء المبتداء بل لانه من
المرفوعات بعيد قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه
ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى
منه قوله بعد دخول احد زاد لفظ احد ليصدق التعريف على كل
من افراد المعرف قوله التاكيد وهو حاصل في المبتداء وتطلقه على
كل تقديره لا ينتقض التعريف بمثل يقوم بان يقال انه مسند الى
شيء اخر وهو ابوه بعد دخول ان فينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك
بل الجملة خبر لانا نقول ان كلام معنى الدخول وهو التاكيد لفظا
او معنى مقصود في يقوم وحده وحاصل في المجموع فان الرفع للمحل
للجملة وكذا التاكيد فيكون هي الخبر لا الفعل وحده قوله ولا يحتاج الى
ان يجاب الخ تعريض بالفاضل الهندي قوله ويلزم منه عطف على
قوله يجاب وحاصله انه يلزم على هذا المجيب ان يكون قول المص بعد
دخول هذه الحروف مستدركا فانه اذا حمل الاسناد على اسناد
اسمها ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم المحذور قوله

جنس

فيحتاج الى تاويل الجملة الخ والاصل عدم التاويل قوله ولا يلزم من
ذلك الخ هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضي حيث قال وقد يخالف
خبرها خبر المبتداء في غير ما ذكره المص ايضا وذلك ان خبرها لا يكون
مفردا مستفهما لما الصدر الكلام انتهى فحاصل الكلام هذا الفاضل اعترض
على المص بانه ينبغي ان يقول الا في تقديمه والا في نفيه استفهاما
وحاصل الجواب ان المراد حكم خبر المبتداء اذا صح كونه خبرا لها
وهنا لا يصح اما لان التحقيق ينافي الاستفهام واما لانه يفوت صدارته
قوله اي التسمية الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى لعموم من
فحوى الكلام قوله وان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان
الكلمتان من مفردات كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ومعنى الفقرة الاولى ان
بعض البيانات الصادرة من بعض الناس تؤثر في القلوب تاثير
السحر ضرب كلمة اخرى يبين معناها بعض الزاهدين ابلغ من التأثير
في كتب التابعين السماوية التي بينها بعض الفاسقين ومن الفقرة
الثانية اي بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج قانون الشرع كما
للديوان المنسوب الى مولانا امير المؤمنين رضي الله عنه قوله وذلك للتوسع
في الظروف وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او
مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث
لا يدخل غيره والجار والمجرور اجراء مجراه للمناسبة اذ كل حرف
جار مجرور في التقدير قوله اي لنفي صفته وان كانت صفة يلزم
من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية مطردة فتامل

وتسمى ايضا لا التبرئة لانها تبرئ الجنس من الصفة قوله ما عرفت
من الورود ولا يرد ان ترك اما لفظا او معنى فلا يرد وجه الورود
ان يقال يلزم على الظاهر المعروف ان يكون يضرب اى الفعل
وحده جزاء وليس كذلك بل مجموع الجملة جزاؤها والجواب ظاهر
بعد ما عرفت قوله لاحتمال حذف الجزاء والمثال ينبغى ان يكون نصا
فيما نقل له قوله على ما هو الظاهر وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة
حملا على المحل لمشابهتها لان فى افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفى
وان لمبالغة الاثبات وهو الوجه فى عملها فكما ان صفة اسم ان
يجوز رفعها على المحل فكذا ما يشابهها الا انه خلاف الظاهر
بل ضعيف قوله لا يقيد بالظرف لان الظرف عبارة عن الكلام
فارغ العادة بحمل السامع على الضحك ونحوه وهذا لا يتقيد
بكونه فى الدار قوله ونحوه كالحال فانه فى معنى الظرف لا لانه
النفى للجنس لان النفى يقتضى منفيا ولم يكن هنا خبر مخصوص الموضوع
فيعد الاخر ولا لغو لفظا والاصل فى الكلمة الشهادة الله اله
ثم قدم جمل على امر شامل قوله اى لا اله الا الله قال بعض الافاضل
فلو قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفى وجود ما سوى الله تعالى من
الالهة الى نفى امكان وجوده وان قدرت لم يلزم منه الا اثبات
وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفى امكان
الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له تعالى
والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشرى وهو ان الخبر

فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثانى لارادة الحصر والتخصيص
على نحو المنطلق زيد ثم اريد به التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها
عما سواه فقدم حرف النفى ووسط حرف الاستثناء ثانيها انه يجوز
تقديره موجود ويرتفع مادة الاشكال لان نفيه يقتضى نفى الامكان
اذ لو كان الاله الممكن شريكا لكان موجودا لاستحالة اذ شريك لا يكون
الا واجب الوجود فلا يدخل شريكه فى حيز الامكان ثالثها انه تقدير
ممكن والتقريب قريب مما مر رابعها اما قدره بعضهم وهو قوله لا اله
موجود ولا ابدا وظن انه دافع للشبهة وهو كما ترى خامسها
حمل الا بمعنى غير وتكون هى الخبر فيفيد نفى كل الهة سوى
فرض معبود بحق او غيره ذهب اليه بعض المتاخرين وفيه كذا احمل
الا على معنى استعمالها فيه نادر سادسها ان هذه الكلمة الشريفة
شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاجسام الهة معبودة من
دون الله تعالى فالموحد يقصد به الرد عليهم سابعها ما قال بعض
المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام فى التوحيد بالنظر الى المعنى
اللغوى لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين موجودا وممكن وقد عرفت
انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة فى اداء معنى التوحيد لانها
قد صارت علما عليه شرعا والوجه الثانى عندى هو الارجح قوله
فيكون معنى قولهم الخ فيكون من اسماء الافعال وتفسيرهم باسم
الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة قوله على الصفة على المحل قوله لان
ليس لمعنى الحال فان نفت غيره فبقرينة كقول الشاعر وما مثله فيهم

ولا كان ضله وللبس بكون الدّهر ما دام بين بل قوله على مورد الاستماع
وهو التكرّه من صدّه كتب في الحاشية القصد رد الاعراض والبراح
الزوال والضمير في بيزانها للحرب اي من اعراض عن بين الحرب
فلان والى عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيرد على الفاضل
الرضي صح قال انه لنفي الجنس وضع وجوب تكرار المرفوع بعد لا
فان التكرار انما يجب على الفعل بينها وبين معمولها قوله اعلم ان
المراد الخ ذكر هذه الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها قوله
فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثلا كاخوك في جاءني اخوك فانما فيصدق
عليه انه مسند اليه بعد دخول ما التي مشبهة بليس مع انه ليس باسم
والجواب انه مسند اليه بالتبعية قوله لكنه انما اذا كرره لشبه المعنو
بالبيان مستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم قوله علامة
كون الاسم مفعولا اي من حيث انه فاعلا من كون الاسم فلا ينتقض
حد المنصوب بمسيلات في قولك مررت بمسيلات قوله او حكما في الملحقات
بالمفاعيل من الحال والتمييز وغيرهما قوله اي من المنصوب المذكور
في ضمن المنصوبات موافقا لضميره هو في قوله هو ما اشتمل قوله او بما
اشتمل ويرجع بقرب المرجع قوله الصحة اطلاق صيغة المفعول هذه
الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح الاطلاق
على كل من الخمسة فان مفهومه اصطلاحا ما قرن بفعل الفاعل لفائدته
ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق الفعل به تعلقا مخصوصا قوله اسم
ما فعله كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث

وليس

وليس الا فعل قوله بحيث يصح اسناده الخ المراد بصحة اسناده صحة
انتسابه الى فاعله كما تقول ضرب زيد وصوت زيد ونحوها قوله لا
ان يكون موثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ
فتخرج الامثلة الآتية قوله واثما زيد لفظ الاسم الخ لما كان تعريفها
سائر المفاعيل بحيث نزلت فيها لفظ الاسم صار كان الاصل ذلك
ترك لفظ الاسم مخبرا عن ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل الجواب
ان الذي صدر عن الفاعل هو الحدث وهو مسمّى المفعول المطلق من
اقسام اللفظ هو اسم ذلك المعنى قوله ويدخل فيه المصادر اي في
قوله اسم ما فعله وانما سمي المصدر مصدرا لانه صدر اذا رجع وهو
محل رجوع الفعل فيه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه
الى الفعل على مذهب الكوفية قوله او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يعني
ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد منه
من الفعل ويشبهه كما هو شائع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي
بخروج مثل ضارب ضربا قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه
ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي عن تعريفه
لانه انما يدل على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه
اشتمال الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات
الحدث التي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدود
كذا من عوارض ذلك المعنى واوصافه قوله وكذا خرج به مثل
كرهت كراهتي شرح بعض الفاضل الهندي الرضي حيث قال به بطل

هذا الحد مثل كرهت كراهتي فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه
وحاصل الجواب ان قولهم كراهتي اعتبارين احدهما كون مفعول
بحيث تاصف بالفاعل واشتمل منه الفعل عليها فهي مطلق داخل
في الحد وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكاره كما في قولك
كرهت ثيابي فالفعل ليس مشتملا عليها فهي بهذا الاعتبار خارج
عن التعريف بقوله معناه قوله انبتكم الله نباتا فان مصدر انبتك
نباتا وفعل نباتا نبت قوله ومصدر تبتيل الخ جواب عما يقال الناصحه
ليس مصدر دونه جعل المصنف مثالا له فاجاب بان مصدريته مجازيه
لكنيها من غيره اما صفة الموصوف المقدر اعني قد وما ورد من المصادر
البر اعني مقدم قوله اي سماعيا اشار الى ان سماعا صفة وجوب
الذي هو بمعنى واجب فبناء النسبة محذوف قوله بجعله مضافا جزا
اشارة الى تعريف الحذف القياسي قوله اربعة ابنائه قال الفاضل
المحشي لا حاجة الى حمل المثبت عاما اربعة ابنائه قوله لا يجب حذفه
لما سبق من علة وجوب الحذف قوله لا يكون متراى من المفعول
المطلق المحذوف مطلقا بل مؤكد قوله لكان مرفوعا بالخبرية فلم
يكن من باب المفعول المطلق قوله او وقع الخ او هنا لمنع الخلو دون
الجمع بدليل قوله ما انت الا سيرا سيرا او ركا وركا فانه وان كان
مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدا قوله وانما
جمع الخ يعني لم يفصل الطائفة الثانية عن الاولى بقوله ضهالا
سيما لها في بعض الصور المقصود قوله واولى ما اشبه من فعل فان سير

البريد ليس فعل الفاعل كما لا وليل فعل الفاعل المشبه به اي ما
انت الا سير مثل سير البريد والبريد البغلة المربوطة في الرباط معرب
دم بريده ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في المسافة
ملا وكان من عادة الملوك انهم يبنوا الربط ويقفون البغال فيها ويقطعون
اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد
هنا عامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل في الطائفتين لوجود القرينة
والساد مسد المحذوف اما القرينة في الطائفة الاولى فهي ما المشبهة
بليس فانها تقتضي جزا ولا يصلح جزا الا فعل هذا المصدر واما الساد
مسد المحذوف الا فهو الاستثناء واما القرينة في الثانية فهي المبتدا
فانه يقتضي جزا ولا يصلح جزا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد
المحذوف فهو المصدر الاول الذي اعتمده في وجوب الحذف ما
عول عليه الفاضل الاسترابادي وهو ان وجوب الحذف من حيث ان
المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول
الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان
المراد التنصيص على الدوام واللزوم الفعل لم يستعمل العامل
اصلا لكونه اما فعلا وهو صريح موضوع على التجدد او اسم فاعل
وهو مع العمل كالفعل المشابهة له فصار العامل لازم الحذف فاذا
حقق علة وجوب الحذف ظهرت عدم وجوبه في تلك الاصلية
التي احترز عنها قوله الا انما نونت منا الخ وانما وجب الحذف
في هذه الصورة لان طائفة هذا القسم ان يذكر جملة تفصيل

مصدرا يطلب منه فوايد واغراض فاذا كثرت تلك الفوايد والا
غرض بالفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الافعال لان تلك الا
غراض تحصل من ذلك المصدر والذى تضمنه الجملة المتقدمة فيقبح
ان تقوم تلك الجملة مقام ما تضمن تلك الاغراض اى افعال الا
عامل الخ مثله وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها
قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة اخصر
وهو انه انما وجب الحذف لسدّ الجملة المتقدمة مسدّ المحذوف
لما سبقها الرسم جهرا انه لا يقضيه لا نه مضمونها قوله صوت حسن
منوع اما على انه بدل من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه
وظنى ان هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة
الى الاحتراز عنها فى هذا المقام قوله لان الزهد لسبى من افعال
الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضى حيث قال وينبغى ان
يضم الى التعريف قيد شرط احترازا لاخراج مثاله على علم
الفقهاء وله زهد زهد العلماء فان الثانى يكون منصوبا
لا غير وحاصل الجواب ان مثل هذا خارج بقوله علاجا على
تفسير الشارح فان الزهد وامثالها ليست من افعال
الجوارح كالفتوة بل هى من الكيفيات النفسانية قوله بعد جملة الخ
وانما وجب حذف الفعل فى هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة
المتضمنة لتلك الاوصاف مقامه وكون الناصب هو الفعل
المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب

سبزا

بقوله صوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل
فهى بمعنى صوته فهما تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام بذلك
المصدر وقد افترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث فى
الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مثالنا فالمجموع كالفعل والفاعل
وافراده بحكم الاثر فلا يخفى ما فيه وقال بعضهم العامل فى المصدر
المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له
تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير
وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المصدر المعرف
سابقا بقوله مصدرها المنسوب الى الفاعل انما هو مضمون الجملة
الفعلية وههنا المراد مضمون جملة الاسمية فلا تعارض وانما وجب
حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه وتعتبر علة حيث انها متحدة
المضمون لانه انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام فى قوله لنفسه
صلة للتاكيد لا للتعليل كما سيستنبط قوله لا امر بغايره ولو بالا
عتبار اى ان اعترافا يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان
ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار فليس يوجد هنا امر يغايره
لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتبار
كما يظهر لك فى المسئلة الاتية فان فيها امرا يغاير المعنى المطلق
بالاعتبار فسمى مؤكد الغيره قوله حقا مصدر وقع مضمون
جملة الخ اعلم ان كلام المص وتقرير الشارح اشارة الى تحقيق

المقدمة المشهورة وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم
اخذها على الظاهر وقالوا ان الصدق والكذب متكافئا الاحتمال
من زيد قائم مثلا وبعض المحققين كالمص وبعض الائمة قالوا الجملة
الخبرية نص في الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها للغير هاهنا من
حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب
ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه
يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا وجعل المص حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره
صريح في اختيار هذا التحقيق قوله لانها تحتمل الصدق والكذب
بحسب الحمل والحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانهما
مدلولا الجملة لا محتملها كالكذب والباطل ووجه ذكره ان احتمال الجملة
لها كغيرها انما هو في مقام التأكيد والرد على السامع لانك
انما تؤكد حقا اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في
نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضه
محتملين عنده بغير ترجيح قوله تأكيدا لغيره هذا اصطلاح المتأ
خرين وسيبويه يسمي التأكيد لنفسه التوكيد الخاص والمؤكد
لغيره التأكيد العام قوله لانه من حيث هو منصوص عليه الى اخر
الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره
مؤكد لنفسه في الحقيقة والا فليس بمؤكد لان التوكيد تقرير الامر
الثابت بان يكرره وان لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى وان كان

ثابتا

ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه فكيف قال المص وغيره تأكيد لغيره
توضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره
اعتبارا وذلك لانه اي هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص عليه
بلفظ الحقيقة وعبر بها عنه مؤكد نفسه لانه يؤكد الحقيقة التي هي
مدلول زيد قائم ويؤكد غيره من حيث ان الحقيقة احد محتملاتها عند
السامع فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال غير الحق
والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوص عليها المحتملة لغيره قوله ويحتمل
ان يكون المراد الخ هذا الاحتمال ذكره المص وحاصله ان اللام ليست
صلة للتأكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل فالمعنى
ان حقا تأكيد لاجل انه رفع الغير وهو الاحتمال الاخر اعني
الباطل ورده الفاضل الرضي بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق
فاجاب الشارح بحمل ما سبق عليه وعليه وجوب حذف الفعل
هنا ما سبق في نظيره قوله حتى يحسن تعليل بقوله ينبغي ان يكون
المراد الخ والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على هذا الاحتمال فتأمل في
هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله وفي جعل المثال الخ لانه مثل
لبيك وهو مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكنه يكون
اذ الشائع تعميم التعريف بدون المثال الخ قوله يحذف الفعل الخ
وانما حذف اما لان تثنية المصدر تقوم مقامه او ليضع الحيث
بالسرعة من التلبية فيقع لاستماع المأمور به حتى تمثيله قوله
تعلقه به اما نفيا او ثبوتا قوله ولا يقولون في مررت بزيد الخ

وانما صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق
في اصطلاحهم بل مفعولا به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق
قوله والمفعول المطلق الخ اى يخرج المفعول الاول خروجه من قوله
ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر لا ضربين فعل الفاعل فلا يحتاج
الى التكلف المذكور قوله ولا يشكل على تعريفه بتعميم الفاعل قوله
لو وقع في حيز ان اى لو وقع المفعول به في حيز ان بان يكون بعد
الفعل المصدر بان لان ما في حيز ان لا يتقدم عليها العامل في
المفعول به اشاره الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل فيه شبه
الفعل في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اى الزمه قوله على المدح
نحو الحمد لله الحميد قوله او الذم نحو مررت بزيد الفاسق قوله
او الترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله اى انتهى عن التثليث
في الكفار عن القول بالثلاثة الهه عيسى ومريم والله تعالى وهم
بقصد التوحيد قوله وولجت سهلا السهل نقيض الجبل والحزن
ما غلظ من الارض قوله بوجهها وقلبه كله اولمع الحلو قوله
كما اذا نادبت مثال للتوجه بالقلب قوله مثل يا سماء وهو في قوله
تعالى لتزهيه تعالى من الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب قوله و
قال ابو علي الخ ان ...ه انها اسماء افعال بمعنى ادعو فعل
المضارع المتكلم قوله التي يرفع بها المنادى الخ المقصود من
هنا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة هو ان ضمير يرفع
راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة الا ان

الرفع

الرفع من القاب المعربات واجاب عنه باحد ثلاثة وجوه اما مع
بجعل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء وتسميته ضاد
قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول عليه او يكون الفعل مسند
الى الجار والضمير والتقدير وبنى المنادى على ما يرفع به الى
من حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير وبنى
المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشارح بانه عن ملائم لسوق
الكلام لان الضمير في قوله وبنى راجع الى المنادى فلو عاد ضمير
يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير قوله او الفعل الخ عطف على ما
قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان
الفعل مسند الى ضمير المنادى فكانه قال الفعل اما مسند الى
ضمير المنادى او مسند الى كذا فكانه قال الفعل اما مسند الى او مسنده
الى الجار والمجرور لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان
معناها الخطاب قوله افرادا وتعريفا وانما اعتبرها لتقوى جهة
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة
قوله وانما قلنا ذلك اى جعلنا البناء لمشابهة الكاف الاسمية قوله
بعد النداء تعريضه بالقصد قوله اى بلام يدخله الخ اشار به الى
ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست الاستغاثة
بمعنى اللام بل معناها هو الاختصاص قوله وانما فتحت مع انها لام
الجر وهي مكسورة قوله كاف الضمير اى كاف ادعوك قوله لعدم
وقوعه موقع الضمير فانه في الموقع بعد المستغاث قوله من

فتح لام المعطوف لانه صار منادى مستقلا فلا فرق بين فارق فرق
قوله فمشكل لان النداء يقتضى الفتح ووقوعه موقع كاف الضمير و
اذا لم يكن المنادى هو الماء مثلا بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف
هو الذى قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان
وجه الفتح ووقوعه موقع كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز
ان وجه الفتح ووقوعه موقع كاف الضمير الخطاب صورة او تقديرا
مثل يا غلامى قوله ان كان معربا قبل دخولها الخ اخرج بهذا القيد
يا يوم ينفع الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبنى على
الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا قوله
يا طالعا جبلا قال الفاضل المحشى هذا المثال من المراد الى النحوية فانه
لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف
يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون
هذا التشبيه مضافا انتهى وهو جيد وهو ان كون المضاف معرفة
تعريف صفة تقول يا طالعا جبلا الطرف ويمكن ان يقال انه معتمد
على موصوف معرف تقديرا بل لبل تعريف صفة والتقدير يا ايها
الطالع جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع علامتا
التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف ويحتمل ان يكون
هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم
الفاعل بدون الاعتماد قوله نوقيت لنصب رجلا لا بعينه الخ
اى نصب الرجل وقف بها لعين معين الا انه قبل لم يذكر معه

في قول

فى قول الاعمش لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون قوله لغير
معين مستدركا قوله يا حسنا وجهه طريقا نقل عنه فى الحاشية انه
قال انما قيدناه بقولنا طريقا ليكون نصا فى كونه نكرة لم يقصد به
معين فان قصد التعيين فمثال للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه فهو
مثال للقسم الرابع لا قوله لان توابع المستغاث الخ لانه ليس مبنيا
على ما يرفع به قوله لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناؤه حالة النداء
بالفتحة قوله فانها لما انتفت الخ جملة معترضة لبيان تناول المفرد
للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما تناوله للثانى فظاهر
لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلانها فى حكم الانفصال فترجع
المفرد بعده وقبله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا قوله الحسن الوجه
والحسنى الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثانى وجر الوجه فيهما
قوله الحسن وجهه والحسنى وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثانى
ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اى مفردة كانت
او مما فى حكمه ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه وكذا عطف البيان
قوله يرفع على اللفظ قال الفاضل المحشى هذا من غوامض النحويات
الحاصل فى التابع هو العامل فى المتبوع والتابع يعرب باعراب
سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام فى رده يحتاج الى التطويل
الظاهر او المقدر مثال المقدر يا موسى العاقل قوله الممتنع دخول
يا عليه ذكره على طريق التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك قوله
وابو العباس المبرد اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب

البته ثم وذلك انه قال ان كان اللام في الحلم اخذته من مذهب الخليل
لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد ان التعريف بل يلمح لهما
الوصفية الاصلية فقط فكانه تجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية وان
كانت اللام في الملبس اخذته من مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد
التعريف فلبس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في
الحسن والضحاك اختار الرضي لان اللام لا يفيد التعريف وهذا
هو الالبق بمذهبه النجم والصعق النجم كان في الاصل اسما لكل
كوكب ثم جعل علما للثريا مع اللام لئلا تنزع اللام عند مظنة زوال العلمية
والصعق كان اسما لكل من رمى بصاعقة سماوية ثم جعل علما مع
اللام لخويلد بن نفيل لما رمى بالصاعقة حين هبت الريح وسمتها
وقال بعض الشعراء مخاطبا لابنة ابن خويلد فابكي عليه قتيل الريح
في البلد التهامي قوله لانها اذا وقعت الخ هذا التعليل فاسد فانه
جاز في المضاف بالاضافة اللفظية والشبيه بالمضاف قوله المبني من
جواز ضمه فان الفتح لما كان من القاب البناء يفهم ان ما فيه
الفتح هو مبني قوله بلا ضلالة واسطة كما هو المبادر قوله لكثرة وقوع
المنادى الخ ولان هذا المنادى في الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة
كاضافة الموصوف قوله اي اذا اريد ندائه لما كان المعرف عنه جاء
صرف الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة قوله مثلا ذكر مثلا لافادة
ان اللام هنا على سبيل التمثيل وليست كلمة ايا ولا ايها ولا الرجل
بعينه ههنا بخصوصها بل سائر حروف النداء مثل يا في عدم جمعها

مع اللام التعريف واحتياجا الى الواسطة وايضا سائر اسماء المبهمة
مثل اي في هذا الاعتبار وايضا سائر الاسماء المعرفة باللام مثل
الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المراة بتوسط اي وايا
هذه الامور المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل في المنادى
ان يكون معلوما فاذا كانت تلك الوسائط معلومة وقف الذهن
عليها فلا احتياج الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة سيما في
المبهمات الوصفية احتيجت الى ما يوضح ابهامها فاستدعت الاحتياج الى
ذكر المعرف باللام ومن هنا تسمعهم يقولون ان المقصود بالنداء
مع عدم مباشرة حرف النداء له قوله رفع الرجل والمبرد والزجاج
جوز النصب فيه ايضا كغيره ويدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون
قوله المقصود بالنداء اي بحسب نفس الامر قوله لكون حركة الاعراب
فان حركته حركة اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف
قوله وهذا بمنزلة الخ اي التزام الرفع في صفة المنادى اذا كانت
مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في
صفة المنادى فكانه قال وصفة المنادى المبني المعرفة يكون فيه
الوجهان الا اذا كانت اي تلك الصفة مقصودة بالنداء او الاختصاص
لم يصفه المنادى المبهم فانه كان مختصا به لاخراج من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى المبني بان يقول من التاكيد والصفة
الا صفة الاسم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت مقصودة
بالذات يلزم رفعها اي يلزم كان من اقسام المنادى سواء كانت

المقصود حالة النداء عن الصفة جرى فى الصفة جواز الوجهين
ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم
الاشارة قوله منادى معرب بنفسه لفظ المنادى اندفع ما اورده
صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المص وهو ان تابع المعرب يجوز
ان يكون تابعا للمحل اذ غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم
ولا قاعد بالنصب والجر وحاصل الجواب ان الجواز فى المعرب لا فى
المنادى المعرب قوله وجواز الوجهين الخ وما احسن ما قال بعض
الشارحين ان الرجل فى يا ايها الرجل كالمغاير اذ لم يجب
وقوع مثل هو المنادى المفرد المعرفة الذى باشره حرف النداء لكونه
مقصودا فاذا قيل يجب على هذا ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع
مثله قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله قوله في اجتماع الخ
اى للقاعدة التى جوزوا فيها اجتماع حروف النداء مع الالف و
اللام وانما اشترط فيها هذين الشرطين لان الالف واللام بوجودهما
يخرجان عن كونهما حرف التعريف زائدة على حروف الكلمة فليست
عوضا عن احدها وايضا من شانهما ان يكون جائزة الانفكاك
فاذا لزمه صار كانها جزء من الكلمة فلم يكن التعريف علة بعض
الا فاصل جواز نداؤه عز وجل بل توسطهم بان اى يستلزم
البعد وها للتنبيه وهو تعالى منزه عنهما واذا للاشارة الحسية
وهو عن محسوس وظنى ان هذه كلها تكلفات فان تعريف الله تعالى
بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداة التعريف الا ان

يقال الاسنكه هو الجمع بين يا وما شابه لام التعريف لفظا قوله عوضا عن
محذوف ومن ثم قطعت الهمزة فى النداء قوله من اجلك الا اخره ذات
تخليل فى الوصل حتى ومعنى ثبت اى ذلك واحرف وقال شارح الا
بيات من اجلك متعلق بحذف اى احمل المشاق من اجلك قوله
فيا للغلامان اخره ابا كان يبغيان الشر قوله تاكيد لفظى واما
لم ينون اما لان التاكيد اللفظى فى الاغلب ان يكون حكمه حكم الاول بلا
تغير واما لانه غير منصرف فلكونه علما للقبيلة قوله مكان النصب اى النصب
الذى سبق جوازه من سيبويه والمبرد قوله اتباعا للنصب الثانى لانه
تم عدى عطف بيان للاول فهو كالصفة فى يا زيد ابن عمرو قوله لا ابا لكم
قال الجوهرى معناه لا اب لك انك ماجد شجاع لا تحتاج الى من يضر لك
كالاب وقال الازهرى هو شتم لا شتم فيه ومعناه انك يا ابن رشيد
ولست لك اب معين وضاع نسبك والحق ما فى القاموس من انه دعا
بفقد الاب ثم انه ابن عبيد مناة وهم قوم عمر اى يولا نعيكم عرى
مكروه لا جل تحريضها جانى اى اصغوا عن هجائى حتى تتقوا اشر
عنكم قوله اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه من انه
تاكيد لفظى او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافى
قوله يا فلان خاتمة كحذف منه اليا الا ليلتبس بالمنادى المفرد المعرفة
قوله وهذان الوجهان اه اعتراض على ظاهر العبارة وحاصله بان
قول المص والمضاف اه يستدعى جواز هذه الوجوه الاربعة فى كل
مضاف مع ان الوجهين الاخرين لا يجريان فى يا عدى قوله يا ابدل

الياء بالتاء لمناسبتهما في انهما يزادان في اخر الاسم على وفق حركة الياء
فانها هي الفتح كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله يجري المفرد المعرفة
لانه اسم في اخره تاء التانيث قوله ويا امنا بالالف عطف بحسب المعنى
على حذري قالوا بالالف العما وبالالف قوله اي واقع محل الجواز
على الوقوع لانه مشترك بينه وبين الحسي والعقلي والمراد هنا الاول
والتقييد بعدم الضرورة قوله اي لضرورة حمل نصب ضرورة على
انه مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يقال ان عامله
فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير وهو في غيره يرخم
ضرورة ولا يجوز ان يكون جائز لان الضرورة صفة الشاعر لانه
هو المضطر والجواز صفة الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو
ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ومثاله في الضرورة قول ذي
الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقوله
الميتي الله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو جاب وضيفه الاعناق
قوله لا علة اخرى فخرج مثل قاض لانه تحذف للاعلال فهو لعلة لا
للتخفيف قوله فعلى هذا اي على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم
المنادى قوله فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث
المعنى فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز
الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو
قوله خذوا حذركم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب
تذكر اي يا آل عكرمة نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام

عـ

عمي ذا الكلام لكنه لا يجهد ويعرف بدون ذكر زيد قوله نظرا
الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول قوله وجواز اشتراط اي اشتراط كون
المنادى المرخم لا يكون مندوبا قوله محكية بحالها نحو تأبط شرا فحكم
الحال التي هي دلالتها على القصة التي هي سبب التسمية وبعض العرب
يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط قوله على ما الفي اي حذف ورد
من المحذوف يفهم من المذكور ولهذا لزمها قوله لم يلزم نقص الاسم اه
حاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف
غير جائز بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب لاخراج المبني نحو من
وكم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالتنوين فانه معرب نقص
الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين والفراء
والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط قائلا لان تحرك
الوسط قائلا لانه كالحرف الرابع ونقل ابن هشام عن الكوفيين
جواز ترخيم الثلاثي ساكن اوسطه او متحركه قوله اذا وقع مرخما
وذلك الموضع هو اخر المنادى قوله نحو يا صاح فانما كان شاذا
لفقد الشرط اعني العلمية وتاء التانيث قوله فان الياء والنون
اي الياء في ثمانية والنون في رجانة وذلك لانه يقال ثمان و
رجان بغير تاء اذا جيء بها دخلت قوله مثل لو سمي بذا اسما
اصله ذو اقلبت الواو همزة كما في ماء والالف والهمزة زيدتا معا لانها
اسم زيد فاعلها فصار اسما قوله من باب عمار اي مما يجوز فيه
وجهان الا انه داخل في الضابطة الا انه قوله فخرج منه نحو سعلاة +

تعريض بالفاضل حيث قال وكان على المص ان يقول حرف صحيح
عند تاء التانيث قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والسعلاة اخرجها
من غير تكلف السعلاة الغول او ساحرة الجن قوله وهو اعم من ان
يكون اى الحرف الصحيح قوله في حكم الصحيح اى الياء والواو المدغم
فيهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما اصليتين مثله فان الاغلب في
حروف العلة ان يكون زائدة فاذا وقع فيها حرف اصلي كما في
هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف منهما الحرفان كالصحيح
قوله يكون نجم جنه وصحف الفاضل اللاري وقال هو بنون جمع
ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا لكنه وينبغي اخراجه لينشر
وسط الحرفوص قوله وقلو نجيع قاله وهي راس الجبل وعمود
البيت قوله صلت على الاسد وبلت على النقد اى حملت على الاسد
وحاربته وبلت اى حصل لك بول من خوف من النقد اى صغار
الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد
وحرف العلة الذي يكون في غالب الامر زائدا بصغار الغنم اى
كيف تصولون وتجسرون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي
هو كالاسد وتذلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذي هو
مشابه لصغار الغنم قوله بعلبك وخمسة عشر علمين اى لانه قيد به
لانهما لو لم يكونا علمين لكانا داخلين في قسم الاضافي وقد عرفت
انه لا يرخم قوله اى مجذوف واعلم ان قد صيغة المضارع مع ان
ماسبق كان بصيغة للماضي قلت الذي حداه على هذا حول

الفاء فانها لا يجوز دخولها في الجزاء اذا كان ماضيا خاليا من قد
قوله فيقال الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك فيقال قوله دفي باكروان
في الحاشية هو طائر صغير طويل العنق قوله قد للتقليل فان
مثل القياس ان يكون جعل ما يجي بعد الترخيم اسما براسه هو الا
لان المحذوف لعلة موجبة كما في عصا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف
لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما في باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان
المنادى لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما
يجي بعده من الكلام المنادى لم يصار حذف في الترخيم مطردا كالواجب
فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا قوله كادل جمع دلو فان
اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلى الضمة على الياء
ثقيلة حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل قوله
ارتفع مانع الاعلال اه توضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفا
مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها
فيلزم اجتماعهما فاذا حذف الالف حال الترخيم فان قدرناها
ثابتة فمانع الاعلال اى قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان
ذلك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو متطرفة وليس بعدها
ما يمنع من الاعلال قوله فالحد شامل لقسمي المندوب اى ما يتفجع على
وجوده وما يتفجع على عدمه وفي هذا الكلام تعريض ببعض الشراح
حيث قال وقد اخل المص باحد انواع المندوب وهو المتوجع
منه نحو واحزناه وا ويلاه قوله ممتازا به عن المنادى هذا الكلام

اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة وهو ان المندوب ليس
مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرف بل الامر بالعكس فان
والا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى
الاصالة فكانه قال واصالة المندوب عن غيره من المنادى بوا وقال
الرضي معناه واختص المندوب بالنداء بسبب لفظ وا دونه يا
قوله اذ الميم اصله الفتح جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة
الآخر اعني الميم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى
ان بعض القراء ضموا الميم فانهم وكم لكن حذف حركتها في ضربتم و
نحوه تخفيفا قوله لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها
لتوهم في اللفظ انها فتحة قوله الشام بينهما اي الذين هما صفرا هل
الشام قوله ويعني به اه رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح
دخول اللام عليه قوله لم يستغنوا لذهاب بل للبس بالمفعول في
قلت رجلا قوله لانه كاسم المبني اه وجوز الكوفيون حذف حرف
النداء اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى
ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال كونه خبرا انتم وهو بعيد قوله
سواء كان يصح بدون تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان اللهم
لم يكن كلفظ الله فيها لاجل فيه حذف حرف النداء وهي ضمة لانه لا يحذف
منه الا مع ابدال الميم قوله نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا
بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان
اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورده

الفاضل الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا تؤمهم ورد هذا
الكلام شيخنا البهائي في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون
الاصل اللهم امنا بالخير لا تؤمهم بالخير نعم يتجه كلام الرضي لو سمع
منهم اللهم لا تؤمنا بالخير لحصول التناقض فكانه قال امنا بالخير
لا تؤمنا بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى وظني انه سمع وهو بعينه
المثال الذي رد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحا
ورات التعبير عن مثال هذه العبارة المشتملة على تجديد الحنث
عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذ قالها يعني عنها كالالـ
فاظ التي يعبر بها عن نفسه قوله ولفظه اي اه لان المقصود با
لنداء وصفه وهو معرفة قبل النداء فلذا جاز حذفه وان كان
اي اسم جنس معرفا بالنداء قوله من غير ان يتصفاه لانه اذا لم
يتصف به يكون صفة جنس اسم الجنس قوله والمضاف اه عطف
على قوله لفظا اي قوله امراة امري القيس اسمها جندب وكانت با عصر
رضها لها عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع
الاراقة بطيء الافاقة قوله وقع في الليل على قائم النائم سليك بن
سلكة فلما وقع عليه ذلك الشخص خنفر اي ربع اصابعه بحلقو مبر
ولم يقتله فقال لم اشد مخنوق اي اخذه بنفسك لتسلم عليها
فقال سليك الليل طويل وانت امني امنا علك فقيم استعمال
ثم ضغطه سليك ضغطة فقال سليك اضرطا وانت الا تذهب كلها
امثالها قوله بخلاف قراءة الا يا علي اسجدوا اه في قوله تعالى

وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدون اى لا يسجدوا ولا زايدة اى فهم لا يهتدون ان يسجدوا

قوله اى قدر عامله مثل قولك زيدا اضربه اعلم انه قد وقع الا خلاف فى العامل فى هذا الباب فالبصريون اطبقوا على ان العامل فعل مقدر والكسائى والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتاخر عنه اما بالفظه ان امكن نحو زيدا اضربه والا فمناسبه نحو زيدا مررت به وجاز عن العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير عبارة عما رجع اليه ويكون فائدة تسلطه على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيد الايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح مذهب البصريين قوله اى فى متعلق ذلك الاسم اه والمال واحد فان غلام فى قولك زيدا ضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان ضبط المرجع يرجح الاحتمال الثانى قوله كما هو الظاهر انه متعلق بنحو لتفسيره بالمفعول له ويحتمل الرجوع الى جميع ما ذكره فى التعريف قوله وههنا صور اربع اى داخلة فى تعريف ما اضمر عامله قوله كما لا يخفى وجهه وهو خلو تمثيل اقسام المشتغل بالضمير عن الفعل بينها بالنسبة منها قوله الا بتاويل اى بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر انه لا مانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتدأ ما اسند الى المبتدأ لا ما احتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال

انما هو فى الجملة الخبرية التى هى مقابل الجملة الانشائية لا الخبر الذى هو قسيم المبتدأ فالغلط انما انشأ من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدأ كيف لا وهو واقع فى افصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومنى القتال وانى لك هذا ونحوه وتقديره مقول فى جميع هذا تعسف قوله ولا يفقد معمولها فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله قوله فانه يجوز وان استقبحه النحاة اى يجوز تقديره بالفعل بعدها فيكون من باب الاضمار وان عدة بعض النحاة منها ووجه القبح ان هل فى الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قائم فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد والة الاستفهام هى الهمزة فحذف الهمزة لكثرة الاستعمال وتطفلت هل عليها فى الاستفهام فصارت اداته فاذا لم تراه فعلا فى حيزها نحو هل زيد قائم غفلت عن طلبه وجاز بلا قبح واذا وجد فى حيزها كما فى باب الاضمار حنت الى الفها وطلبت الاقتران معه لان اصلها بمعنى قد والجيب الدخول عليه فكان تقديره قبيحا قوله اى التباس ما هو مفسر اه هذا الكلام ورد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المص حيث قال مراده من التباس المفسر بالصفة اما التباس فى حال النصب او التباس فى حال الرفع والاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثانى اذ فى حال الرفع لا يبقى غير مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر فى حال النصب وبين الصفة فى حال النصب قوله وهو خلاف المقصود فيه تعريض بالفاضل الرضى حيث زعم انه على

تقديرا لوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى قوله كما هو مذهب
المعتزلة من ان الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى
ويفهم من ظاهر هذا الكلام ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب في مثل هذه
الاية وليس كذلك بل المنقول عن رؤساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر
وجار الله والسكاكي الذين هم كابر المعتزلة اختيار النصب ايضا
فالاولى في التعليل ان يقال كون جملة خلقناه مفسرا لاصفة
او غيره هو الظاهر المتبادر قوله اي عنده او في داره اه توضيح هذا
الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة
الصغرى اعني قام وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف
حكمه حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير
يعود عليه ليصح العطف فاشار الى تقديره بقوله عنده او في داره
اي عند زيد او في دار زيد ولا بفتح الهمزة وتشديد اللام
قوله اعني اذهب على صيغة المجهول قوله زيد اي لاسبيل الذهاب
اي بالسبب زيد المذهوب به فالمصدر بمعنى الاسم قوله فالاتحاد
فيما ذكرنا مفقود لان الفعل الاول مسند الى الذهاب او الى الاحد
على ما عرفته والفعل الثاني اعني اذهب مسند الى الجار والمجرور
القائم مقام الفاعل قال قدس سره في الحاشية الشريفية وبنى
زيد احسست عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول ان القائم مقام الفاعل
هو الجار والمجرور فهو يجعل في ضمن زيد رفعا لا نصبا بخلاف حسبت
فان قائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور اعني عليه

فهو منصوب محلا وتخفيفه ان حسبت عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم
ومفعولها زيد واما اذهب فانه يقتضي ملابسة اذهابا بالمتعلق عليها
فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني
يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا سلط عليه قوله بل الكرام الكاتبون
اي الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا قوله
وكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير مسطور في صحيفة
الاعمال قوله لا تجاذ اي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة قوله
شاذة عن بعضهم وهو عيسى بن عمر النحوي ذهب الى ان الفاء
للعطف قوله مرتبط بمعنى الشرط فيكون الفاء صلة ومعناه ان هذا الفا
مربوطة بالمبتدأ المتضمن معنى الشرط فهي كالجزاء له قوله ومثل هذه
الفاء انما قال هذه لان الفاء اذا كانت زائدة او غيره واقعة موقعها
لغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها
قوله اي اسم عمل فيه نبه بذلك على ان المعمول بلا واسطة بل المعمول فيه من
قبيل الحذف والايصال قوله على صيغة المجهول اه هذا الكلام رد
لما قاله الفاضل الرضي وحاصله ان يكون كان على صيغة المصدر
يكون معطوفا على معمول وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير
ليس بنفس المذكور بل المذكور وان كان على صيغة الماضي المجهول
فكذلك لان ادهبنا مشكل من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل
المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو وحاصل الجواب انه على
صيغة الماضي المجهول ولكن المعطوف عليه صفة لا ملفوظ كما

توهّم قوله لا بدّ من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض انه اذا
عطف ذكر على حذرا وذكر لا بدّ ان يكون فيه ضمير راجع الى المعمول
كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب انّ ههنا ضميرا ابهم الكلام فيه
اشعارا بانّ المعمول في هذا القسم هو المحذّر منه وفيما سبق هو
المحذّر قوله والاسد من نفسك هذا بيان الحاصل المعنى وان
هذا المعنى لازم للمعنى السابق قوله وهو ضربه بالعصا نقل بعض
الشارحين هذا التحذير من عمر ثم قال وانما نهى عن رمي العصا الى
الارنب لانّ ذلك يقتلها فلا يحلّ قوله لا يقال لا تضرب زيدا فلو
كان الامر ناصبا لكاف الخطاب لصحّ نصب فعل الماضي للاسم الغائب
كما تقول علم نفسك وعلمت زيدا قوله فانّ المعنى على تعدّ نفسك
فيه بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني
لانّ نفسك ح ليس محذرا منه بل محذّر وحاصل الجواب انّ
المراد بتحذير النفس تبعيدها من الرذائل التي تؤذيك
فانك اذا لم تبعدها عنها يصيبك منها الاهوال والشدائد
فالنفس على هذا محذّر منه لا محذّر قوله جعل لفظ الاسد اه
هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله انّ الاسد جزء من التحذير
لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من تعريف
المصنف اما خروجه عن القسم الثاني فظاهر لانّ الاسد ليس مكررا
واما خروجه عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان يق

التحذير

التحذير على ضربين اما لفظ المحذّر منه مكررا او لفظ المحذّر مع
المحذّر منه وحاصل الجواب انّ التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ
الاسد فهو من التوابع وان توقف استفادة المعنى قوله لم يثبت
الا نادرا اجازه ابو علي مستدلا بقوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت التقدير وقلت قوله لفظا او في ضمن
الفعل اي يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي
العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة فانّ الفعل
اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الفعل
الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه قوله اذا كان العامل مصدرا
كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة بانّ الضرب فعل يوم الجمعة
وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكورا
ملفوظا لانّ مثل يوم الجمعة يوم طيب وان فعل فيه فعل الا انه
ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب
فما قصد اخراجه بقيده مذكورا خرج بقيد الحيثية قوله اشارة
الى تسمية المفعول فيه اشارة الى انّ هذا القيد لا دخل له في
الاحتراز كاخواته بل هو للبيان والتحقيق قوله مبهما كان الزمان
او محدودا المشهور بين النحاة بل المجمع عليه انّ معنى المبهم من
الزمان هو الذي لا حدّ له سواء كان معرفة او نكرة كحين
والحين ووقت والوقت والمحدود ما له نهاية محدودة معرفة
او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة وهم بدر الدين

المالكي فجعل اليوم واضرابه من المبهمات وجعل المحدود هذه
الاسماء اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه فهم من
الموقت المعين وهو غلط قوله وفسر بالجهات سواء كانت معرفة
او نكرة وهذا هو مذهب الاكثر من المتقدمين وبقي فيه تفاسير
احدها ان المبهم من المكان ما كان نكرة منها وعورض بخلفك
وامامك مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف وثانيها ان
المبهم ما ليس بمحصور وهو باطل ايضا بالخروج الفرسخ فانه محصور
مع انه منصوب على الظرفية وثالثها انه الذي لا حد له باعتبار ما لم يدخل
في المسماة كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلا بالاضافة
الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل
في مسمى الفوق ويندرج في هذا التفسير عنده ولدى لانه لا يطلق
باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في الاسماء مسماه فلا
حاجة له الى المحل والمقر لما فسره بالجهات الست احتاج الى النفقة
عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقبله وما بعده دخلت وما نهاره من
نحو بيك وسكنت لانه بدون الى داخل قوله الفرق بين ضربت
دخلت في غاية الاشكال فتامل قوله لا يصح ان تقول دخلت الليلة
الظاهر انه لا فرق في بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية
فيهما فالاصح ما اختاره بجم لانه عرض ان دخلت فعل لازم و
ما بعده مفعول فيه قوله والتفصيل فيه بحيث كانه تقول في جنابه
الرفع يوم الجمعة سرت فيه ودنا وبها يوم الجمعة سار فيه عبد الله

ويوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب ان يوم الجمعة سرت
فيه سرت وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله احترازا عن نحو اعجبني
التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله الا انه غير مذكور
قوله كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل ضربت زيدا فتقول له اعجبني
اي الذي حصل بسبب ضربك قوله مذكور صح في ضربته تاديبا
اي اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا فتقول اعجبني التاديب فيصدق
على التاديب انه فعل لاجله فعل اعني الضرب وهو مذكور معه الا
انه في تركيب اخر وظني ان هذه مغالطة فان التاديب الذي
هو محل النزاع ليس مذكورا مع الضرب والتاديب المذكور
معه مفعول له قوله الزاده معه للعمل فيه اي يكون ذلك الفعل
عاملا في المفعول له قوله نحو الفحلا فاشار الى ان نصبه خلافا
على انه مفعول مطلق قوله ادبته بالضرب بيان لكون ضربته
بمعنى ادبته بالضرب قوله او ضربته ضرب تاديب اه بيان لكونه
للنوع بعد ان ذكر اصله كونه للتاكيد والمقدر ضربته ضربا
مثل الضرب الذي للتاديب قوله وهذا ايضا اصطلاح القوم
فان المجرور يعني كما عرفت يسميه الجمهور مفعولا به بواسطة قوله
ولم يكتفوا اه اي لم يقولوا مما يجوز بدون ذكر الحذف ليكون الضمير
راجعا الى نفس اللام لانه اراد التنبيه على ان الحذف والتقدير
متحد المعنى فاقام المظهر مقام المضمر دلالة على من فرق بان
التقدير هو الترك في اللفظ والنية والحذف هو الترك في اللفظ

فقط قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله فالحكم الاكثر وبعض
النحاة لا يشترط ذلك هو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاعلم
هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين
فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما
للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى
قوله بالاعتبار بان يعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان التاديب
لان الضرب سابق فى الخارج للتاديب قوله ينسب المصدر فانه
المقصود بفعل الفاعل عامله ومقارن لعامله فى الوجود فيتعلق
به الفعل بلا واسطة ولامه قوله واعيذ دعى نصبر اى عن صبر
محر مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله من اسناد الفعل
وكذا ما هو بمعناه قوله الى اللازم النصب كما فى بعض الظروف كمع
قوله فى الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا تستحق فيه الرفع
جرت على غالب حالها قوله لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع
مع انه منصوب استصحابا لاكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير
الامر المقدر فى النفوس اى تقطع الامر بينكم قوله شيء يقصدا
خلوه عن تكلم اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن
جعل المصدر نائبا مناب الفاعل قوله وقد حيل بين العير
والنزوان اصل هذا المثل صخر اخى الخنساء طعنه ابو ثور
الاسدى طعنة فى جنبه فمرض هو حتى ملته امرأته وكان يكرمها
فمر بها رجل كان ذا خلق وادراك فقال لها أيباع الكفل

فقالت

فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لو
قدرت لاقدمتك قبلى ثم قال لها ناولينى السيف احمل نفله بيدى
فناولته فاذا هو لا يقله بيده من الضعف فقال عند ابيات منها
اهم بفعل الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان
اى بيان الحزم وما طلبه قوله استوى الماء والخشبة اى تساوى
وذلك انه اذا غرز خشبة فى نهر فان نزل الماء بحيث ساوى
راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو تركت الناقة
اى لو تركت مع ولدها فى مكان بلا مانع لرضعها قوله اعلم ان
مذهب جمهور النحاة اختلف فى عامل المفعول معه على خمسة اقوال
احدها ما ذكره الشارح وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج
من انه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل
وثالثها مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله
معنويا وهو مردود بان العامل المعنوى لا يحتاج اليه مع وجود
اللفظى ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب
بنفس الواو وهى ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجود ما هو اقوى
منها وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف
وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية فلا يحتمل
النصب اعنى بما بعدها عارية لو كان كما ذكر لجاز النصب فى كل
واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فتناسب معنى
المعية لان فى المعية زيادة اجتماع قوله اى رجل جعل كان
تامة فيه فتنصب قوله لفظا على التمييز او الحال قوله وجاءنى اى

لم يجب فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فينتقض بالمثال
المذكور قوله لوجوب العطف لان الاصل في هذه الواو العطف
وانما يعدل عنه نصا على المراد المصاحبة وفي المثال المذكور
لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف
الذي هو الاصل اظهر واولى قوله حيث لا يحتاج اه تعليل لوجوب
العطف فان النصب يحوج الى عمل العامل المعنوي قوله بدون
اعادة الجار غير جائز جوزه الكوفيون في الشعر والنثر يونس
للضرورة والمختار عندنا جوازه في الشعر كما سيتلى عليك قوله
لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العامل في قولك جاء زيد
العامل مبني لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى
لو وقع مبتدا او نحوه لكان البيان بحاله لكونه في معنى الفاعل
اذا كان مصاحبا نحو جئت انا وزيد راكبا قوله او المفعول به
اذا كان المفعول معه مشاركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه
نحو كفاك وزيدا درهم فاعرفه قوله دابر هؤلاء الاثر والعقب ان
اثر هؤلاء الكفار مقطوع ومزال عن الدنيا في حال دخولهم
في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر ان المراد
بهم قوم لوط قوله مثال للتمثيل الملفوظ حكما اه ينبه على ما
في الشرح المنسوب الى المص من ان هذا مثال للحال عن الفاعل
المعنوي ووجه عدم صحته ان ضمير الفعل ينتقل الى
الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكما كما عرفته

اول الكتاب قوله ونصب زيدا مفعولا به لفظا غايته ان العامل
فيه مقدر قوله فيها يعرف كل امر في هذا المثال يجوز ان فلا تغفل
قوله ان جعلت امرا حالا ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص
او على الحالية من ضمير الفاعل في انزلناه وح فليس مما نحن فيه
قوله في حيز الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الا
ستفهامية في حكم النفي غير مثبتة فهي كالنفي قوله او بعد الا الظاهر
ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى الحال بعد وانما يشترط
التقدم لان الحال لا يكون بعد الا الا اذا كان الاستثناء
مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وفي هذا المثال المصحح
كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف قوله او
صفة ما عليه الحال على قياس ما عرض في الخبر المقدم على المبتدا
النكرة قوله اي لم يمنعها عن العراك خوف امن الفتاضي بحلاوة
الوعاة فانهم اذا اوردوها الماء جعلوها قطعا حتى
تروى قوله على نغص قال في الحماسية النغص بالصاد المهملة
والغين المعجمة المنقوص نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده
قوله ضيا العطن وهو ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل قوله
ولعل المراد به اي بالتخالف قوله معلنة جهدك وفي القاموس
هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله وهي في المعنى نكرة
لان الاضافة فيها لفظية وهي في تقدير الانفصال فهي في التقدير
حسن وجهه قوله ولم يكن الحال مستنكرا فان صاحبها ذا

كان مشتركا فليس بمعرفة ولا نكرة بقوله نكرة يجوز مجيء صاحب
الحال المستثنى منه نكرة هذا والحق عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا
مخصص لوروده كقوله عليه مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث
صلى رسول الله صلعم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وما
اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اي
فيما اذا كان العامل المعنوي دالا على حدثين فحينئذ يلزم ان
يلي كل واحد منهما متعلقه فان العامل في الحالين معنى التشبيه
وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان
التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام متعلق بحدث المشبه
فيجب ان يليه وهو زيد فصح كونه عاملا في الحالين قوله اتفاقا
وذلك لتقدم الحال على عاملها الذي فيه ضعف ما عند الاخفش
ايضا وعلى صاحبه نائب عنه اي المبتدأ قوله الا ان الظرف
يتقدم اه نحو قولهم أكل عام لك ثوب فثوب مبتدأ ولك خبره وكل
منصوب على الظرفية والعامل فيه لك نحو قوله تعم كل يوم في شان
قوله عنده اذا لم يكن المشار اليه جوازا لوجهين قوله هو الاحتمال
الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف داخل
في العامل المعنوي فظننت انه جائز ويكون قوله مخلا فالظرف
يمثله الاستثناء قوله ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او
منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان
صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل قوله الا كافة للناس

فان كافة حال من الناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم
كافة اي جميعا اي لم نرسلك الى طائفة معينة ردا على قول كفار
العجم انه انما ارسل للعرب حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك
الا مانعا للناس عما يضرهم قوله لجعلها مصدرا وكافة بمعنى كفا
قوله كالكاذبة بمعنى كذبا وما ارسلناك الا تكفهم كفا قوله والكل
تكلف وتعسف اما الاول فلان تاء المبالغة مقصور على السماع
واما الثاني فلا اخراجه الى النقل بالموصوف واما الثالث فلعدم
ثبوت مصدريته وايضا فان كافة مختصا فيه لازمة الحالية بمعنى
جميعا قوله لشيء واحد اه توضيح الكلام ان المراد بالشيء الواحد
هنا هو الطيب والشيئان هما البسرية والرطبية والاعتباران لهما
كونه مفضلا ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق
كل واحد من الشيئين متعلق فيجب ان يقع كل واحد من هذين
الشيئين بعد متعلقه والمتعلق بالمشار اليه بهذا اي بالتمر
الذي اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اي المشار اليه مفضل و
حينئذ كونه مفضلا وان لم يكن معتبرا الا ان يضم في اطيب
ضميره فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم
الاشارة الى انه لما كان الضمير بالنسبة الى الظاهر كالعدم
اقيم المظهر اعني هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير
مفضلا الا انه قائم مقامه في الذكر وجب ان يقع بعد هذا
متعلقه اعني البسرية والرطبية تعلقه بالمشار اليه من حيث انه

معفضل عليه والمفضل عليه ضمير ضمير فوقع بعد الضمير متعلقا اعني
الرابطة قوله الا بعد اضماره في اطيب لانه يجب ان يكون في افعل
التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو
قوله قال الرضي آه الغرض من نقل هذا الكلام تقوية ما سبق من
قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر آه وتمهيد ما سيأتي
من قول الرضي ومع هذا فلا ارى بأسا الخ ونظير المثال قول امير
المؤمنين عليه السلام في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من
الطفل بثدي امه قوله ان دفعت ان مصدرية اي فتح وقوعها
قوله لقوة الاستمرار آه لان الاسمية تاني عن وقوعها حالا لانها تدل
لانها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو
الانتقال وعدم التقرر فصارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة
الربط قوله في الحال المنتقلة وهي التي لا يتصف صاحبها عليها
دائما كراكبا في قولك جاء زيد راكبا قوله اي في مشافهتها قوله
لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوقوعه مستترا كما
ومخصصا كاسم الفاعل قوله الى الحال لغة اعني زمان التكلم بخلاف
الحال النحوي الذي هو ما يبين الهيئة فان المقارن لعامله وهو
قد يكون ماضيا وقد يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا ولفظ
قد انما تقرب الماضي الى حال التكلم حقيقة قوله الواقع حالا
اي حالا محويا صدور الفعل كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل
قوله او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول قوله مجوزا

قد

قبل لله لانه اي لبعد الماضي الواقع حالا مجوزا اي مجازا اذا ان قد
حقيقة موضوعة لتقريب الماضي الى حال المتكلم لا الحال النحوي قوله انما
هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت جاءني زيد ركب كان
المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا
يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربه من زمان
المجيء وفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما
على المجيء لكنه قارنه دواما وهذا التحقيق للفاضل الشريف
وبه تنحل الشبهة المشهورة قوله جملة دعائية فلا يكون خبرا لما
عرفت قوله لاستمرار النفي فان النفي عدم وهو لا يحتاج الى موجد
ولا نسبة الى زمان الحال محتاج الى قد المقربة قوله مطلقا اي
سواء كان مفردا او جملة قوله حقيقة الامر اذا كان مفتوح الهمزة
قوله احقيقة الامر اذا كان مضموم الهمزة قوله او بمعنى الثبت معطوف
على قوله لعبد المعنى فيكون له حينئذ معنيان التحقيق والاثبات الذي
دفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك منقت الاب في
حالكونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى الجملة عطوفا لكن عطوفا
مع مفعول ثان لا حال وبيان دفعه ان احقه في تقدير احق ابوته
بحذف المضاف لظهور المقصود واقيم المضاف اليه مقامه وهكذا
انبته وانما وجب حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها
فاستغني بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه الجملة
السابقة قوله للناس رسولا رسولا تأكيدا للكاف لا للجملة قوله

المبهمة اى المبهم من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل قوله اى اسم
احترز به عن نحو رجل اى فيك قوله لكن المطلق اه تعريض بالرضى
حيث قال ان لفظ المستفر يدل على الثابت مطلقا قوله غير مستقر
بحسب الوضع فان المعين وضعت لعين واحدة معينة ثم وضعت
بوضع اخر لمعنى اخر فالوضع معين باعتبار كل وضع والابهام انما
نشا من تعدد الموضوع له قوله اما موضوع اه هذا الترديد اشارة
الى الخلاف وقد سبق فى اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله
من تعدد الموضوع له اذا كان موضوعا للمفهوم الكلى قوله من حيث انه
موضوع له فان الابهام وان وقع فى الموضوع له اى نحو الجزئيات
قوله مثلا فلم يعلم ايها المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث
ان اللفظ لها اذ قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى
معين بل الابهام عرض له بحسب الاستعمال قوله والا من حيث صفة
هذا فى الحقيقة راجع الى الوزن لان الاول بالحقيقة يرجع الى
الموزون قوله نحو طاب زيد اذ لا ابهام فى طاب ولا ذات زيد وانما
المبهم هو الامر المقدر فان معناه طاب امر من اموره ثم تفسر ذلك
الامر بقوله نفسا قوله اى فى غالب المواد يعنى كون ذلك المفرد
مقدرا فى غالب المواد والا فقد يكون غير مقدار نحو خاتم فضة
قوله اى بعد الابهام مطلقا اى عن مفرد سواء كان مقدرا ام غيره
والغرض بيان حاصل المعنى قوله فى ضمن عدد جعل ظرفية العدد
للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام قوله فقيرا ان ترا القفيز

مكيال

مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كالتنور مكيال تسع صاعا و
نصفا قوله على الامثلة الثلاثة اى ان اقسام غير العدد اربعة
وقد مثل المثال للثلاثة منها وترك مثال الذراع قوله المسوق
المقادير فان من جملتها الذراع ولم يذكره قوله وكون بعضها
وهو الوزن حيث ذكر مثالين لان الاسم قدم فى احدهما
بالتنوين وفى الاخر بالنون قوله مع التنوين اه واما استحالة
الاضافة مع هذه الامور لان الاسم اذا تلبس باحدها صار
تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج فى تمم معناه الى المضاف
اليه قوله عندى راقود قال فى القاموس الراقود الدن الكبير
او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار قوله وهو ما تشابه جرة
اه فى اطلاق اسم الحل عليها قوله رجل وفرس فانه وان
كان اسم جنس افراد بالاطلاق على افراده على سبيل البدل
فقط قوله بالمخصوصيات الكلية او الشخصية فبالاول دخلت
الانواع وبالثانى دخلت الاعداد قوله جوازا يعنى ان اطلاق
الجمع على الافراد ما فوق الواحد حتى يشمل المثنى مجاز فان
حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا ان يراد الجمع اللغوى قوله او
المعنى على المعنى الاول كان ناقصا وعلى الثانى تاما وهو
الفارق بينهما قوله عشريك اى العشرين التى لك قوله
عشرى رمضان اى عشرينه يعنى يوم العشرين اه قد يقال
التمييز نكرة ورمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا

يكون علماً قوله ولقصور دعوى المقدار اتحاد اقتصر عن التمييز فلم
يحتج الى تفسير الذي يكون نصاً فيه قوله كان الظاهر ان يقول اه لان
الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي
هي طرف النسبة قوله حسبك زيد رجلاً اي يكفيك زيد من جهة
كونه رجلاً خاصاً بالمنتصب عنه ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم
الذي اتم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب تمام ذلك الاسم مقام
مفعوله كزيد في طاب زيد نفساً فان الاصل طابت نفس زيد قوله
وللمتعلق فلا يكون هو الاب قوله بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد
وزيد طيب وارد بن عليه واما بحسب اللفظ فهو معطوف على بالاعتبار
قوله فالتفسير عنه لان المراد بها هنا ذات الشيء على ان يكون
الضمير فيه معتبراً باعتبار الرجوع الى شخص معلوم قوله اي لله دره
فارساً وهذا القول انما يستعمل للتعجب اي الخير الصادر من الممدوح
ليس مما صدر عنه بل هو صنع الله تعالى اي لله ما صدر عن
الممدوح من خير قوله بعد ما لم يكن نصاً الغرض من هذا دفع ما اورد
عليه بالنقض بطاب زيد نفساً فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب
عنه ولا يصح للمتعلق وبعد هذا التقييد يندفع هذا الاعتراض اذ يصح
جعله لما انتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفساً
مجازاً باعتبار انه سبب لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل
اليه فالناصب حقيقة هو الفعل او شبهه قوله يرفع الابهام عنه
فيه مسامحة فانه انما يرفع التمييز عن تلك الذات المقدرة المنوية

اليه

اليه قوله اي فيما جاءنا لما كان الظاهر ارجاع الضمير الى المستثنى
المذكور بين فيه حكم ما كان نصاً في المنتصب عنه تكلف لمرجع
الضمير حتى تبينه قوله وايضاً المقصود به في هذا تعريض بنجم
الائمة حيث قال وانا لا ارى بين التمييز والحال ههنا فرقاً الا ان
معنى التمييز ما احسنه فارساً وبينه فلا احمد جرى في غير حال الفروسية
الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالاً قوله لما يقصد
للتمييز الدالة على ان الكلام غير صادر ومتعلقات الا ان ادمى حمل
وغسل او ماء اولي قوله غير واضح في التمثيل اذ بناؤه على
الظاهر الذي يقبله العقل السليم قوله الغير المحتاج الى التعرض
مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفاً لما قبلها
نفياً واثباتاً اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك
لفظي بين متصل ومنقطع فيهما حقيقتان مختلفتان وجمعهما في تعريف
واحد غير ممكن فلذا لم يعرف المصنف فاسد فان الحقائق المختلفة
يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك قوله هو المخرج اه وههنا
شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيداً فلا
شك انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك
الا زيداً نفي الحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها
ان زيداً غير داخل في القيام بل القوم عام مخصوص بمعنى
ان المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء
عنده اسم واحد فقولك علي عشرة الا واحداً بمعنى له علي تسعة
فلا دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق في الجواب ان المراد بالمخ

مثلا معناه الحقيقي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الاسناد
بعد الاخراج وبيانه ان قولك قام القوم الا زيدا بمنزلة قولك
القوم المخرج منهم زيد جاءوا وذلك لان المنسوب اليه الفعل
وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي
يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول التحول والاخراج قبل
النسبة فلا تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ
واخرج منه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان بغيره وكل كلام
المستثنى باخره التقييد يتوقف حكم صدره على اخره كما في ضربت زيدا
راسه فلا تناقض لاختلاف الجهة قوله في كلام موجب وانما وجب
النصب لانه جعله بدلا يفضي الى الكذب بعد سقوطها المبدل منه
يظهر من قولك جاءني الا زيد اي جاءني كل واحد قوله لان الكلام
تعليل لقوله ولا حاجز قوله بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا لان
النصب بعدهما على المفعولية قوله لانه يبقى الضمير راجع الى
المستثنى قوله اذ لم يستثنه اي المستثنى نسبة الى ما نسبه اليه
الفعل او شبهه لان الفعل وشبهه نسبا الى المستثنى منه وحروف
والمستثنى فالمستثنى جزء مما اسند اليه احدهما فالنسبة هي
الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه مسند
الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية
ولا قلب اصح ولا عمل في الكل ناسب ان يعمل في الجزء الا ان هذا
الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العامل الذي
لما قبله واعلم ان ما ذكره المص هو احد المذاهب وبقيت مذاهب

اخرى

اخرى احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل النصب ان
مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقديره قام القوم الا زيدا قام القوم
الا ان زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة
من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت
الاولى في الاعراب قبل العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المعري في
الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة الا حالة لانه لما لا
يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها
الذي ذهب اليه ان عامل النصب الا من غير حاجز الى شيء معها
لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل منزلة الجزء فهو كفي في
الجر ورد المذاهب السابقة يقتضي التطويل قوله فالمنقطع منصوب
سواء كان في كلام موجب او غيره وسواء كان قبله اسم يصح حذفه
ام لا قوله من رحم الله هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا
معصوم وقال السيد اي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم
وقال بعضهم المضاف مقدر اي مكان من رحم او مكان من رحم
ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من
المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع هذه التقادير فالاستثناء
متصل قوله ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها
موضوع لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحوها
استعملت في الاستثناء لنوع من المناسبة او الى اسم الفاعل
للدلالة الفعل على صاحبه قوله المحض مطلقا لان الا مستعمل
على ابعاض قد كونه في ضمن الكل قوله عند بعضهم اي بحاوره

المجئ زيدا وحاصله انه لم يجئ ولا يعترض منها اى بان نثنى و
نجمع كما فى غير حالة الاستثناء وههنا فائدة تناسب المقام وهى
ان قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث
فاستملى منه قوله عليه السلام ليس من اصحابى احد الا ولو شئت لاخذت
عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح
به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن
علما لا يلحننى معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال
ابن هشام واما انا فقد رويت بالاسانيد الكثيرة الى ابن
هشام الخضراوى ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى
حماد بن سلمة فقال له ما تقول فى رجل رعف بالصلاة فضم العين
فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بالكسر العين فمضى ولزم
الخليل قوله على البدلية اى بدل البعض من الكل قوله ومع
مع استغناء الضمير الراجع الى المبدل منه الذى هو شرط بدل
البعض لان الاستثناء المتصل يغنى غناء الضمير لانه يفيد ان
المستثنى بعض من المستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه غير
مذكور فانه اعرب ح باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت
ان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى
واعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول
والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب فاذا
حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى
ما هو حقه من الاعراب لاستغناء الجزء الاول كذا افاده نجم الائمة

قوله ليفيد

قوله ليفيد فائدة صحيحة اى ليفيد الكلام قوله نحو قولك كل حيوان ان
قال الفاضل المحشى هذا مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما لا يصح
فيه انتهى وذلك لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعده
والتمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله لان نفى النفى اثبات هذا
بحسب العرف قوله على جميع الصفات وهو محال لان منها الصفات
المتناقضة كالقيام والقعود قوله علا بالحشا داعى جعل المستثنى بدلا
كما عرفت سابقا صفة غير الشنيعة كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها
قوله لا تزاد اتفاقا اى حتى من الاخفش الذى جوز زيادتها فى الايجاب
فانه جوزه فى الغير من الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك ان
فائدتها من هذه التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها
لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءنى رجل ما جاءنى رجل
واحد بل جاءنى اثنان او اكثر فهى لتاكيد ما استفيد من النكرة من
الاستغراق وذلك ان النكرة كانت فى الظاهر للاستغراق لكنها
كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذا الفائدة اظهر لك وجه عدم
جواز زيادة من هذه فى الاثبات قوله للتاكيد النفى اى نفى مجرورها
وان لم يباشره نحو ما جاءنى من رجل وامرأة كما عرفت قوله لانه
بمنزلة هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل عمرو من
لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله لا منصوبا قوله لا حقيقة اذ لم
يكن اه ذهب بعض النحاة الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر
بقرينة السابق وفى سائر التوابع العامل فى المتبوع بحكم الانسحاب

على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار
الى المذهبين فايده مناسب هذا البحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر
بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو ما تابع لم يتبع
متبوعه في لفظه ومحله اذ ابيت ما دام عنه علم ثابت حاولته
اثباته حتى يثبت قوله يرجع غير وحل الاشكال ان غير تابع لمحله
لم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله اعني النصب على انه خبر لما بل يتبع
محله البعيد اعني الرفع على انه خبر المبتداء في الاصل فالمراد بالمحل
الواقع في النظم هو المحل الذي يحمل الالفاظ على المتبادر منها
قوله اي بتر الله معناه فاعل حاشا متبرا الله حال من غير سبق
ذكر لنعينه قوله على التفصيل المذكور من وجوب النصب في
المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل
في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص قوله
انتقل اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه قوله لدلالتها على
ذات مبهمة لكونها بمعنى المغاير فقول مررت برجل غير زيد اي
مغاير قوله وجب اي دافعه بعد متقدم ان يكون موصوفها اه
هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع شيء بعد
شيء يستلزم وجود الشيء الثاني لفظا وانما اشترط ان يكون
مذكورا ليكون الجمع في كونها صفة بخلاف غير فانها لما كانت مستغرقة
في الوصف جاز تقدير موصوفها وفائده تفسير الجمع بالمتعدد
ليدخل فيه مثل قوم ورهط والمستثنى قوله كل رجل الا زيد جاءني اه

وانم

واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة بقوله غير
محصور بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كما فسره به والا فلوا بقي
على ظاهره لم يحتج اليه قوله لتعذر الاستثناء عند وجودها اذ المتصل
يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعا والجمع المنكور
غير المحصور يتناول جماعة معينة لا يجزم فيها لا بتناول المستثنى ولا
بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء قوله ما جاءني ما يتر
رجل الا زيد ووجه التعذر عدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن
عدم دخوله فيها قوله الا واحدا والا رجلا والا حمارا كالاول والثاني
للمستثنى المتصل والثالث للمنقطع قوله بتيقن هو قيد للدخول
اي الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم
قوله الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من القطب لا يفترقان
ومثل هذا الشعر قوله ع الناس كلهم هالكون الا العالمون والعا
لمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون
الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قوله والا وجب ان
يقال اه لانه مستثنى من كلام موجب مكان زيد هذا الكلام
اشارة الى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب اي ان
معناه القوم جاءني بدل زيد اي هو لم يجئ والى فائدة لفظية
تترتب عليها بحكم الائمة وهو ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكانا كما قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى

مكانا فقط قوله ولم يبق سوى العدوان اه فسوى فاعل يبق لم
يظهر اعرابه لوجود الالف وهذا من ابيات الحماسية اوله فلما
صرح اى انكشف عريانا اى ظاهرا دناهم اى جزينا عدونا كما جزونا
ومنه كما تدين تدان قوله وزعم الاخفش ان سواء هذه بالمد
حتى تبان النصب فى اخرها قوله اى لان كنت منطلقا ان هنا
مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك انطلقت قوله قياسا
على ما تقرر من ان حذف الجر عن ان المفتوحة المخففة وان
المفتوحة المشددة قياسى دون غيرهما سماعى قوله ثم حذف
كان بدلا له اى المصدرية فانها تستدعى الفعل ولا دليل
على الخاص فقدر العام قوله وابدل الضمير لعدم ما يتصل به وهو
كان قوله وادغمت اه وذلك مذهب الجمهور فالتقدير ان كنت منطلقا
على تقدير الكسر يكون للشرط قوله اذ لا ام فيه لما عرفت من انها
لا تحذف قياسا الا من ان وان قوله صفة الجنس وحكم هذه بـ
لفظ الحكم لبيان صفة الجنس قوله ولا يبعد ان يقال رد لما سبق
من ان غير المنصوب صفها اقل قوله فى حد اسمها لفظا اى سواء
كان مبتدا او منصوبا قوله احوال مترادفة فتستحقها الاسم لا يحتاج
صاحبها مكانها ترادفت عليه وركبت قوله اى يليها نكرة اه تفصيل
للاجمال الواقع فى قول المص فان كان مفردا اه فانه شامل للمفرد
المعرفة والمجهول بينه وبينها مع ان تحكمها كالسابق فى الرفع و
التكرير بقوله اى يليها اه قوله لان الاضافة الى المفرد قوله على

سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز ان يكون معرفة او مفصولا
قوله فلا امتناع اه لان الجنس يقتضى ان يكون بعدد او هو لا يتصور
فى مثل هذه المعارف قوله لا بعينه اى لا يلزم اعادة ذلك الاسم
السابق بل اذا اثبت بغيره ايضا جاز كما يكون فى لا زيد فى
الدار ولا عمرو فان عمرو غير زيد قوله لاستهاره ولقوله ع
ايضا كم على قوله لا حول ولا قوة الا بالله روى عن امير المؤمنين
على ع ان معناه لا حول عن المعاصى ولا قوة على الطاعات
الا بالله قوله يزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون
لا فى الموضعين لنفى الجنس وان تكون فى الاول لنفى الجنس
وفى الثانى زائدة واذا احتمل ان يكون فى الموضعين بمعنى ليس
وان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا فتحت الثانى
يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع لا التبرئة ولا زائدة
وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمها الى غير ذلك من الوجوه
التى ستطلع عليها فى اثناء تفصيل الوجوه قوله ويجوز الاتيان
بهما كونه من قبيل عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة قوله
وضعف الضعف هو مختار الائمة الرضى قوله اى تاثيرها لما كان
العمل فى الاصطلاح لا يطلق الا فى المعرب وعدم التغيير جاز
ايضا فى معمولها المبنى حمل العمل على معناه اللغوى اى تاثير
قوله واما العوض وعوضه بان طلب الشئ ولم يكن ذلك الشئ
مطلوبا للطالب من حروف الافعال اى الحروف التى مدخولها افعال

قوله حيث لا يرجى ولو كان مرجوا لكان المقام مقام لعل قوله الا رجلا اه
يدل على تحصله بين المحصلة بالكسر التي تحصل تراب المعدن و
النقد يريد يفعل كذا قوله يغني عن الاول فانه اذا قال ولا يكون
الا رجلا وفيه لطافة قوله لمكان الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا و
توجه المنفي اليه فان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة
للرجل وكان لا دخل عليه قوله فانه المذكور اي فان المبني با
لاصالة هو اسم لا المذكور سابقا قوله ويبنى على الفتح اي الثاني نظرا
الى كونه نكرة مفردا ويجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك لانه
لما وقع صفة صار مع صفته كاسم وصف للاول قوله على القطع من حيث
ان فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد قوله او محله لقربه
لانها تعمل على ان تجعل اسمها المبني نصب قوله وجب رفعه لانه ان
جعل مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا
لان التفسير في قولك لا رجل ولا امراة انما كان اجل الحركة للبناء
تجري مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي وهو معوقة
لم يكن الا مرفوعا قوله اذا كان تابعا اولى لمظنة الفصل لم يلتفت
فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد قوله في قول الشاعر
وهو الفرزدق في مدح عبد الملك ابن مروان وقوله اردى
وبا زدا اي جعل المجد رداءه وازاره وهو كناية عن شدة اهتمامه
به في تحوات اراد به الاسماء الستة فان اللام المحذوفة منها
لا تعاد الا حالة الاضافة قوله من نحو غلامي اراد به المثنى والمجموع

قوله

قوله حين يضاف كذا في اكثر النسخ المصححة وفي بعضها حين لا يراد
لفظا لا فعلي الاولى الفرق بين الوجهين ما سيتلى عليك قوله
باظهار اللام الياء للسببية وهو علة لعدم الاضافة قوله من
حيث هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه
الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا قوله ومعنى
الاختصاص وبيانه ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك اصله
اب لك كان تخصص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف
صار المضاف معرفة فمعنى ابوك مخصص اصلي وتعريف حادث با
لاضافة وابالك فتبارك ابوك في تخصيص الذي هو اصل معناه
قوله او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورته
هذا التركيب صورة اللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود
اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه
في صورة المضاف وان لم يعتبر مشاركة له قوله من جمع صلة
لبنون قوله في النفي فالحكم الايمة ان ما وليس لنفي الحال عند
النحاة وقيل هما لمطلق النفي هو الحق قوله ديل ها مبتدا وخبر
لانها الاختصاص بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهمل
الحجاز اعتبر واشبههما بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم
قوله اعم منه لجواز تحقق غلام الشيء بدون ملك الشيء قوله بحسبك
درهم فان حسب غير داخل في تعريف المضاف اليه المذكور مع انه
مجرور وذلك لمشابهة المضاف اليه قوله وكذا معطوف على قوله مثل

قوله اى ملفوظا كان يريد ان المصدر بمعنى اسم المفعول جنس كان
المحذوف ردا على الرضى حيث ذهب الى انه حال وذلك لان وقوع
المصدر حالا سماعى لا قياسى قوله مفصلا يعنى اريد بالتفصيل
الانسلاخ فلا يرد ان المعنى على القلب وهو ان تجردا من تنوينه
قوله فى المثنى قوله وهى معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير اه قوله
علامتها ان يكون اه اذ نقدر هذا التصحيح الحمل فانه لا يقال المعنوية
كون المضاف لان حقيقة الاضافة نسبة الشئ الى الشئ بواسطة
حرف الجر نقد يراه ايراد ابهامها معنى فلا يحمل عليه الكون قوله على
التقديرين ممتنع لعدم افادة التعريف والتخصيص فيهما قوله
كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لاهمية لا فادة الاختصاص
اى اختصاص العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه
اعنى الرجل ولم يسمع فى مثله تقديرا للام وبعضهم تكلف لتصحيح
اضافة كل الى رجل بان كلا للاحاطة جزئيات كلى اضيف هو
اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام
الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد مثلا والا لزم فك كلى
الاضافة ونا لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة والجزئى والفرد
ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى المنطق فتصحيح اضافة
الجزئى مما لا يجدى فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى او الفرد قوله لان
الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد يراد به ومعنا
غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهرها بكونه

علاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن
فجعله لغيره معتق على خلاف وضع الاضافة قوله كما لا يخفى فان
نسبة الفعل الى فاعله المعتق لا يستلزم معهودية الفعل ونحوه
قوله ولعذا مر اه فان المراد الكناية عن معتق والا لما فى مقام
المدح والاستغراق غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة
وصفا له مع انها نكرة اخره مضيفة ثمة قلت فلا يعتبنى وثم
حرف عطف والثانية اللفظ كررته قوله هذا الحكم وهو كسب التعريف
من المضاف اليه قوله فى نحو غير ومثل وشبه ونظير وسوا قوله لتوغلها
فى الابهام فان مماثلة زيد فى صفة لا تخصص ذاتا وكذا مغايرته
يشمل كلما فى الوجود قوله يحصل الحاصل قال نجم الائمة وعندى
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين
اذا اختلفا قوله بل فيهما زوال تعريف والحاصل ان العلمية وضع
ثانيا لم يبطل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة
لا اجتمع تعريفان قوله قال ذو الرمة كتب فى الحاشية قال ذو
الرمة ايا منزلى سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائى مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافى والديار البلاقع
اى يرد جواب السلام ويكشف العمى عن التحير الذى هو فيه عمى
عن حال سلمى والاثافى جمع اثفية وهى واحد من الاحجار الثلاثة
التى ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالى قوله فى
تقدير الانفصال اى ما هو مجرور فى اللفظ مرفوع فى المعنى او

منصوب قوله حواج بيت الله فانه لما كان عن صفة لم يكن فيه شوبا
حقيقة نسقط الاضافة الآن في حكم الاسم المنون حيث انه فاعل
له لوله ينعقد منه مانع قوله لا دخل في ذلك فان جواز المثال
الاول وامتناع المثال الثاني مبنيان على انتفاء التعريف والامثلة
الآتية مبنية على افادة التخفيف قوله كان الانسب لان ما هو متفرع
عليه اعني التخفيف ما ذكره صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين
فانه مذكور ضمنا قوله لكثرة لواحقه من المخالفة القراء ضرورة
الاستدلال عليه قوله شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على
ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله بادخال
رب لانها لا تدخل الا على النكرات وجوز بعضهم اسنادها الى ان
الضمير راجع الى نكرة في حكمها قوله وفيه وجهان اخران اما رجح فيه
الرفع منع الصفة عن صفة موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث
جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله فاتحدا يعني ان اللام لا يحذف
من المفعول له اذا اتحد فاعله وفاعل المفعول وههنا قد اختلف
فان الحامل هو النحوي والحاير المسئلة المذكورة فاول المحول الحل
بالمحولية فيكون راجعا الى المسئلة قوله على التقدير الاول من
التقديرين الحاصلين على تقدير كونه رد الاستدلال الفراء قوله
معنى اخر فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه او منه
قوله صلاة مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان
هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة فاضافة مثلها في

قوله

قولهم مسجد جامع قوله وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة
المسجد الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص قوله ساعة الاولى
وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله الجنة الحمقاء لانها
تنبت في مجاري السيول وهو امل للا قيام تبلغها النزوال قوله
هو جانبه الضمير راجع الى الجانب اما الجانبية لانه يكون الجانب
جزء من المكان والمكان واقع في جانب الغرب والمقصود ان
الجانب جزء وجانبه نفس الغربي الا اذا تكلف وتلك ان
المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء من الغربي
الذي هو الكل فيستقيم ح قوله قطيفة جرد القطيفة كساء له خمل كثير
ومعنى قطيفة جرد قطيفة منجردة عن الخمل اي ذهب خملها من
كثرة استعمالها قوله لعنو جوز الفراء اضافة احد المترادفين الى
الاخر وتبعه بعض الائمة وهو الحق عندي لوروده في كلام امير
المؤمنين على ع كثيرا لكن بشرط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر
من لفظ المضاف ليحصل به البيان قوله سواء افادتها اشارة
الى ان لفظ تخصيص الواقع في عبارة المتن ليس بمعنى التخصيص
المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من المخصوص لا
بمعنى التخصيص فيشمل المثالين كليهما قوله وفيه حقا لان الشيء
عند جماعة يشمل الموجود الخارجي والذهني والعين كذلك ولا
عموم ح وبر قول الفقهاء بما ذهب اليه اخرون من ان الشيء بمعنى
الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فيه

كالطبايع الكلية قوله سعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب يستغنى
باللام اى ان يطرء مفتوح حرمثله قوله وفى عرف النحاة لان بحثهم
عن اواخر الكلم وعبدا لحتى فيتبين ماسلم اوله ووسطه واخره من
حروف العلة قوله بعد السكون نحو دلو وظبى قوله حقيقة او
حكما حقيقة ككاف التشبيه وواوه وفائه وحكما كالضمير فى
اكرمك والباء فى غلامى فانها لاستقلالها فى حكم ابتدائها
قوله بجميعه اى المنصوب والمجرور قوله وابى اه اوله هذا اهلك
ذالمجاز والذى ذالمجاز اسم سوق بمعنى واوى على صيغة المعم
بمعنى الحق ومعناه ان قضاء الله وقدره انزلك هذا الموضع
الشريف واقسم بابى ان هذا الموضع ليس بدار لك قوله ويقول
اى امراة قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحمو والهن الى
نفسه قوله الاسماء الاربعة اى اخى وابى وحمى وهنى قوله بالحركات
الثلاث فى فا وخم قوله مثله فى حرف اللام وجعل الاعراب
على العين قوله وضع وصلة بيانه انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا
بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فاتوا بذو
واضافوه اليه قوله لكان اشمل لتشمل الاعلام قوله حكم حاصل
كرد المحذوف والقلب فنفى اضافته الى الضمير لينتفى تلك الاحكام
الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء قوله كالكاهل وهو ما بين
الكتفين قوله يا زيد العاقل اه فان ضمة زيد وفتحة رجل اعرابان
حكما من حيث انهما اشبها الاعراب فى العروض كما عرفت قوله

وانه يحتمل صحته ان يكون احد جزئيه

فلو جردت اه بان يقوم مقامهما عنهما قوله الرحيم اى المرحوم
يلحق الصالحين والمبعد عن رحمة الله قوله يدل دائما اى فى جميع
الاستعمالات قوله لا تقع صفة لانه انما يجيء بالصفة لتعريف
المخاطب الموصوف المبهم مكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف
فلا يجوز الا ان يكون الصفة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان الانشائية
لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر
المبتدا معرفا له ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت
هذا واعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض
الذات لكنها فى حكم النكرة حيث يصح تأويلها بها كما تقول فى
قام رجل ذهب ابوه قام رجل ذاهب الاب قوله يعنى بصفة الشبه ربه
اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى
فى متبوعه وليس حال المتعلق معنى فى المتبوع فاجاب بان هذه
الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل
على صفة اعتبارية قائمة به قوله والتكثير جوزنا الكوفيون
وصفا لنكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة
بها قوله بمنزلة يقعدون اه لكنه ضعف يقعدون اشد من
قاعدون لان الالف والواو فى الفاعل فى الاكثر يجعلان فى
الصفة فانهما علامتان قطعا قوله ضمير الغائب اجاز الكسائى
وصفه استنادا الى قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور

يجعلون مثله على البدل قوله المادح والذام اى كما انها لا توصف بوصف
يفيد ايضاحها لا يضاحها فكذا لا توصف وصفا يفيد المدح والذم
قوله اعرفها المضمرات امّا المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس
فيهما واما الغائب فلانّ احتياجه الى المرجع يجعلهما فى عدم
الالتباس وانما كان العلم اعرف من الاشارة لانّ مدلول العلم
ذات معيّنة فى الموضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فانّ
تعيينه فى الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع
الاشتباه فى مثله فلذا احتيج الى الصفة الرافعة له وانما كان
اسم الاشارة اعرف من المعرّف باللام لانّ المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة اعرف من المعرّف باللام لانّ المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين بخلاف غيره فانه بالقلب فقط
وكذا الشئ يكون فى المدلولية وامّا المضاف الى احدها فتعريفه مثلا
تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولذا لا يوصف المضاف
الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم انّ سيبويه استثنى من اعرفية
المضمرات من الاعلام لفظ الله فذهب انه اعرف من كل معرفة
وينقل انّه رأيت فى المنام كان الله قد نجانى من اهوال الحساب
ورقانى الى جزيل الثواب لهذا السبب قوله مع صلته قيد به لانه
به وبها مبهم حتى ذهب الاكثر الى انّ تعريفه انما هو من جهة
الصلة لمعلوميتها عند المخاطب قوله السابق به لبيان الاشارة
والمرور قوله بل رجل حتم من تذكيره اسم الاشارة والصفة قوله

بينه

يعنى المعطوف لانّ العطف معنى مصدرى فلو يكون من التوابع
قوله متعلق بالقصد قال الفاضل المحشى وتوضيحه ليس متعلقا
بالمقصود والّا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة نسبة المعطوف
بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته
او نسبة شئ اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل والشيء
فدا وصحح بقوله معمر وتابع اه قوله نسبته الى شئ نحو زيد وعمرو فى
الدار او نسبة شئ اليه نحو جاء زيد وعمرو قوله والذى به اى الكاتب
قوله وقد جوزناه نقلا عن الهمّ الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
انّ الوجه الاول جعل المعطوف على صفة من وجه ومعطوفا من
وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه
قوله لا يضاف الّا الى المتعدد وليس مدخول بين الاول متعددا فيجب
ان يقال انّ بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها ايضا مدخولا
للاول فيحصل التعدد قوله مستدلين بالاشعار وقد قدمنا
طرفا منها وانّ الاصح جوازه لوقوعه فى القرآن وفى الاشعار
وفى نسخ الادعية المأثورة المكتوبة فى زمن اهل البيت بل فيه
عرضت عليهم وتقريرهم حجة كنطقهم وهل الاشعار على الضرورة
ليس لضرورة قوله القصد عدم التعيين وحاصله انّ الضمير
وان كان عبارة عن هذه الامثال المذكورة الا انّ اضافة المستحلة
اليها فى حكم الانفصال فكان الاضافة مفقود قوله او محمول اه
حاصله انّ الاضافة بحالها الا انّ الضمير راجع الى المثناه

الا الى الشاة المذكور بعينها اى سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة
واما كان هذا شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم
الظاهر السابق بعينه فجعله عبارة عن السابق لا بعينه شاذ ولما حصل
ان الشذوذ فى حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
التى جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على
مدخول رب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللارى من انهم
جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر لان
ذلك الشذوذ والتى جعل جوابا ثالثا غير هذا الشذوذ فالذى
ذكره الشارح فى الجواب الثانى واندفع ايضا ما قيل ان الضمير
انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان الضمير انما
~~يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه~~ ان الضمير اذا لم يرد
به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج فى الجواب الى ما ذكره نجم
الائمة من ان الضماير لو احتيج الى النكرات المخصوصة تكون
قوله لانها فاء السببية جعل الشارح لهذا الجواب ثلاثة احتمالات
الاول منع كون الفاء للعطف والثانى تخصيص كون المعطوف
فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية لانهما صارت
ح بمنزلة شىء واحد فيكفى رابط المعطوف عليه للمعطوف وهذا
مأخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التى
يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى
متعلقة بها يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه

اولا

اولا ويعقبه لك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باحدهما لان
ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا تقول الذى جاء فغرب الشمس
زيد لان معناه الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث
ان الفاء السببية مفيدة المعنى فى الجملة الثانية رابطة لها بما ربط
به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن
جواب اخر بتقدير الرابط قوله بسببه الضمير راجع الى طيرانه
قوله اى وقع العطف الغرض من هذا اصلاح عبارة المقالات
العطف ليس على عاملين بل على معمولها فاصلحت العبارة بثلاثة
اوجه احدها اصلاح الشارح وحاصله ان عطف مسند اليه
مصدره من قبيل وقد جعل بين العبد وذلك المصدر وهو نائب
الفاعل والتقدير اذا عطف عطفا اى وقع عطف بناء على وجود عاملين
مختلفين لم يجز اى ان امتناع هذا العطف انما هو لوجود العاملين ثانيها
اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامالة و
التقدير اذا اميل الاسمين المعمولين نحو العاملين بان يجعلا معمولين
لهما ثالثها وهو الاظهر ما ذكره الاكثر وهو ان فى عبارة المص مضافا
مقدرا قوله ما كل سوداء الخ فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور
والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيها ما وهذا مثل
حاصله انه ليس كل ما استعمل ظاهره حسنا فى نفس الامر ولا
كل ما يستعمل ظاهره حسن فى الواقع وعبروا بالتمرة والشحمة
لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم لقبح الفقر والشحمة عكسها

قوله اكل امرء فان قوله ونار عطف على امرء المجرور والعامل فيه
حسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقدير كل
امرء واسير تظنه رجلا كاملا في الرجولية وكل نار ترى لهانه
في الليل تحسبها نارا كالنيران المضرمة في الليل لطلب الضيف
وارشاد الضال في الطريق على ما هو عادة العرب قوله بحسب الظا
هر اه الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان
المثال في هذه الشرطية مناف للمقدم لان لفظ اذا صيغة الا
نتقاض المحقق فالتقدير انه اذا وقع العطف على عاملين و
تحقق وثبت لم يجز وهو فاسد لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم
عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظاهر
متحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان
التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحو كلها جائزة بحسب
الصورة قوله عند الجمهور اي المتأخرين والا فالمتقدمون قد اطبقوا
على جوازه كما اعترف به نجم الائمة الا انحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وهو الحق عندي لوروده في القرآن العزيز وفي الكلام الفصيح
قوله ههنا اي يقوم اه هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان
العامل في المعطوف حرف العطف بنيابته عن العامل السابق
وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القسمين وفي العامل في المعطوف
مذهبان اخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف
هو الاول بواسطة الحرف وثانيهما وهو مذهب الفارسي وابن

جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه
هو الاولى قوله في الدار اه فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه
عمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء قوله على حذف المضاف
فيكون من قبيل العطف على معمول عامل واحد قوله نحو يريد دون الاية
المشهورة بينهم ان المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف اليه كما
في واسئل القرية قام مقامه فكانه المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف
اليه على اعرابه السابق ولما كانت الامثلة للمتنازع فيها من هذا
القبيل استشهد لها بالاية الكريمة قوله مسنوبا نحو ضرب ضرب زيد
قوله او مسنوبا اليه نحو ضرب زيد زيد قوله اي التاكيد اه دفع لما قيل
ان قوله او الشمول لغو لظهور ان كلهم في جاء القوم كلهم يقرر
امر المتبوع في نفسه ويفيد ان النسبة الى جميعهم لا الى بعضهم وحاصل
الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة شاع بينهم في التفصيل المذكور
وليس فيه شمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله بلفظهم اعلم انه اراد
ان يعينه العدد باعتبار النسبة يفيد العدد الحصر للمتبوع
وذلك من الثلاثة وما فوقها ولكن لا يؤكد الاثنان بحرف الخا ط
لمثنى العدد فلا يذكر التاكيد حتى يكون تاكيدا قوله اي مكررا اه
الفصيح الحمل قوله في حكم تكرير اللفظ اه ضد به الفرق بين ضرب
ان واجمع وكثيرا بان الاول في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للقصد
بخلاف اجمع واخواته قوله مطلقا اصطلاحا او غيره قوله لهذه
الكتاب فينبغي ان لا يذكرها كما لم يذكر حسن بسن وفائدة مثل بسن

من بين اللفظ قوله ويمكن استنباط اه كان يقال اما الانمام فلان
العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الرى فلانه تمام الشرب
والعموم هو تمام واما التسبلات فلانه يستلزم انبساطا وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار
الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين قوله
قوله تغليبا فان الاول حقيقة هو التفسيل قوله ولا حاجة اه اى
لا حاجة للمص الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء مغن
عن ذكره قوله بغير الباب وان لم يكن هناك التباس كما اذا اكد
المرفوع المتصل البارز بها نحو ضربت انت نفسك وضرباها نفسهما
وضربوهم انفسهم قوله بلبيان العامل لعلة الاظهار تقضى فاعلا حتى
يلزم الحذف قوله فلا يتقدم والجر ولى يتقدم التبع على المتبوع
قوله اى يقصد النسبة اليه اه اشارة الى ان الجار والمجرور متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكره فى تعريف العطف وقد مضت
الاشارة اجمالا الى ان غرضه اذا اردت تفصيلا اطلع به
على جميع تعاريف التوابع فاستمع لما نملى عليك فنقول عرف المص
البدل بانه تابع مقصود بما نسب اه وهو ظاهر الفساد فانك
اذا قلت جاء زيد اخوك فالذى نسب الى المتبوع هو جاء وليس
المقصود منه اخاك بل المقصود منه اللفظ الذى اظلم فاراد الش
اصلاحه فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد فصار حاصل التعريف
ان البدل تابع مقصود اى قصد نسبة شئ اليه بسبب نسبة الامر

الذى

الذى نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجئ الى اخوك بسبب
انتساب جاءنى الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع الخ وسيلة الى
اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل
المحشى واعتراضه على الشارح ليس فى محله فراجعه قوله اى بدون
المتبوع اه فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر فى
المقصود اى منفردا عن المتبوع فى كونه مقصودا قوله بنسبة ما
نسب اليه اى لا يكون نسبة المجئ الى المتبوع مقصودة بسبب
نسبة المنسوب الذى اسند الى المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل
مثلا الى زيد فى جاءنى زيد اخوك لا يكون معتبرا لكون النسبة اليه
مقصودة ابتداء بل النسبة اليه ما اى سواء كان ذلك الشئ الذى
نسب الى المتبوع مسندا الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا
الى غيره كالمثال الثانى فان الفعل مسند الى ضمير المتكلم لا الى
المتبوع الذى هو زيد قوله فى القمر فان الشهر مشتمل على القتال
لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية وهو
ليس بمطرد والاولى بها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمى بدل
الاشتمال لا لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا بحيث تبقى النفس عند ذكر
الاول متشوقة الى ذكر الثانى منتظرة له وهذا هو الذى يشير
به الشارح بالملابسة والاحسن ان يجعل وجها للتسمية عليها
وحمل كلام على هذا كما قال الفاضل اللارى قوله وان اختلفا

مفهوما لان اخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد
كيف لا ولو اتحدا لما لولاهما لكان الثاني تاكيدا لا بدلا قوله الاسناد
الى الثاني يظهر من قولك اكرمت زيدا اخاك كون زيد لا للذي قصد
بذلك المن على المخاطب وان اردت ان الاكرام وقع عليه من حيث
انه اخوك قوله نظرت الى القمر فلك آه ان قيل ان النسبة الى المبدل
منه في هذين المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا
لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب
لذلك يكون الاسناد الى القمر وجبا الى الاسناد الى فلكه احيانا لا
فكذا في المثال الثاني اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت
برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا
لذكر البدل قوله لئلا يكون المقصود نقل عن المص انه جعل هذا
وجها لتوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف بدل البعض
والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع
ليعلم انه بعضه او يلابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان
منفصلا لكان موصوفا به قوله واستحمله اي طلب منه ان يحمله على دابة
قوله فيما سبق في قوله وقال بعض المحققين قوله اذا جعلته بدلا
قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل
زوجتك بنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان
صح النكاح لان الغلط واقع فيما ليس مقصودا بالنسبة وان
اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما ليس مقصودا بالنسبة

وان اراد

وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما ليس مقصودا
بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود
بالنسبة قوله فهو لتناوله لصورة النداء قوله الا المبني يعرف آه قوله يعرف
بالتخفيف كيضرب حمل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل
المحشي ان هذا الحد لا يصح الا ممن عرف ماهية المبني على الاطلاق كان
عرفها مثلا بان مطلق المبني هو الذي لم يختلف آخره باختلاف العوامل
لكنه لم يعرف هذا الفرد منه اي الاسم المبني فعرفه بهذا التعريف وان جهل
مطلق المبني المعلوم له سابقا فيه فان مبني في قوله مبني الاصل
نكرة مطلقة لان اضافته الى ما بعده لفظية فهو ح من قبيل تعريف
المخصص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبني فكانه قال المبني
مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل وقد عرفت ان
هذا المبني الذي وقع جزء التعريف ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء
بنفسه قوله او غيره مما كان تقاربه الاشارة الحسية قوله لكنها زمانية
مشابه لنزال الواقع موقع انزل قوله بالفتح اي فتح يوم على
انه اكتسب البناء من المضاف اليه يعني اذا ولما وعلى قراءته بالكسر
فهو معرب قوله والمضاف اليه معرب لتركيبه مع عامله اعني لفظ
والحرف المقدر بخلاف المضاف لمنع الحلو لا لمنع الجمع لجواز
اجتماعهما كهؤلاء ولا للشك ليكون الحذف فقطرا فاسدا قوله من
حيث حركات اواخره اي كون هذه الحركات القابا للمبني انما
هو من حيث حركات اواخره لا من حيث نفسه كما هو المتبادر

من قوله والغابر فانه لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل
المضموم والمفتوح والمكسور قوله لان هذه الالفاظ كما هو المبادر
من اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غير ما هو المصطلح
بل المراد به ما يعبر به عن الشيء سواء اعرب عن شيء ام لا و
هذا هو مصطلح اللغة قوله واثره الذي بناه لا يطلق حكمه كما هو
المبادر من اسم الجنس المضاف قوله عوض من الرجال فنون من هنا
مفتوحة وفى الثانى مكسورة وفى الثالث ساكنة اما فتح النون
اولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكثرة يناسبها التخفيف
ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية
فلان السكون عنه يحكى لما عرفت فالاصل فى تحريك الساكن ان
يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل قوله لا باسماء
الاصوات فانها ليست باسماء لعدم وضعها لكنها جارية مجرى
الاسماء المبنية فى البناء قوله بهذا القيد اى بقيد الوضع الاحد
الامور على كل واحد من التفسيرين اما على الثانى فظاهر واما
على الاول فلان لفظ الكلم مثلا وان كان موضوعا لمفهوم المتكلم
كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكى عن نفسه ولهذا صح
ان يقال انت متكلم وانا مخاطب عند المجازية اى كونه ما عاملا
مخصوص بلغة المجاز كما عرفت قوله الى ضرب الى معنى مع قوله ربما
بدء بالمتكلم عكس ترتيب اهل الصرف قوله اجماعا من البصريين
وذهب الفراء الى انت بكماله اسم وبعض الكوفيون الى ان

الضمير هو التاء وان عماده تعتمد عليها حال فصلها من العامل
لتستقل باللفظ اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو مذهب
الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه مجموعها اسم
ثالثها ما ذهب اليه الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا هو الضمير وايا
وله كما عرفت وهو غير بعيد قوله فان الضمير دفع لما يتوهم
من عدم اشتراك الضمير بناء على ان التاء جزء فاسناد المدفع
بقوله فان الضمير اه قوله ستين كلمة فان كل واحد من الضمائر
الخمسة التى اثنى عشر ضرب الخمسة فى اثنى عشر يبلغ ستين ومضروبها
فى الثمانية عشر يبلغ تسعين قوله علل ومناسبات اه كقولهم انما
وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبدأ الكلام والهمزة لها مبدأ المخرج
لانها من اقصى الحلق لتحصل المناسبة وزيدت معها نون
لانها مناسبة الحروف المد واللين من حيث انها صوتية وزيدت
الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة بينه وبين
المتكلم لانه مثله فى المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها الواو فى
المخرج وكسرة التاء للمؤنثة لان الكسرة تدل على الياء والياء
علامة التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى منها بالمذكر وفتح فى المذكر
طلبا للخفة وزادوا الميم فى ضربتما وضربتم واصلها ان يقال ضربتا
وضربتوا لئلا يلتبس الف التثنية بالالف الاشباع وزيد فى جمع
المؤنث نونا ليكون جمع المؤنث خمسا وبالجمع المذكر بالحاق زائدا
دنين فى اخره الى غير ذلك من التعليلات المذكورة فى المطولات

قوله صفة جرت اه انما قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على غير
من هو له لا يجب ابراز الضمير عند البصريين الا في صورة اللبس
نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها على غير من هي له بان تقع
صفة او مثله او خبره او نعته قوله لئلا يكون اسما من تتمة الاغراض
وسنوله امام تحير الطلاحيها على من يفعل ونحوه اه لخصوصها عن
لا يعقل لكنه اكثر استعمالا قوله على ما هو الاصل وهو من يعقل
لانه اشرف قوله وانما يصح ذلك اه اى وانما يصح كون هذا المثال
وامثاله مثالا لكون الفصل بسبب ان الصفة جرت على غير من هي
له اذا كان الضمير الفصل فاعلا حتى يكون الصفة خالية عن
الضمير ويكون ابرازه لما اعرفت اما لو جعل هذا الضمير تاكيدا
للفاعل المستتر فلا ابراز انما هو لغرض التاكيد قوله ولكنه
تاكيد لازم اسند الى الضمير قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا ولكنه
تاكيد لازم لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما
للبس من شانه اللزوم لرفع اللبس في صورة ثم ان الشارح
بعد ان جزم بانه تاكيد استدل بالمثال المذكور لانه لو كانه
الضمير المنفصل غير فاعل لما نبل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم
اجتماع الفاعلين واما على ما روي عن الزمخشري فيكون
مثالا لما نحن فيه لان نحن فاعل لا تاكيد اذ لا علامة في الصفة
تدل على استتار الفاعل قوله لا لبس فيها لان تاء ضاربته قرينة
على انها صفة لهند قوله بايراد علته للطعن اى الطعن في اول

الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف فجعل الضمير منفصلا لئلا يجترئ
الطعن وان خطر الطعن في ثاني الحال وقف اللفظ بالضمير المنفصل
قوله شبه بالفعل بالمفعول في النصب وكونه فضلة مثله قوله في هذا
المقام اى مقام اتصال الضمير خاصة قوله حرف جر قال بعضهم كان
جعله في حكم حرف الجر محمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان
قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك وهو بعيد قوله
في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء
المتكلم فانه مفعول قوله كما في لعلي فيلزم اجتماع ثلاث نونات
بل اربع لان الفاصل بين اللامين حرف واحد قوله وحملا معطوف
على نحو قوله قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادرة عند
الاطلاق قوله وذلك التوسط لمفصل اشارة الى ان قوله لمفصل
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدرة بعدها
لام كي معناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب انما هو التوسط
لا التسمية على ما يجيء قوله وكون المبتدأ ضميرا نحو كنت انت الرقيب
فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف لما عرفت قوله لامتناع اللام
بيان لوجه الشبه اى كما ان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل
التفضيل يجوز وصف المعرفة به فيحتاج الى ضمير الفصل
قوله على انه خبر مبتدأ ما بعده غير معهود فهو حرى التاكيد قوله
معنى الكلام ويقع اه حاصله ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه
لان معنى التقدم الوقوع مقدما وارد هنا مجرد الوقوع

بعونه قوله قبل الجملة وح تقول الشاعر ويقع منفذ ما يأتي الى [صل]
المعنى والآن للحاجة الى قوله منفذا الان ما حاصله على ما عرفت ويقع
قبل الجملة قوله اى قبل هذا الجنس جعل الجملة للجنس لجعل الجملة
بعده لحصة منه فينبغي ان فيكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق
الجملة ضمير يفسر بحصة وفرد من ذلك الجنس الكلي وهذا رد على
الفاضل الهندي حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر
لزيادة التمكن في الذهن فلما ان ح بمعنى واحد وظني ان هذا احسن
واقل تكلفا من كلام الشارح قوله اذا كان اى الضمير نحو قل هو الله
احد قوله دعاية علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا الى
الشان سمى به سمي به وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير
لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم
الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما ويعرف مسنا وجه تسمية بضمير
القصة قوله وعيس نا بلتزاه لانه المسموع من العرب واما نا نخبر
بنا وبله بالقصة من حيث كونه العمدة فيما مؤنثا نحو هي زيد قائم
مجرد قياس قوله ليحصل المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا و
ضمير القصة واما في قولك هي زيد قائم وان جاز لكنه خال من
التناسب صغر صغرا اى بين الموصوف والصفة قوله في هذا الحكم اى
الحكم على هذا الضمير بانه يفسر بالجملة قوله يلزم اسناد ذلك اه
لان قوله يسمى كانه هو المحكوم ح والكلام تم عنده فكانه قال
الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان منقطع الكلام ويكون

ما بعده مسندا وفيه نظر فان ما بعده على هذا التقدير
قاعدة اخرى حينئذ لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر
من حرف تفسير او غيره قوله فعلى هذا اى فعلى قولنا والظاهر اه
قوله اه لو لم يحمل التقدم على ذكره سابقا بقوله ولا يبعد ان يقال
قوله انتقض القاعدة اه وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس
بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد في قولك الشان هو قيام
زيد وحينئذ فعليه التعريف لكنه خارج من تفسيره التقديم
فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا المرجع واما اذا جعل
قوله يسمى ضمير الشان من الحد فيخرج به مثل هذا الضمير لانه
لا يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح ارباب الفن قوله بلا
دليل عليه اه اى في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان ضربه حل
البيت قرينة معنوية وهو ان كلمة ان لا تدخل على كلم المجازات
لاقتضائها الصدارة والكنيسة معبد النصارى وجوازه وجمع
جوذر وهو ولد البقرة الوحشية وكنى به عن الاولاد والحسان
والظباء عن البنات الحسان قوله اقوى شبهها لان فيها فتح
الاول كالفعل وحكموا عطف على قوله قد ردوا عليها قوله اى
اسماء وضع انما قال لذلك لان المعبر عنه الظاهر المجموع
ووضع المجموع وضع جزئية قوله اشارة حسنة الغرض دفع
الاعتراض الذي اورده اكثر الشراح على عبارة المتن وتقريره
ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف

الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في المحدود
اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية دخل فيه ضمير الغائب
والمعهود وغيرهما فالشارح حمل الاشارة على الاشارة الحسية
وهي الامتداد المتخيل الواصل بين المشخص وما يصيبه غاية لذلك
الامتداد على التجوز بجعله بمنزلة المحسوس فان من كانت الحلي
ثابت بأسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس قوله معنى الفعل فانه
يفهم من الخبر الى المبتدأ معنى فعل ينبيه في قولك زيد قائما
فهو في معنى زيد مقيد بالقيام وهذا مبني على مذهب ابن مالك
حيث جوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل
المفهوم من الانتساب كما عرفت قوله قدم اي قدم لفظ المشار
مع انه حال من ذان وذين ليكون الضمير فيه قريب المرجع اعني
قوله للمذكر بلا فاصلة قوله حتى لا العرض من هذا التكليف دفع
الاعتراض دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان
قوله وهي مبتدأ راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها
وحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف عليها المجموع خبره وعلى هذا
فقوله المقدر مثلا للمشار ذان وذين ليس جملة مركبة من مبتدأ
وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما توهم ظاهر العبارة بل هو مفرد
مقيد بحال معطوف على مفرد مقيد بحال وهكذا الى آخر اسماء
الاشارة اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع في بعض النسخ من تقرير
لفظ حينئذ بعد قوله وهي اي اسماء الاشارة غلط فانه جواب

لكن الشارح لم يرتضه فعدل الى المغيرة قوله على احد الوجوه وقيل ان
ان ههنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره
وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف يكتب بالياء لان هذا حال الالف
المجهول اصلها قوله على سبيل الحروف والعروض منع لما يرد من ان
المبنا ومن الحروف اتصال بالآخر وحاصل الدفع ان الحروف بمعنى
العروض قوله فهو ليس في الحقيقة ههنا يعني من توابع كلمة الحروف
التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه وان اوهم شدة الامتزاج وكذا بينه
حكم حرف الكاف اي حروف الخطاب حينئذ ويسمى لتكلم لذلك قوله
في حينئذ من انواع اسم اشارة وهي ذا وذان وتا وتان وذا وتا ولا
قوله يرتقي الى ستة وهي تا وذي وتي وتيه وذه وذهي الا ان نوعها
واحد حاصل في ضمن احد هذه الافراد قوله على سبيل الشيء مثل
ان تستعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية وهذا باستعارة
ما هو موضوع للمكان كما ورد العكس في قوله العقها مواقيت
الاحرام اي مواضعها قوله يعني لا يكون هذا بيان لحاصل المعنى
لا ان كان فيه حقيقة الا للكان قولي لم يجز جزءها الاسمية قوله
من الافعال الخ فان الافعال الناقصة كما قال نجم الائمة لا حصة
لها فلا يجوز ان يكون شيء منها قوله والمراد بالجزء التام اي توضيحه
ان الجزء التام هو الذي يكون جزء من مركب اذا جعل المركب
اليه لا يحتاج في كونه جزء اليه الى انضمام امر آخر كالفاعل
من قولك قام زيد هو الفاعل فكون زيد فاعلا لا يحتاج الى

شيء بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول لا يكون
جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه قوله معناها
اللغوي وهو المتمم الشيء مطلقا قوله اذ وجب فانهما يجبان
الى صلة اعني الجملة نصا فان البعض من غير عائد قوله كاسمي الفاعل
فالضارب بمعنى الذي يضرب قوله لشبه اللام الحرفية في اللفظ قوله
بالحقيقة والشبه معا فالضارب اسم بمعنى الجملة الفعلية تكون
جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة بالنظر
الى كونه مشابها للام التعريف قوله ذو بمعنى الذي قوله فان الماء ماء
ابي وجدي وطويت اي بنيت بالحجارة قوله او ما يقوم مقامه
وهو الالف واللام وفروع الذي كاللذان واللتان ونحوهما
قوله من تذكره كما تذكر مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر
عنهما انه يجب تنكيرهما وعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه
يجب تصدره قوله الجملة الثانية وهي الجملة التي يكون الموصول
مبتدأها قوله وجعلته الى آخره لان المهم ان تثبت للموصول الحكم
الذي كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولما لم يكن ان يقع الموصول موقع
المخبر عنه لتصدره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير الحال
اليه مكانه قوله الذي ضربته زيد والفرق بين الجملتين انك اذا
قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا
في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شيئا بعضه وبينك لكنه لا يعرف
انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على آخر

الثاني

الثاني لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب قوله
ليصح بناء اسم الفاعل اه فتقول في الاخبار عن زيد في المثال
المذكور الضاربه انا زيد او المضروب زيد قوله بخلاف عجبت
منه اي بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جائز قوله وامتنع في الحال
الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره قوله زيد ضربت غلامه
يصلح مثالا للاسم ولما قبله فلذا لم يمثل له قوله اذا جعلت الضمير الى
ضمير الذي في ضربته واما غلامه فهو خبر الذي وضمير الموصول يجب
ان يكون في الصلة قوله وتامة اي غير محتاجة الى صلة او صفة وقيل
او الى موصوف فكانها تامة بنفسها قوله الا في التام والصفة وغير الغالب
انها جاءت تامة ايضا كقول الشاعر وكيف اراهب امرا او راع له و
قد كان المشيب ونعم مركا من ضافت مذاهبه ونعم من هو في
سر واعلان اي نعم شخصا هو او رجلا هو ومن منصوب المحل على
التمييز قوله ايا ما تدعوا الابرار اي اسم تسمونه سبحانه وتعالى بها
فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب
سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون انها
معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي
ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب
اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت
من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن
ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا انها في الآية استفهامية وانها مبتدأ

واشد جنرو ومفعول ننزع اما محذوف والتقدير لننزعن من الذين
يقال فيهم ايهم اشد او انه علق عن العمل بالاستفهام ان يكون
معفوله من كل شيعة ومن زائدة على مذهب الاخفش قوله
فمن قرء بالضم واما من قرء بالنصب فهو معرب ومفعول للفعل
قوله قال الشارح الرضى هذا حسبنا في اول الكتاب عن هذا
واحترزنا عما ذهب اليه البعض ان يكون هذا اى كونه بمعنى الامر
والماضى الا نادرا وهو لفظان احدهما قرقار اى صوت من ليفوق
دعوا عاد اى تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان قوله معرفة
اى علم جنس كسبحان فانه علم جنس للتسبيح عن الامام اللفظى للمبالغة
قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او ما فوقها
جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير
المؤنث دليلا على التكرر ثم عدل لو نزال فنزال اذن مؤنث كان
قوله وبين وجهها حاصل بعض ما ذكره ان عليك زيدا اسم فعل
مفعوله فالجار والمجرور اصله وجب عليك اخذ زيد واصل
دونك زيد اخذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل
لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه التعجب بمعنى
هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان
اى ما اسرع والتعجب هو التاكيد والمبالغة قوله كقطام وغلاب
هما علم امراة قوله او غير ذلك مثل تسكين الهمزة او حمله على الشرب

قال النجم الائمة وانا لا ارى منعا من ارتكاب كون هذه الاصوات
التى يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم
وذلك لان الله تعالى جعلها فى فهم المطلوب منها كالعقلاء قوله
اسمين او فعلين او هذه المركبات كلها ام لا توجد والموجود
منها ما تركب من اسمين حضرموت وبعلبك وحكاية نحو سيبويه او
اسم وفعل نحو تابط شرا مركب من نحو بالفتح بمعنى الابن قالوا
انه وجد عنده ضم اسمه نفر منسوب اليه ونقرض باب التفعيل
قوله للنسب بينهما نسبة اه لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا
نسبة افادة وقوله لا في الحال ولا قبل التركيب تعريض بالفاضل
الرضى حيث قال للنسب بينهما نسبة قبل العلمية وهو عدول عن
عموم العبارة بلا داع قوله مجرى الاسماء المبنية فى الجهات
طريقة واحدة قوله وما يطشترا اى قبل كيف ينتشى خروجه عن
هذه الضابطة مع انه مبنى قلنا بناؤه من حيث النقل عن الجملة لا
من جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها قوله ويعنى بالنسبة
اى ان ادعى مدع وعنى النسبة الواقعة في كلام المص على وجه
اخرج عنها النسبة العطفية فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة فى
سياق النفى فتفيد العموم قوله لا تدل على نسبة اصلا والدلالة
على النسبة العطفية انما حصل بعد التمحض عن اصله وانه مركب
من اى شئ قوله كل من خمسة عشر وحادى عشر فاخوات الثانى
ما كان الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول

ماكان جزء الاول على اوزان الاعداد الاصلية قوله المشتق من ان
من العدد الزايد فان حادى مشتق من احد وهو زايد على العشرة
لان اصل حادى عشر احد عشر كما ستسمع قوله حادى عشر وعشر
الا خلال المعنى لان معنى حادى عشر واحد من احد عشر واقع
بعد العشرة ومعنى حادى وعشر مجموع العشرة والواحد
قوله قبل التركيب صفتا كسيبويه ونفطويه فانه يبنى على ما كان
عليه قوله وجوابه حاصله ان المراد بالنقص اعم منه فى الحال
او فى الاصل وحادى عشر فى الاصل واحد من احد عشر غير من
احد الى حادى بان اخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء
على الالف هنا والحادى ثم قلبت الواو ياء كما فى المدعى قوله
والمراد به ههنا اى فى باب المبنيات قوله لا المعنى المصدرى
وهو المعنى اللغوى والاصطلاحى المعتبر عنه سابقا بقوله ان
تخبر عن شىء معين اه فان ان فيه مصدرية فمعناه التعبير
وهو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى قوله ولا كل ما يكنى به كان
كثير اصنه معرب كهن كناية عن القبيح كفلان وفلانة بل بعضه
اعنى المكنى به المبنى قوله ولا كل بعض اى ولا كل ذلك البعض
المبنى فان كثيرا منه ليس من هذا كالمضمر الغايب ومن وما
اذا عرفت معنى العبارة على هذا النمط ظهر لك فساد قول
الفاضل المحشى حيث قال بعد قول الشارح ولا كل بعض لا
فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعضه منه وكان

الثم

السهو من قلم الناسخ انتهى قوله ويتعذر تعريفه اى لا يمكن معرفة ذلك
البعض المعين المراد من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة
فلذا اعرض عن تعريف الكنايات على الاطلاق لحاعزه فقاعزه بل هو ايضا
فى الاهال حيث قال والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما
وقع فى كلام متكلم مفسرا اما لا بهام على المخاطب واما لنسيان و
ذلك لان اللفظ العام اذا اطلق واريد بعض معين من افراده كما
يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض
المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير
محصورة فانه كما يصدق عليها انه بعض الافراد يصدق على غيرها
ايضا فلا بد فى معرفتها من تعدادها مفصلة مبنية باسمائها قوله
وضع الحروف اى بنائه فان الاصل فى وضع الاسم ان يكون على
ثلاثة والحرف على اقل قوله من حيث هى لا يستحق اه لا من حيث وقوع
المفرد موقعها كجملة انك قائم فى قولك بلغنى انك قائم بالنظر
الى نفسها لا يستحق شيئا منها وانما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل
فيقال انها فى محل الرفع وفى هذا التعليل تعريض لصاحب المتوسط
حيث قال وانما بنى كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبنى
وهو الجمل قوله فقط اه لانه فى الاصل معرب وكسرته كسرة
اعراب وتنوينه تنوين قوله عكسا اى بترجيح البناء والوسط فيه
مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم قوله ضم ما يبنى وهو المميز
كلفظ المائة قوله لموافقته حروفه اه لموافقة هذا الجزء لما حق

جر التمييز بالحرف وجره بالاضافة اي باضافة كم اليه بخلاف كم
الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعراب المميز هنا سابقا اعني
النصب قوله لكن جوز الزمخشري اه هذا الكلام من الشارح رد لما
ادعاه الفاضل الرضي من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن فانه جوزه الزمخشري في اكثر كتبه مسندا
عليه بالاثر قوله اي لكل واحد منهما نبه على وجه كون الخبر مفردا
مع ان المبتدا مثنى وذلك لانه مفرد لفظا قوله او شبه فعل
منكرا لمه اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل وشبهه كما قال
بعضهم قوله لا يحسب المميز وذلك لانها اسم مبني مبهم لا يحتمل معنا
وكونه ظرفا او مفعولا به او غيرهما الا بمميزه الرافع لابهامه وقد
يقتضي كلام الشارح هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال
ان قول المص يقتضي بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حدة
اقتضائه فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه
الا على الظرفية فاجاب بان مدار نصب كم وكونه اي اقسام المنصوب
انما هو على مميزها قوله مفعول به اي بعين كم وكونه اي منصوبا
لم يكن اي المميز قوله نكرة منفية استفهاما لانها في معنى العدد
فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلاثون
ام نحوهما قوله قاعدة النصب لانه يصدق عليه انه وقع بعده
شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه قوله لقيام مقام
عامله وكان العامل غير مقدم فلم يكن بعده شبه فعل تركه

مع انضمامه اي انه هذا الرفع العارضي وهو كونه قائما مقام عامله
لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية
فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي خرجت عن النصب فيجب
التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي خرجت عن النصب على الظرفية
قوله وفي بعضها اه قوله الموجود في النسخ التي رايناها للرسالة مثله
ويؤيده قوله بعد وقد يحذف باضمار الضمير ولولا ذكر التمييز هنا
لكان الانسب ان يقول وقد يحذف المميز قوله باعتبار بعض الوجوه
اي النصب والجر قوله رفعه بالابتداء استفهامية كانت ام خبرية ده
معه اما منصوب او مجرور والخبر قوله قد جلست فوقي انه قد اشار اه علمه
لترجيح النصب بكثرة افراده قوله ان هذا اي اعتبار الوجوه الثلاثة
في كم حتى يوافق ما سبق من الكلام في نفسكم قوله ان هذا الوجه
وهو احتمال اعتبار الاوجه الثلاثة الذي احد افراده رفعها قوله
وانما عدي اه اي ان جلست يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف قوله
اي كم مرة بالنصب اشارة الى نصب كم على الظرفية او كم جلسة بالنصب
ايضا اشارة الى النصب على المصدرية وقس عليهما حال اخويهما
وذلك واضح لكونهما تابعين لها لكون حالة عطفا عليها وقد عا
صفة لها قوله في هذا المثال اي في قولك كم ضربت يحتمل النصب
على الظرفية ان قدر كم مرة والمصدرية ان قدر كم ضربة والفرق
بين المعنيين ان المصدر ان كان للنوع فظاهر فان ضربة النوع
ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف

وامّا اذا كان المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقديره مرة انتهى
فالفرق بين المعنيين حيث انّ العددية تفهم منهما وحاصل الفرق
انّ كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ فيه اوّلا وبالذات
هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض
واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اوّلا وبالذات هو
الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا قوله
عند حسبانه الخ احترز عن اللفظ وعدم ارادته بالتسمية لانه خرج
عن منفصلتين لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء
العارية عن الاضافة كزيد وعمرو قوله معنى حرف الاضافة حرف
الاضافة هو اللام ومن ومعناهما هو الاختصاص والابتداء
جبرا لنقصان اى نقصان ما لحقها بسبب حذف المضاف اليه
قوله ما بعناها كامام واسفل ودون واول ومن وعل قوله
فساغ اه ساغ الماء اى سهل مدخله فى الحلق وقوله اغص من
الغصص وهو عدم نزول اللقمة فى الحلق والمراد بالماء الحميم
الماء البارد والحار وفى رواية اغص بالماء الفرات قوله فلا
فرق اه اى لا فرق فى المعنى بين القسمين وانّ المضاف اليه
فى كليهما محذوف معوض عنه فى احدهما تنوين عوضا عنه فى الآخر
وهذا القول منبه قول بعضهم من انّ المعنى لم يبن على الاضافة
بل لانها اسم مفرد عن الاضافة مثل قبلا قوله كما فيها اى كما
فى الظروف فانّ قولك ما قام زيد قبلا وما قام وجهرا لى

انقطاع الارض قوله فتاهت القابا اه حاصله انها وان كانت مضافة
الى الجمل بعدها الا انّ اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف قوله غالبه او نوعه
لا لزومه ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيبويه
فى مثل قولهم كنت اظنّ انّ العقرب اشدّ لسعة من الزنبور فاذا هو
اياها وخرّج على وجوه احدها انّ النصب على معنى فوجدته اياها
وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيها قول المقدسى الاقرب انّ
الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر وثالثها ان يكون نصبه
على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كهى اى فاذا الزنبور
كالعقرب وهو مبنى على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها
قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون اياها كناية عن الجملة التقدير
فاذا هو يلسع لسعها لكنى عن الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها
عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت
كناية عن نكرة صارت فى حكم النكرة وخامسها انّ الاصل فاذا هو
هى فاستعير ضمير النصب موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول
به والاصل فاذا هو يساويها ويشبهها ثم حذف الفعل فانفصل
الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع
لسعها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات كلها ضعيفة
والحق عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا
قالت العرب لما اجتمعت عند باب الخليفة القول ما قاله الكسائى

وامروا بالتلفظ به فلم يقدروا قوله جار مجرى الظروف في انها
يقبل تقدير في مثلها قوله بعض الشارحين هو صاحب المتوسط
ووجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد هو سوال عن حاله وصفته
ولا دخل له في زمان الحال اذ ليس المطلوب السوال عن حاله في زمان
الحال اى في هذا الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل مؤيدة لما
ذكره الشارح قوله حال كونه ملتبسا بالعدد جعل الباء للمصاحبة
وقطع عن المقصود الذى يطلب صلة الباء لما قاله نجم الائمة حيث
قال والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد
لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك بالعدد يومين
قوله والجزم معرفة لان مذ بمعنى اول المدة او جميعها قوله غدوة
خاصة سماعا ونصبها اما على التشبيه بالمفعول او على التمييز يا
لتنبيه وما سمع منه هو قول الشاعر لدن غدوة حتى الاذ بخففها
بقية منقوص من الظل قالص قوله اى لاجل الفعل اه يريد ان
الماضى اما صفة للزمان او للعامل فعلى الاول يصح اسناد المنفى
اليه مجازا لعقلى من باب الاسناد الى الظرف اى للزمان الماضى
الذى نفى فيه شئ وعلى الثانى الاسناد ظاهر وكذا الكلام في المستقبل
المنفى قوله اى لذاته المعتبرة الظاهر ان لفظ لذاته مصدرة باللام
لا بالباء هو تفسير الشئ المبهم لا لقوله بعينه ولفظ المعتبرة تفسير
العين وحاصل التعريف ان الاسم المعرفة هو الذى وضع لذات
مع تعينها ويدل على ان الذات تفسير الشئ مقيدا بهذه الحيثية

داہل

ولم يقل مقيدا بالذات المعلومة وفي نسخة الفاضل المحشي الذات
مصدرة بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا للعين واعترض
بان هذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المعتبرة ولا يناسبه اللغة
قوله فيخفى ذلك المشترك وقد حققنا الكلام في اول الكتاب فارجع
اليه لتفهم ما هذا قوله والمبهم اه جواب اعتراض وهو ان ما عرفت الم
من اقسام التعريف فلم اعرض المص عنه ذكره وحاصل الجواب انها
بدل من اللام فلا يعد قسما آخر قوله ولهذا اما انث اه اى لاجل ان
تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين اضافة
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك البيان عن هذا
لانه تابع وفرع قوله اختلافات كثيرة وقد بيناها سابقا قوله
افردها بالذكر مع اتحاد احكامه تحت النكرة قوله مفردة كاسماء
دفع الاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج عن التعريف الواحد و
الاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية
الواحد والاثنين وحاصل الجواب ان وضعهما وضع لكمية احاد الاشياء
مفردة لا مجتمعة قوله رجل ورجلين اه فانه يفهم من هذه الاسماء
الكمية مع الذات بخلاف ثلاثة مثلا فان المفهوم منها انما هو
الكمية فقط واما كونها رجالا وغيرهما فيحتاج في فهمه الى لفظ آخر
قوله من جنس واحد وهو الثانيث بالتاء قوله من جنس احدهما
بالتاء والآخر بالالف قوله واما تذكير الثانى اه جواب اعتراض
تقديره انك ذكرت الجزء الثانى في تسعة عشر واخواته حتى ما

من اجتماع تاءين ولولا هذا المحذور لما ذكرت وهو عشرات في
احد عشر لو اثبت الجزء الثاني فلم ذكرته قوله والتاء في ثنتان اه
جواب عما يقال انه لزم اجتماع تاءين من جنس واحد في ثنتا
عشرة واثنتا عشرة وقد فرت منه وحاصل الجواب ان التاء في
اثنتا بدل من لام الكلمة اعني الياء كالتاء في ثنتان فانها بدل
من الواو فلم تتمحض للتانيث واما في اثنتان فالهمزة عوض عن اللام
فالتاء ح للتانيث حقيقة لكن حمل على ما لم تتمحض لم تجتمع تاءين مما
جوزه قوله ولما غيره اه حاصل العبارة ان المص اي بعيد هذا
بقاعدة كلية هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا
على القاعدة من قوله احد وعشرون احدى وعشرون صدق فيها
وفرد من افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير
جزء الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير في التركيب
كاحدى عشر بل العطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف
بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد
الواحدة لا الاحد والاحدى فلذا اخص القاعدة بما عداها وذكر
لكنهم كرهوا تركيبا لعبارة ان يلي فعلا والتمييز فاعلا والمجموع مفعول
وحاصلها انهم لو جمعوا مميز الثلاث مئات وقالوا ثلاث مئات رجل لوقع
مميز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه
خلاف المانوس من عادتهم وهو ايلاء المميز لما هو في صورة الجمع
بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا وثلاثون درهما ونحوها

قوله

قوله لم يحتج اه لان المضاف اليه اذا كان مميزا هو المقصود بالاول
في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان الجمع كالمثنى الواحد المضاف
اليه في خمسة عشر مثلا مغاير للاول فلم يكن لجعل ثلاثة اشياء واحدا
من حيث المعنى قوله هب اشارة الى منع هذا الاعتبار والجواب انا ذكرناه
للتاكيد كما في الرجل الواحد والرجلين اثنين قوله لهيئة خاصة كرجل ضال
وعلى هذا الحد لا يرد الاعتراض السابق بقوله كلما افاد التمييز اه بخلاف
الزايد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم ولو قلت
ثلاثة فقط لم يعلم ما هي قوله اي تصيير ذلك المفرد اه حاصله ان قوله
تصيير مصدر مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول
الاول قوله عددا وقوله انقص من عدده صفة له وقوله ازيد مفعوله
الثاني وحاصل المعنى ان ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك العدد
اي الواحد الذي هو انقص من اثنين زائدا على ذلك المعنى الاول
اي الناقص بواحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني
مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه وقوله ازيد صفة مصدر محذوف
اي عددا ازيد قوله انقص من عدده اي من العدد الذي اشتق
منه فان الثاني مشتق من اثنين قوله اسماء الفاعلين اه كضارب وقاتل
ونحوهما قوله والا يلزم ارادة الواحد الاول اي جواز ارادة الواحد
الاول لان عاشر العشرة اذا لم يتعين له المرتبة العاشرة كان نسبته
جميع المراتب اليه واحدا قوله وجعل بعض الشارحين هو صاحب المتوسط
قوله لم يجز ثانيه لبقاء لفظ المفرد فيما احترزوه وعلى هذا فيجب

ان يبقى حكم التأنيث في المضيفي في المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء
لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد ذو العلامة اما بحذفها
ان كانت تاء نحو المسلمات او بقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات
كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تأنيث الواحد قد زال
لزوال علامته ثم حمل ما التاء فيه مقدرة كالزينبات والهندات
عليه لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ قوله فانت بالخيار وانما
جاز فيه الوجهان لانه مأول بالجماعة والجماعة مؤنثة باعتبار اللفظ
غير مؤنثة باعتبار المعنى فجوز الوجهان على الاعتبارين قوله
بتقدير المضاف لان المثنى كما قرره الشارح المحقق جزء منه بل الالف
والنون والياء والنون انما لحقت باجزائه قوله اوقد يراد منه
المفرد وهو زيد مثلا مع لواحقه وهي الالف او الياء والنون المكسورة
مع هذه اللحقات هو المثنى لان المثنى هو الذي الحقت به هذه
العلامات فقط بدون اعتبارها فان التعريف ح لا يصدق
الا على مثل مسلم وهو مفرد ويخرج عنه جميع افراد المحدود فلا
يكون جامعا ولا مانعا قوله ولو اكتفى اه اي ان الظاهر من هذه
العبارة ان المراد ما في اخره الف او ياء او نون ملحقات على التركيب
والتنوين على سبيل منع الخلو كما سيأتي تحقيقه قوله ولا باس باشتماله
جواب سؤال تقريره ان لحوق النون داخل في الدال على كل
من التقادير الثلاث مع انه لا دخل له في الدلالة على ان معه
مثله من جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الف او الياء او هما

ولهذا

ولهذا لو حذفت النون للاضافة كانت الدلالة على حالها قوله
على نفقد تسليمه اشارة الى منع ما اجمعوا عليه من كون علامة
التثنية الالف او الياء لا انه يمكن القول بمجموع الالف والياء والنون
علامة حذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه قوله باعتبار دخوله
بيان لكون ذلك المثل من جنس المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا اسدان
فالاسد الذي جعلته الالف من جنس الاول باعتبار دخول الاسد
الثاني تحت جنس وهو الموضوع له للفظ عن الحيوانات المفترسة
المشترك بينهما قوله لا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من
قوله من جنسه قوله ثم باول الاسم اه اي بعد ان يسمى الاسم الا
بتاويل الاسم بمفهوم كلي اعني المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه
المسميان بالاب وهما فردان الجنس واحد اعني المسمى الكلي
المتناول لهذين الفردين ولغيرهما وهذا التاويل تكلف وتمحل
والاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد قوله اختار عدم
جوازه استنادا الى ان المشترك لم اجناس توحد احادها لتثنى
وتجمع كالقرئين للطهرين والقرء للاطهار فلم يبق اوجع باعتبار
معانيه المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل قرءان مثلا لا يدرى
اطهر ان ام حيض وطهر بخلاف العلم فانه لسهل جنس توحيد
اجازه فثنى وجمع اذا ثنى وجمع باعتبار معانيها المختلفة او رث اللبس
قوله ولهذا الاعتبار وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى ليحصل ذلك المعنى
والكلي قوله الف مفردة احترز بقوله مفردة عن الالف المفردة

همزة فانها ممدودة قوله لانه فانها ضد الممدود وهو على هذا ماخوذ
من القصر خلاف المد وعلى التوجيه الآخر هو ماخوذ من القصر بمعنى
الحبس قوله او حكماه وانما كان في حكم المنقلب عن الواو لانه اذا
كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الياء الدال على كونها
منقلبة عنه كانت اسقط عنه لو انه كونها ياء في الاسم فلزم ان يكون
واو الاصل قوله اي غير ما فيه اربعة اه اي ان المراد بالثلاثي ههنا
ما كان على ثلاثة احرف لان الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي
المزيد فيه الذي يكون اكثر من ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه
تقلب ياء فيخرج عن هذه الضابطة هو مع الرباعي قوله او عدمه اي
عدم الاصل اي يكون الفا اصلية غير منقلبة ولكن جاء عن العرب
امالتها كمتى ان والبان في المسمى بمتى والى واما مجهول الاصل فهي
التي تقع في مكان الاصل ولم يعرف اصلها قوله وتخفيفا اه وذلك لان
قلبها الى الياء اخف من قلبها الى الواو قوله ولا منقلبة عن اصلية
كالسيان في كساء ورداء قوله او زائدة كالسيان في حرباء كعلباء
وهو عصب العنق قوله منقلبة عن واو او ياء هذه حال معترضة بين
اسم ان وخبرها وفائدتها بيان ان الف الالحاق لا يكون الا منقلبة
ملحقة بالحرف الاصلي حيث انها وقعت مقابلة لو كانها اصلية قوله
لان عين الهمزة اه اي نفس الهمزة بالحرف الاصلي الذي وقعت مقابلة
او منقلبة عنه هي لسبب با اصلية فشابهت ما ليس باصلي كحمراء
قوله وفي الترجمة اه هو الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق

الزهر

التشريف الفاظ الرسالة لا مع زيادة ابحاث قوله انه لا يجوز اه وذلك لان
لان الاجماز للعهد والمعهود سابقا هو الفاء هو لمضمرة وقلبها
واوا قوله وردها اه الاصل اعم من ان يكون واوا او ياء قوله
التي قياسها ان لا تحذف لانها لو حذفت مثنى المذكر بمثنى المؤنث
وحمل عليه ما لا التباس فيه كان لا يكون له مذكر كحبلان قوله
مستعملان فاذا كان مستعملين كخصيان واليان مثناهما لا مثنى خصية
واليه مخالف للقياس وكلام بعض الائمة صريح في هذا على جملة انما
قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعمال في هذا التعريف لا استعمال
في تعريفه اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة
طائفة واثنين اثنين او واحد واحد قوله هي مادة المفردة
لان صورة المفرد غير باقية حالة الجمع قوله اما بزيادة كرجال
او نقصان كطلبة في جمع طالب قوله حقيقة مثل اسد جمع اسد
قوله او حكما مثل ذلك وههنا يحسب اعتبار الضمة والكسرة في الجمع غير ضمتي
مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال في الواحد اصليتين مثل الضمة والكسرة
في فعل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا وفرضا قوله او بقوله
دل والدلالة بحروف المفرد معناه لها دخل في الدلالة لا انها مستقلة
بها اذ هيئة الجمع لها دخل ايضا في الدلالة قوله كرهط ونفر اي رهط
من الثلاثة الى العشرة والنفر جمع الناس او ما دون العشرة قوله كثلاثة
وعشرة لا واحد واثنين لعدم دلالتها على الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة
قوله فيفوتهم مقصوده يخرج عن الحد بهذا القيد لدلالته على

احاد غير مقصودة اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار
صدق الجنس عليها والاستعمال فيها قوله بحروف مفردة اى يخرج بهذ
القيد فانها وان دلت على احاد مقصودة حين الاستعمال لان تلك
الدلالة ليست بحروف مفردة كخلة وعنا اذ ليس لها مفرد بل هي جمع على
وزن الجمع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام المفرد فيها كالتصغير
على لفظها والنسبة اليه ونحوها قوله اسماء الجموع والعدد اذ ليس
لها مفرد يدل على الاحاد بتوسط حروفه فان قيل يصدق هذا الحد
على اسماء الجموع التى لها احاد نحو ركب وصحب فان مفرده الراكب و
الصاحب فينبغى ان يكونا جمعا كما قال الاخفش قيل ان ركبان
وان وافق الراكب فى الحروف لكن الراكب وضع لتبين مفرد بل
كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل
وفيه نظر لان المفرد ان اريد به الفرد الواحد وح فيصدق على
الراكب انه مفرد لهذا المعنى وان اريد به كونه مفردا اصطلاحا
فيكون موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور قوله كالجماعة اى كما ان
لفظ الجماعة اسم جمع فكذا نحو ركب قوله كما مر اسم الجمع والالف اسم
الجمع بعد قوله عن الحركة كما فى احدان فانه لا ينون بل فاد التنوين
اورها على سبيل الجمع كما فى زيدان قوله فان قيل اسم التفضيل اه
حاصل السؤال ان اكثر فى قول المص اسم تفضيل والتقدير ح
هذا الاكثر يدل على ان جمع المفرد اكثر منه فينبغى ان يكون فى
المفرد كثرة حتى يضاف اليه الاكثر بزيادة الواو والنون وهو مفرد

لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذى يقتضيه
اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما فى زيد اعلم من عمرو او مقدرا
كما فى قولك زيد افقر من الحمار اى لو فرض ثبوت الفقر للحمار لزيد
افقر منه وما نحن فيه من هذا القبيل يعنى لو فرض الكثرة فى الواحد
لكان ذلك فى الجمع اكثر قوله اى فكونه اه اشار به الى دفع اعتراض
الفاضل الرضى الذات يتعلق احدهما باللفظ والاخر بالمعنى اما
الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما مذكرا حينئذ
لقوله شرط لعدم وجود العائد فيها الرابط لها بالمبتدا واما
الثانى فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الجزاء ما يجعله بمعنى المصدر
ليطابقه معنى وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكر بمعنى
كونه مذكرا وهو جزء شرطه فوجد العائد والمصدر كلاهما من
غير حاجة الى تقدير عائد كما اجاب به الفاضل الرضى قوله
من حيث مسماه نبه بهذا على ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه
بالعقل من قبيل وصف الدال بحال مدلوله قوله الفرس لبنى
هلال نسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم صار
الى بنى هلال قوله واراد بالمذكر جواب عن اعتراض نجم الائمة
حيث قال كان على المص ان يقول بدل قوله مذكر تجرده عن
التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو مسلمات وورقاء على رجلين
قوله بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات ودلالة حذف
الالف والتاء قوله هو التاء اى فى موضع لان وصفها للفرق

بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف قوله غير مستواء اشار بهذا الكلام
الى ان الجمع بالواو والنون في صيغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث
في الصيغة كما في اصله خلاف الاصل وذلك لمشابهتها ح بالاسم في
ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ كالجمل
والناقة والمراة والرجل قوله الاسم المذكور اه دفع لما اعترض
به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة سخيفة لان ضميره يكون
عايدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم
استواء الشيء في نفسه مع غيره وحاصل الجواب ان ضميره يكون راجع
الى الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه وكانه قال وان يكون
الاسم المذكور مذكرا مستويا في الصيغة مع المؤنث قوله بتاويل +
الوصف دفع لما يقال اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره والشرط
الخامس اقول يغني عن هذا الشرط سابقه فان العلام يستوى فيه
المذكر والمؤنث قوله وتاء التانيث قد حققنا لك ان تاء المبالغة
هي تاء التانيث فارجع اليه لزم اللبس فانه اذا قيل علامون
لم يدر انه جمع علام قوله بحث قاعدة كلية لانه قال بعد ان ذكر
قسمي الجمع السالم وهو العلم والصفة المستجمعة للشروط سوى ما جمع
نقص من ذى التاء المحذوف العجز معتلا تماما لا مذكرا لم يجمع
هذا الجمع مغيرا كان كثبون او غير مغير كثبون وقد جاء قلون على
الوجهين وقد شذ نحو حرون واوزون وارضون انتهى وحاصل

هذه الضابطة ان كلا اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة
فجمعه شاذ الا اذا كان اسما محذوف العجز معتلا ولم يكسر مذكر
يجمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن
علما ولا صفة وذلك كثبون وامرابه فان مفرده ثبة واصلها
ثبو فجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام ومن ثم شذ
ارضون فانه ليس معتلا محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع
عوضا عن محذوفه قوله فان تغييرا لواحد اه اى ان تغيير مفرد مصطفون
الذى هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو بعد الجمع فانه لما
جمع التقاء ساكنين هما الالف والواو فحذفت الالف قوله واما
التغيير اه جواب عما يقال كيف حملنا التغيير هنا على هذا الفرد
الخاص وفيما تقدم على مطلق التغيير قوله جمع القلة افعلة اه
قال نجم الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة
واما اذا لم يجئ جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا
الستة للكثرة اذا لم يجئ غيره الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصابيح
هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه الاوزان الاربعة مع
الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم
افعلاء كاصدقاء جمع صديق قوله والمراد بجريانه اه اعلم ان
الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان احدها ما ذكره وهو جريان
المصدر على الفعل ثانيها جريان اسم الفاعل على الفعل اى موازنته
اياه في حركاته وسكناته ثالثها جريان الصفة على شيء اى كونه

ذلك الشيء صاحبها اما مبتداء لها او ذو الحال او موصول وكل
من المعانى اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الا بها فى الحد
كما ذكره الفاضل الرضى بعد اشتقاق الفعل منه اشار الى ترك
اختيار ما اختاره البصريون من ان الاصل هو المصدر والفعل
مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه
بدلائل احدها ان المصدر تابع للفعل فى الاعلال وعدمه واذا
ثبتت الفرعية فى الاعلال تثبت فى الاشتقاق لانه لا يكون فرعا
فى شيء واصلا فى اخر وثانيها ان المصدر جاء مؤكدا للفعل
فيكون تابعا له والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها ان
الفعل قد جاء عاملا فى المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول
ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا
والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر
جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء وكل هذه الادلة
مدخول لامكان الجواب عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية
فى الاعلال الفرعية فى الاشتقاق الا ترى ان اعد واخواته فرع
يعد فى الاعلال وليس مشتقا منه واما عن الثانى فلانه يلزم منه
فرعيته فى الاعراب لا فى الاشتقاق واما عن الثالث فلانه لا يلزم
من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة فى الاسماء وليست
اصلا لها واما عن الرابع فبان المشايع قبل الافعال التى وجد لها
مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل واصل
لوجه

لوجوده فيكون اصلا الاشتقاق قوله وان كان الاخران اه لكن
تعليلها من غير لفظها تقول لزم الله زيدا وبلا وبحا اى عذبا
وهلا كما ذكرنا الحمل للفرق بين المصدر والمفعول المطلق
قوله اى سماعى يعنى انه اطلق السماع واراد السماعى مجازا ولم
يرد ان باء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها قوله اثنين وثلاثين
عدها المص فى الشافية وهى قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة
وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى ولبان وحرمان وغفران ودران
وطلب وكذب وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وكتاب
وسؤال ونهاده ودعاية ودراية وحول وقبول ووجيف
وصهوبة ومحمدة وكراهية قوله بالقطع مبتدا لقوله يعمل اى يعمل المصدر
عملا مقطوعا بان العمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا
مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه للفعل
فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء قوله لا باعتبار الشبه واذا كان
عمله للاشتقاق ولا فرق فى الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان
بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذا
لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضى
كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومعنى فسقطت قوة المشابهة
فلم يعمل عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى
الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه فى تقدير ان مع الفعل ولا يجوز
هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت

على المضارع خلص الاستقبال قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا ان
حقيقة واما المجازى نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل قوله معموله
عليه جوز نجم الائمة تقديم المعمول اذا كان ظرفا للتوسع ولوروده
نحو قوله اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار وقال
الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي يقدير
الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول لشيء حكم حكم ذلك الشيء
في جميع الامور قوله وشيء مما في حيزه لانها حرف مصدري
موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول قوله او يكون
الظرف اه والتقدير ح ولا يقع اضمار المستتر فيه بان يقال في
مثل الزيدان اعجبني ضربهما الزيد ان اعجبني ضربا على ان يكون
الالف ضمير الفاعل المثنى قوله لا ضمر في المثنى اي لا ضمير في المصدر
لا ضمير في المثنى اي لو اضمر في المصدر لاضمر فيه اذا ثنى او جمع فيلزم
ح اجتماع علامتي تثنية وعلامتي جمع فانك اذا قلت اعجبني ضربا
فالالف ضمير علامة تثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه ويجعل
مستترا لاحتياج الى الف اخرى تدل على ذلك المستتر كما هو الفا
عدة المقررة في باب الاضمار قوله راجعين في الحقيقة اه ولذا
عد من خواص الاسم التثنية والجمع قوله ولا يشبه اه كلام مستأنف
متضمن جوابا عن سؤال تقريره ان الاضمار في المصدر قد
وقع في مثل ضربي زيدا حاصل فان الياء ضمير المتكلم وهو
مستقر في المصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار

فانه اذا

فانه اذا كان بارزا يقال له انه ضمير ولا يقال انه مضمر في المصدر واما
في غيره قوله في مفهومه بل مفهومه هو الحدث المذكور في التعريف
سابقا قوله بدلا منه قال نجم الائمة خلاف النحاة في المفعول المطلق
المحذوف الفعل مطلقا اي سواء كان الحذف جائزا او واجبا وهو
خلافا لهم قوله فلو اخرت اه اي لو اخرت تلك الاحكام المصدرة
بقوله ولا يتقدم معموله المنتهية عند قوله واعماله باللام فتلك عن
القسم الثاني لتوهم ان تستند هذه الاحكام الى كلا القسمين واحده
حيث انها وقعت بعدهما والحال ليس كذلك فان امتناع تقديم
المعمول يختص بالقسم الاول قوله اي حدث وهو المصدر وذلك
مبني على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا وحدثانا
قوله موضوعا لذلك اه فيه تنبيه على ان لام الجارة صلة قوله اشتق
بتضمينه معنى الوضع قوله ما قام اشار الى ان المراد من اعم
من العقلاء واعلم ان المراد من اعم من العقلاء قام به الفعل
مع الفعل فان اسم الفاعل موضوع لكليهما قوله وغير ذلك كالالة
واسم المكان والزمان قوله لان الجمع اه فان اسم المفعول لمن وقع
عليه واسمي الزمان والمكان لمن وقع فيه والالة لمن وقع بها الفعل
اي بتوسطها قوله والظاهر ان اسم التفضيل اه اي الظاهر من قوله
لا المقيد لمن قام به يخرج ما عدا الصفة فانه بمنزلة خرج الجميع الا الصفة
قوله كما علمت ان الاشتقاق تضمن معنى الوضع في قوله في اول التعريف
اي حدث موضوعا لذلك الاسم ونحن اشرنا الى فائدته قوله وان كان

ماضياً اي بالنسبة الى زمان نزول الاية فان زمان اهل الكهف
مقدم على زمان نبينا ع قوله يشترط الاخفش والكوفيون فنحو
زون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر فكأنهم اعتبروا نفس الشبه
لاعماله من غير اعتماد على صاحبه والهمزة ادعى ههنا واعلم انه
قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال
ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط
ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه
اذا دخله اللام هذا كلامه وهو كلام انيق قوله وحيث الاضافة
فرع العلماء على هذه المسألة مسألة في الضمان وهي ان القائل
اذا قال انا قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا
واذا نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصورة
الاولى حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو اخبار عن القتل
والسرقة الواقعين في الزمان الماضي واما على تقدير الثاني
فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو توعد منه بالقتل والسرقة
لا اخبار عما وقع منه قوله فبفعل مقدر قال السيرافي الاجود
ان يقال ههنا انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث
لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول قوله فانتفى باقي
الاعمال في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا
يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد
عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة وروده

في كلامهم قوله اللام الموصولة قيدها بها احترازا عن لام التعريف
فانه اذا دخل اسم الفاعل لا تغنيه عن شرط من شرائط العمل قوله
لعدم نظيره هذا الدليل لا يجري في جمع المكسر الا ان يقال انه حمل
على ما لا يحقق تغيير طرد الباب قوله ينصب على المفعولية اشارة الى
ان الاطلاق لعدم جزم المصنف ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية
اذ لا يجوز مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لا يستلزم الصلة بذكر
المفعول قوله لتفضيل الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل
نحو زيد اضرب الناس اي اشدهم ضربا او التفضيل المفعول بان يكون
اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اي
اكثرهم مشهورية ومعروفية قوله اي عمل النصب قيد به لان عمله
الرفع لا يتوقف على شرط كما صرح نجم الائمة قوله واشتراط عمله بأحد
الزمانين قال نجم الائمة ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتأخرين
كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل قوله ظاهر
طالق فانهما اسماء فاعل لهما في الاصل بمعنى الحدوث لكن غالب
استعماله في الثبوت فلا يقال طالق الا لمن ثبت لها الطلاق لا لمن
تجدد لها انا فانا قوله من المشتكى في مخالفة والضمير المستكن راجع
الى الصفة والتقدير وصيغتها مخالفة لصيغة حال كون صيغة
الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
فان صيغته قياسية لا سماعية قوله ليست بموصول بالاتفاق بل هي حرف
تعريف وانما لم يكن موصولة لان مدخول اللام الموصولة و

كان بحسب الصورة اسما كضارب الا ان ذلك الاسم في معنى الفعل
وقائم مقامه لما عرفت ولا تأتي في الصفة وذلك لانها تدل على
الثبوت والفعل لكون الزمان جزءا من مفهومه يدل على التجدد
فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغي ان يدخل على الفعل
قوله على التشبيه ووجه مشابهته للفعل لكونه فضلة مثله وا
بعد تمام الكلام قوله عكس المعهود اه هذا في صورة اضافة المعرفة
الى النكرة والمعهود اضافة المعرفة الى النكرة كضارب زيد ونحوه
قوله في ضرورة الشعر كما قال اقامت على ربيهما جارتا صفا كميت
الاعالي جونتا مصطلاهما فاضاف جونتا الى المصطلى الذي هو المضاف
الى ضمير الجارتين فهو مثل حسن وجهه قوله في اصل ذلك الفعل لانه
المتبادر من الاطلاق وفي هذا جواب الاعتراض الفاضل الرضي حيث
قال ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب فان فيها زيادة على الغير
وحاصل الجواب انه لم يقصد فيها الزيادة في الفعل الذي اشتق
منه انما يريد الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة بل المراد بقولنا
زيد فاضل على عمرو انه اكثر منه مالا على تقديرها لثاني فاسم الفاعل
بمعنى الحال والاستقبال فهو نوعه ضربا القتل والسرقة لا حيا
عما وقع مضى اوحالا او نحوهما قوله ملتبس فالباء بمعنى مع قوله
ذات مبهمة فان قولك اعلم يدل على ان ذاتا ما متصفة بالعلم و
اما يدري انها اي ذات الاية كالموصوف فيقال نحو زيد افضل
من عمرو ولا حاجة له الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان

مثلا

مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل لزمان فقط من حيث صيغة فلذا
هذا ينبغي حمل افعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون
بافعل وهي صيغته ومبانيه فكانه قال واسم التفضيل صيغة افعل
من الرباعي اه فانه اذا قيل ما اخرجه لم يدر انه ماخوذ من دحرج
او من خرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي المجرد او من خرّج بالتشديد
الذي هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل ان يكون مراده لزوم الالتباس
بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما اخرجه لم يعلم ان المراد ما اشد دحرجه
او استخراجه قوله لغير التفضيل اعني افعل الصفة قوله مقدم بالطبع
لان التقدم الطبيعي على ما عرفت هو كون المتاخر محتاجا الى
المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده وهنا كذلك لان ما يدل
على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة
له ولا يلزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة
قوله على منع التقدير اي على تقدير ان المراد العيب الظاهر
ينبغي صحة احمق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ
قوله فالجواب اه هذا الجواب للفاضل الهندي ولم يستحسنه ايضا فا
للتشنيع عليه عيب وحاصل الجواب ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة
مثل تعليق الخرز ونحوها فهو من العيوب الظاهرة والمراد بالجهل
والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي هي منشأ هذه الاثار
فهو من العيوب الباطنة قوله فعلى هذا تنبيه الفاء اما زائدة
او على توهم اما او تقديرها في نظم الكلام والتقدير فاما

الجواب بعينه قوله من حمق ابن هبنقة قد يذكر بعضهم لفظ الابن
والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب القاموس انه هبنقة من غير
زيادة الابن قال فيه وذو الودعات هبنقة يزيد ابن ثروان
قوله قياسا لانه اذا لم يكن هذه الظهور كان من العيوب الباطنة
وبناء فعل التفضيل منه قياسي قوله على سبيل الشذوذ لانه
ح يكون من العيوب الظاهرة قوله على خلاف القياس وورده
في كلام العرب كثيرا سيما في الصحيفة السجادية اعدل شاهد
على موافقته للقياس والعارف القريحة قوله الانفصال الحقيقي
اعني عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما قوله معيّن الجار والمجرور
متعلق بمعيّن والتقدير ان المفضل عليه في صورة استعماله باللام
معيّن بطريق تعيين المفضل عليه اذا كان مع غير اللام وقوله
مذكور صفة معيّن قوله كما اذا طلب مثال لذكر المفضل عليه لفظا
واما حكما فكما اذا كان في البلد فاضلان معروفا واحدهما افضل
من الاخر فيقول فلان الافضل قوله وانما العزة للكاثر العزة
الغلبة والكاثر من هو اكثر عددا في عشائره وقبائله من غيره
قوله من بينهم وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل
من عيسى فقال قوله محمد الافضل من قريش اي افضل من
عيسى من بني قريش وحاصل المعنى انه بعض قريش وهو افضل
من عيسى ويحتمل فيه انه اسند بالبعض الاكثر حصى من هذه
القبيلة قوله من كل شيء وتفسيره المشهود عند العجم اكثر

من ان

من ان يوصف قوله اي احدهما زيادة اه الغرض من هذا التقدير
دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقديره ان المعنى يعني
المقصود فالمعنيان اي المقصودان وان يقصد مقصد يعني لقصد ا
فالتقدير ح احد المقصودين قصد الزيادة يحمل فيه المصدر
على المفعول وهو غير جائز وحاصل الدفع قوله ان يقصد مصدر
مضاف الى الزيادة بحسب المآل وهذا المصدر بمعنى المفعول
والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب
ان المضاف محذوف اي قصد احدهما قوله اي على ما يدخل فيه
اعني المنقول واحسن القبول قوله بخفيفه اي بحقوق المضاف
اليه في ضمن من عدا المفضل قوله والا لو قصد به الزيادة على
كل من اضيف اليه وهو من جملتهم لزم تفضيل الشيء على نفسه
اذا عرفت هذا فالاوضح في العبارة ان يقول في ضمن ما عدا المفضل
لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله
من مشاركيه اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو
او تقديرا كقول علي ع لان اصوم يوما من شعبان احب الي من
ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان
يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره ع محبوبا الى نفسه
ايضا ثم فضّل صوم يوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي
ايضا لكن صوم يوم من شعبان احب منه وقال ع اللهم ابدلني

كتابخانه آستانه قدس

بهم خيرا منهم اى فى اعتقادهم لا فى نفس الامر فانهم لبسوا فيهم
خير وابدالهم فى شر امنى اى فى اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه
شر ومثله قوله تعم اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا افاد
نجم الائمة قوله اى ثانى معنييه اه هذا اشارة الى ما نبهنا
عليه فى المعنى الاول من ان الغرض منه دفع الاعتراض السابق
قوله يوسف احسن اخوته اى احسن من كل احد من بين اخوته اى انه
اختص بهذه الفضيلة قوله لفظا او معنى اما لفظا ففى الاسم
المذكور من فى لفظ واما معنى فكالنوع الاول اى المضاف
الذى قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه خارج عن
التفضيلية بعض باعتبار ذكر المفضل عليه لعدم كالذى معه من
فى اللفظ قوله باب احمر اى افعل الصفة وكان افعل التفضيل واقعا وسطا
ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله قوله الرفع بالفاعلية
وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا اشتراط نحو مررت برجل
افضل منه ابوه قوله فى المضمر قيده نجم الائمة بالمستتر فلا يجوز
هند زيد افضل هى منه وتعليل الشارح ايضا يدل عليه قوله اى
وصفا سببيا يعنى به قوله وهو فى المعنى لمسبب والوصف السببى على ما
عرف هو كونه فى اللفظ صفة شىء وفى الحقيقة هو صفة لمتعلق ذلك
الشىء ويسمى الوصف بحال متعلق الموصوف فيهم الوصف بحاله
قوله لمسبب اى لمتعلق ذلك الشىء فان الكحل مسبب لقوله رجلا

اى متعلقه وملابسه لانه حصل فى عينه وبسببه كما ان الغلام فى قولك
زيد حسن الغلام من متعلقات زيد ومنسوباته حيث انه حصل فى
ملكه بسبب هذا واعلم ان المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق قوله مفضل
باعتبار الرجل اه على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل المصنف
استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت قوله كالصفة المشبهة
فى زيد حسن وجهه فانها عملت الرفع فى الوجه الذى هو من متعلقات
زيد قوله زيد ضارب عمروا مثال لكون معمول اسم الفاعل ليس من
متعلقات الموصوف قوله فانهما مختلفان بالذات اى فان المفضل
والمفضل عليه فى هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل الثانى لم يعبر
عنه بالضمير كالمثال المشهور حتى يقال ان هذا الضمير يرجع متحدا
بل عبر عنه بالاسم الظاهر والاصل فى الاسماء الظاهرة التغاير والكحل
فى هذا المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره افعل التفضيل اى
ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد بخلاف الكحل
الملحوظ مطلقا اى بخلاف الكحل فى المثال المشهور فانه قد لوحظ مطلقا
اى مجردا عن التعدد فاذن هو شىء واحد حيث انه جرد عن التعدد
الا ان ذلك الشىء الملحوظ على هذه الصفة قبل تارة يكون فى عين
زيد وتارة يكون فى عين الرجل وتعدد القيود لا يوجب تعدد
المقيد الا ترى ان الانسان شىء واحد وهو الحيوان الناطق
يقيد تارة بكونه فى ضمن زيد وتارة بكونه فى ضمن عمرو وهكذا
وهو شىء واحد لا يتعدد بتعدد القيود فلا يقال ان الانسان

الذي في زيد غير الانسان الذي في عمرو بل يقال ان هذا الفرد يعني
تشخص زيد غير ذلك الفرد اعني تشخص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا
هذا قوله وهو النحاة فان الاصل في اسم التفضيل قوله الذي لا يعمل
ان يكون المفضل غير مغاير للمفضل عليه مغايرة ذاتية نحو زيد احسن
من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لامتنع العمل هنا
كما امتنع هناك قوله للسهل اه علة لعدم البقاء اي عدم بقائه على
ما هو الاصل لاجل السهل اجراء عن معنى التفضيل بتغيير معنى الفعل
متعلق الرفع قوله في المواد الاخر اي في الامثلة الاخرى التي تشابه
هذا المثال في كونها افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل قوله في عين كل
احد هذا التعميم انما جاء من وقوع الرجل في المثال نكرة في سياق
النفي مع النفي بمعنى احسن فالتقدير ما رايت رجلا احسن كحل عينيه
مثل حسن كحل عين زيد هو افعل تفضيل قوله عرفا لا لغة فان الزيادة
ماخوذة فيه قطعا لا يجوز تجريده عنها ولا يخفى ان تجرده عن الزيادة
عرفا لا ينافي مع وجود من التفضيلية اذ لا ينبغي لذكرها حينئذ قوله
او يكون مردودا اي يكون حسن كحل عين زيد افضل من حسن عين الرجل
قوله لما اقتضاه المقام اي مقام المدح قوله ولا يبعد هذا اي المصنف
معنى ثالث مباين للاولين حاصله انا لا نعتبر اسم التفضيل قبل تسلط
النفي مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل نعتبره مقترنا بها
واذا قيد بها لا نقول ان النفي المسلط عليه متوجه الى القيد الذي
هو الزيادة كما في المعنى الاول بل يقصد نفي المساواة الحقيقية من

غير

غير تفاضل ثانيهما المساواة مع زيادة في غير ما وقع فيه التساوي
قوله مطلقا سواء لم يكن في ضمن الزائد ولو كان في ضمنه فقوله ولو
كان اه عطف على مقدر قوله من جميع ذلك اي من جميع المعاني الثلاث
او من جميع هذه الاعمال التي هي ان نقصد نفي المساواة نفي الزيادة
الى اخر الاعمال قوله زوال الزيادة التفضيلية بالنفي اي مع النفي
فالباء بمعنى مع المقارنة للزوال لان هذه السوالب لا تحقق زوال
الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوالها سواء كان
برجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر فعمم الوجهين السابقين
على توجيهها فتامل قوله اذ ليس كل اه هذا التحقيق اشارة الى رد
كلام الكسائي والفراء حيث قالوا لا يلزم الفصل باجنبي لان
المبتدا عندهما معمول للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب وحاصل
الجواب ان الكحل وان كان معمولا لاحسن الا انه ليس معمولا له من
حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له على قولهما مطلقا كقولنا زيد
قائم وقوله في عين زيد معمول لاحسن من حيث انه اسم تفضيل
لما احتجنا الى الاتيان بهذا المعمول كما سبق قوله ولا يجوز جره جواب
سؤال تقريره ان معنى الابتداء على بعض المذاهب عامل فيهما
فاشتركا في كونهما معمولي عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا
من الاخر وحاصل الجواب ان العامل ح في الكحل معنى الابتداء
على ما ذكرت لا اسم التفضيل وذلك الاشتراك لا يخرجه عن
الاجنبية قوله يعتقد ذلك وهو عود الضمير ما لم يذكر كذا قيل

وردّه الفاضل الهندي بانّه لاسناد في رجع الضمير الى ما لم يذكر
لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لانّ الكحل المؤخر لكونه
مبتدا مقدّم رتبة وح فقوله اثر اشارة الى التخصيص المذكور
في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا من انّه اذا تعلّق بعامل ذي حدثين
ظرفا او حالا لان يلزم ان يلي كلّ منهما بمتعلقه اي حدثه ونقريره
في هذا المقام انّ اسم التفضيل هنا عامل ذو حدثين حدث التفضل
عليه اي حدث التفضيل والتفضيل على الشئ تعلّق به ظرفان وهو
قوله في عينه باعتبار حدث المفضّل وتعلّق قوله في عين زيد
باعتبار حدث المفضّل عليه فيلزم ان يلي كلّ واحد منهما بمتعلقه
لجهة كون الكحل مفضّلا اي باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله
في عينه وجهة كونه مفضّلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلا
منه المتضمّن لذكر المفضّل عليه بقوله في عين زيد فلو قدّم منه لم يبق
ايلاؤه بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه فاتمّ هذا
المقام على هذا السؤال قوله وعلى كلّ تقدير ... رد لما ذكره نجم الائمة حيث
قال هو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانّه تفضيل الكحل على
الكحل لا الكحل على العين وحاصل الردّ انّ عمل اسم التفضيل مخصوص
بما اذا كان المفضّل والمفضّل عليه متغايرين بالاعتبار وههنا
متغايران بالذات واما قوله انّ المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب
تقديره من كحل عين زيد فلتعدّد منه في عين زيد حذف مجرور منه وجاز لعين
لظهور المراد قوله وتقديره اه ردّ لما ذكره نجم الائمة وهو انّ قوله كعين زيد

مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكلّ من الكلّ لانّ معنى
ما رايت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما احسن فيها الكحل
ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المقصود ولا يجوز
ان يكون احسن فيها صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت
عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن
الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ زائدا عليه في ذلك الوصف في
حالة واحدة فالشارح اشاره الى انه لا مانع من جعل حسن صفة
لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما
لانّ الظ كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف في دفع
التناقض اما جعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل اما في الفضل
في حسنه واما بجعل المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ
وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين
زيد في الفضل على جميع ما عداه لزوم التناقض وهو المماثلة مع التر
جح فيكون النفي متوجها فيكون ابلغ افاد بعض الافاضل اسم
جماعة الركبان اشار الى انه ليس بجمع لبعض جعل سار باصفة لكان
لانّ اسم الجمع لا يختلف المسند الى ضميره ولا جمع صفته هذا ما تعلق
بشرح الاسم كتبناه مع تفرق البال وتشتت الحال وبعفه انتهى

شرح الصمدية الاجزيني

قال شيخنا السيد الفاضل الكامل السيد نعمة الله ابن
عبد الله الحسيني الجزايري عفى الله عنه وعن والديه فذرح

الفراغ من تسويد الحاشية السيد في يوم الاربعاء في الخامس عشر
شهر جمادى الاول سنة اثنا عشرون و مائتين بعد الالف من
الهجرة النبوية المصطفوية وقد تم الكتاب بعون
الله الملك الوهاب على يد اقل الطلاب
حسين ابن ملا احمد رفيع في يوم
الثالث من شهر صفر المظفر

اللهم اغفر لكاتبه

١٢٥٦
محمد والمشتر
بنقد نغفى لغى
وانا اليه
المذنبة
...

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازدید شد [illegible]

کتابخانه آستان قدس
شماره خطی

باز بین شد
۱۳۵۳ خ